مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

دراسات
DERASAT

دراسات

دوريّة نصف سنويّة محكمة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بمملكة البحرين

المجلد السادس / العدد 1 - 2019م

دراسات
DERASAT
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجيّة والدولية والطاقة "دراسات"

تأسس مركز "دراسات" بمملكة البحرين في ديسمبر من العام 2009م، كمؤسسة فكرية مستقلة تعنى بإجراء الدراسات في المجالات الاستراتيجية والدولية والطاقة؛ بهدف رصد ودراسة وتحليل ومتابعة التطوّرات الاستراتيجيّة على الصعيدين الإقليميّ والدوليّ؛ بقصد استخلاص المؤشّرات على المدَيَيْنِ القريب والبعيد، المؤثّرة على المصالح الحيويّة لمملكة البحرين، بمفهومها الشامل، سياسيّاً واقتصاديّاً واجتماعيّاً وأمنيّاً.

السياسة التحريرية
تعتمد سياسة التحرير على التكليفات المباشرة للباحث، لكن يمكن قبول مقترحات من جانب الباحثين والمحللين، لإعداد دراسات وتقارير قابلة للنشر في الدورية، عبر الإرسال أو الاتصال بمدير التحرير.

الإشتراكات السنوية
يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان الدوريّة باسم مدير التحرير.

المراسلات
توجّه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، strategicjournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:
دورية "دراسات"
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
ص. ب 39443، الرفاع، مملكة البحرين
هاتف: 762 752 17 (973+) - فاكس: 678 754 17 (973+)

الترقيم الدولي الموحد للدورية
ISSN 2384-468X

دراسات

دوريّة نصف سنويّة متخصّصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بمملكة البحرين، تعنى بنشر الدراسات والتحليلات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة، ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركّز على الشأنين الخليجي والعربي "باللغتين العربية والإنجليزية".

رئيس التحرير
الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة
رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الهيئة الاستشارية
الدكتور رائد محمد بن شمس
الدكتور أحمد هاشم اليوشع
الدكتور محمد أحمد عبدالله

هيئة التحرير
الدكتور عمر أحمد العبيدلي
الدكتور أشرف محمد كشك

مدير التحرير
الدكتور أشرف محمد كشك

جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبّر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

© جميع حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة. ولا يجوز الاقتباس من مواد الدورية دون الإشارة الى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الأعمال المنشورة في الدورية "ورقياً أو إلكترونياً" دون اتفاق مسبق مع المركز.

المحتويات

التعريف بالدورية	**04**
الافتتاحية: هل نشهد حرباً جديدة في الخليج؟ بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة	**09**
القسم الأول: الدراسات	**11**
1- تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي«ميسا» **المضامين- الأهداف- التحديات** د.أشرف محمد كشك	**15**
2- ضريبة القيمة المضافة وتأثيرها على اقتصادات دول الخليج العربي د. عمر العبيدلي	**32**
القسم الثاني: ملف العدد: مستجدات الأمن الإقليمي وتأثيرها على توازن القوى الراهن	**55**
تقديم الملف	**57**
1- السياسة الخارجية للرئيس ترمب: أي دلالات لحلف شمال الأطلسي»الناتو» ؟ د. كيفن كوهلر	**59**
2- الوجود العسكري الأمريكي في العراق: المضامين والدلالات بالنسبة للأمن الإقليمي أ.د علي الدين هلال	**74**
3- العلاقات الروسيّة – الإيرانية وتأثيرها على الأمن الإقليمي د. نادية سعد الدين	**91**

القسم الثالث: القضايا الإقليمية	**113**
تقديم الملف	**115**
- **التنظيمات الجهادية الإرهابية والأمن الإقليمي في العالم العربي الوضع الراهن.. وآفاق المستقبل** د. حسنين توفيق إبراهيم	**116**
القسم الرابع: عروض الكتب والمؤتمرات	**139**
تقديم الملف	**141**
أولاً: عروض الكتب	**143**
1- الصناعات الدفاعية في الإمارات من منظور القوة الشاملة للدولة عرض: الدكتور إدريس لكريني	**143**
2- علاقة الصين بدول الخليج عرض: الدكتورة دانية قليلات الخطيب	**149**
3- سياسة الهند السعودية: جسر إلى المستقبل عرض: نهى نعيم	**154**
ثانياً: المؤتمرات	**159**
- **منتدى دراسات الثاني: «دور المراكز البحثية وتأثيرها على سياسات الشرق الأوسط» مملكة البحرين 28 إبريل 2019م** عرض: د. أشرف كشك	**159**
قواعد وإجراءات النشر في الدورية	**167**

التعريف بالدورية

1. دوريّة نصف سنويّة متخصّصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بمملكة البحرين.

2. تعنى الدوريّة بنشر الدراسات والتقارير السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة، ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركّز على الشأنين الخليجي والعربي "باللغتين العربية والإنجليزية".

3. من أبواب الدوريّة الثابتة:

أ. افتتاحية العدد، يتناول مختلف القضايا الاستراتيجية الراهنة.

ب. الدراسات وتتسم بالأصالة والجدية، فضلاً عن اتخاذها المنهج العلمي.

ت. ملف العدد، والذي يهدف لدراسة إحدى القضايا الراهنة، سواء بالنسبة لمملكة البحرين أو القضايا الإقليمية أو الدولية، بحيث لا تتجاوز كل مساهمة 4000 كلمة على أقصى تقدير.

ث. القضايا الإقليمية: ويستهدف هذا القسم تحليل التطورات الإقليمية الراهنة، فضلاً عن انعكاسات إحدى القضايا الدولية على المستوى الإقليمي.

ج. مراجعات الكتب، بهدف التعريف بمحتوى أحدث الكتب ونقدها بأسلوب علمي من حيث السلبيات والإيجابيات ومواطن التميّز وأوجه القصور. وينبغي ألّا تزيد مراجعة الكتاب عن 1000 كلمة، وأن تتضمّن المراجعة، موضوع الكتاب وحدوده الزمانية والمكانية والمرجعيّة، منهج الباحث في بحثه وأدواته ومصادره، إضافات الباحث واستدراكاته على من سبقه والجديد في بحثه، ويلتزم الباحث بعرض أبرز الأفكار التي ناقشها الكتاب برؤية نقدية. وترفق معها البيانات الأساسية للكتاب (الكاتب، عنوان الكتاب، سنة النشر، دار النشر، الطبعة).

ح. الوثائق، ويحوي عدداً من الوثائق الاستراتيجية المهمّة كالكلمات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدّى، أو التقارير الختامية لأعمال قمم مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو جامعة الدول العربية أو الأمم المتحدة، وغيرها.

4. تراعى في أولوية النشر، ما يلي:

أ. التوازن في الدراسات التي تعالج الوضع الراهن، والدراسات المتعلقة بآفاق المستقبل.

ب. تاريخ استلام الدراسة وأسبقيّة البحوث للنشر، إن كان هناك طلب إجراء تعديلات عليها.

ت. تنوّع الأبحاث والباحثين لتحقيق التوازن بحيث تنشر الدوريّة لأكبر عدد من الكتّاب في العدد الواحد.

ث. القضايا الاستراتيجية ذات الصلة بمملكة البحرين، وذلك بالنظر إلى ندرة البحوث والمؤلفات حول تلك القضايا.

5. تهدف الدوريّة إلى:

أ. نشر الدراسات والتقارير في التخصّصات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي ذات الصلة بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل.

ب. تشجيع وتدعيم البحث العلمي الاستراتيجي بمفهومه الشامل.

ت. تزويد المكتبات في دول المنطقة والباحثين وصنّاع القرار بنتائج الدراسات والتقارير التي يحتاجونها في مجال اختصاصات الدوريّة.

6. تحرص الدورية على ترسيخ دور المركز في تناول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بمملكة البحرين ومنطقة الخليج العربي ومشكلاته على النحو الذي يجعلها دورية رصينة وتقدّم العون للباحثين والمهتمّين.

افتتاحية العدد

هل نشهد حرباً جديدة في الخليج؟

بقلم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية
والدولية والطاقة، رئيس تحرير دورية "دراسات"

في صيف ملتهب، يعيش الشرق الأوسط على وقع أزمة جديدة، مع التصعيد الأخير في منطقة الخليج العربي، الذي بلغ ذروته بالاعتداء الإرهابي على ناقلات النفط المدنية، بالقرب من ميناء الفجيرة الإماراتي ثم بحر عمان، وأعقبها الكشف عن أدلة تؤكد المسؤولية الإيرانية عن تلك الهجمات، وهذا يعيد إلى الأذهان مجددًا سيناريو «حرب الناقلات» إبان الحرب العراقية الإيرانية في ثمانينيات القرن الماضي، واستهداف إيران ناقلات النفط الخليجية.

واستمرت عملية الشد والجذب، مع إسقاط إيران طائرة استطلاع مسيرة أمريكية، وفرض إدارة ترامب عقوبات جديدة على القيادة الإيرانية، وبدا أن الأزمة بين واشنطن وطهران، تحمل سيناريوهات عدة، تتأرجح بين التصعيد العسكري والدعوة إلى التفاوض، وبين هذا وذاك، تم إطلاق سلسلة طويلة من التصريحات التي تحمل التهديد والوعيد، فضلاً عن استعراض القوة بين الجانبين.

ولاشك أن لكل طرف حسابات خاصة خلال تلك الأزمة، فإيران تشعر بوطأة العقوبات الأمريكية، وتداعي الاتفاق النووي، ومشكلات داخلية متفاقمة، وخيبة أمل في اليمن بسبب التحالف العربي لدعم الشرعية، كما أن الوضع في سوريا لم يعد يخضع لنفوذها المطلق مع بروز الدور الروسي، والرفض الإسرائيلي للتواجد الإيراني.

ويمكن القول: إن إيران بعد أربعة عقود كاملة من الثورة ليست دولة طبيعية، ومشروعها التوسعي للسيطرة على دول المنطقة، يواجه فشلاً كبيراً في ظل شرق أوسط جديد قيد التشكيل، وأقصى ما يستطيع نظام الملالي فعله، هو استغلال الأزمات الخارجية التي يصنعها ويتورط بها، لإلهاء الشعب عن مطالبه في الحرية والعيش الكريم.

أما الولايات المتحدة، فإن إدارة دونالد ترامب تسعى إلى إعادة تصحيح الأخطاء الفادحة لإدارة أوباما بشأن

الملف الإيراني، فالمشكلة لا تكمن في السلاح النووي فحسب، وإنما هناك أيضا السلوك العدائي لطهران ضد جيرانها ورعايتها للإرهاب، وتهديدها المستمر بعرقلة الملاحة الدولية.

ويبقي التساؤل المركزي هل المنطقة على حافة الحرب؟.. والإجابة نعم، ولكن في الأغلب لن تشهد حرباً، فكل طرف لا يرغب بالتأكيد في هذه الحرب إلا في حالة حدوث تطور جوهري، وما يحدث حالياً هو اللجوء إلى إطلاق التهديدات بغرض تحقيق غايات استراتيجية، فطهران تريد أن ينعكس التصعيد على إعادة التفاوض دون تنازلات كبيرة، أما واشنطن فهي مقبلة على انتخابات الرئاسة العام المقبل، ولا مجال للمجازفة أمام الناخب الأمريكي، بوقوع خسائر ضخمة مادية وبشرية، كما تدرك جيداً أن الأزمة مع إيران تحمل بعداً آخراً، يتعلق بالهيبة والنفوذ في ظل تربص المنافسين من القوى الكبرى، وتتحرك الإدارة الأمريكية طبقا لمعادلة «استعراض القوة دون التورط».

إن منطقة الخليج العربي، تتمتع بأهمية جيواستراتيجية سواء بالنسبة لإمدادات الطاقة العالمية أم حركة الملاحة، كونها تطل على أهم ممرات التجارة الدولية، كما أن دول الخليج المعتدلة هي الشريك الإقليمي الأكثروثوقًا وفعالية في تحقيق الأمن الإقليمي والعالمي.

وتأسيساً على ما سبق، فإن الاعتداء على ناقلات النفط يستوجب اتخاذ مواقف دولية حازمة ضد التهديدات الإيرانية للحفاظ على أمن العالم، وتشكيل «تحالف» لضمان سلامة الممرات البحرية ونقل الطاقة، وكذلك العمل على توفير بيئة آمنة ومستقرة في ظل التحديات والأخطار التي تواجه المنطقة، استنادًا إلى مبادئ احترام السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وعلى الرغم من أن دول الخليج المعتدلة، ليست طرفًا في حالة التوتر الراهنة، فإنها تظل ركيزة أساسية للأمن والاستقرار، وسوف تدافع عن أمنها وسيادتها، ضد أي تهديد بجدية بالغة، وفق القوانين والأعراف الدولية.

لذا فإن اتخاذ هذه الدول المزيد من التدابير والإجراءات الاحترازية، يبقى أمرًا مطلوبًا وملحًا، للتعامل مع كل السيناريوهات المحتملة للأزمة بكفاءة وفاعلية.

القسم الأول: الدراسات

1- تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي «ميسا» المضامين- الأهداف- التحديات

د.أشرف محمد كشك

2- ضريبة القيمة المضافة وتأثيرها على اقتصادات دول الخليج العربي

د. عمر العبيدلي

تقديم الدراسات

كثيرة هي التهديدات التي تواجه الأمن الإقليمي، ولعل أبرزها السياسات الإيرانية تجاه دول الجوار والعالم، وخطر الإرهاب، تلك التهديدات التي تعد تهديداً للأمن العالمي في الوقت ذاته في ظل انتهاء الحدود الفاصلة بين المستويين، الأمر الذي استوجب إيجاد آليات لمواجهة تلك التهديدات ابتداءً بالتحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن ومروراً بالتحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش وانتهاءً بالتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، وبرغم أهمية تلك التحالفات فإنه مع استمرار التحديات الأمنية فقد أثير مقترح الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي «ميسا» كآلية جماعية لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما تتناوله الدراسة الأولى التي يقدمها الدكتور أشرف كشك، وذلك من خلال تتبع جذور تلك الفكرة ومضمونها وأهدافها وتأثيرها على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ومواقف الدول المختلفة تجاهها، بل والأهم آليات عمل ذلك التحالف ومقومات نجاحه والتحديات التي تواجه عمله، حيث إنه - وفقاً للتصريحات الرسمية التي صدرت بشأن طبيعة ذلك التحالف - سيكون التحالف بمثابة إطار جماعي متعدد الأطراف لتعزيز التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والدفاعية، وربما يتطور مستقبلاً إلى صيغة أكثر تقدماً.

وتوجد عدة مقومات من شأنها أن تمثل ركائز أساسية لنجاح ذلك التحالف منها العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول أعضاء التحالف، فضلاً عن تطور البنية العسكرية لدول الخليج، بالإضافة إلى إمكانية توزيع المهام بين أعضاء التحالف، ما يمكن التحالف من مواجهة التحديات في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي، وهي التهديدات الإيرانية والإرهاب، بالإضافة إلى دور التحالف في تحقيق مفهوم توازن القوى.

أما الدراسة الثانية التي يقدمها الدكتور عمر العبيدلي فهي بعنوان «ضريبة القيمة المضافة وتأثيرها على اقتصادات دول الخليج العربي»، تلك القضية التي أثارت – ولاتزال تثير- الكثير من الجدل في دول الخليج، وقد بدأت ثلاث دول خليجية بالفعل في تطبيق تلك الضريبة وهي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، وعلى الرغم من أن مسألة فرض الضرائب عموماً ليست بالأمر الجديد حيث إن هناك العديد من دول العالم تقوم بتطبيق تلك الضريبة فإن حداثة تطبيقها في دول الخليج تثير التساؤلات حول مضمون تلك الضريبة وتأثيراتها.

يسعى الكاتب لتقديم رؤية شاملة لواقع الاقتصادات الخليجية في مرحلة ما قبل فرض تلك الضريبة، ثم تحليل مبادئ الضريبة المضافة واستحداثها في القرن العشرين، وصولاً إلى فرض الضريبة المضافة في دول الخليج من حيث الأسباب والأنماط والمزايا والتأثيرات، ويخلص الكاتب إلى عدة نتائج منها أن للضريبة المضافة فوائد عديدة للاقتصادات الخليجية منها توفير إيرادات ملحوظة، فضلاً عن تنويع مصادر الدخل الحكومي، بالإضافة إلى المساهمة في تحسين التصنيف الائتماني لدى السندات السيادية الحكومية وتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصادات الخليجية، ومن ثم تعزيز جاذبية الاقتصادات الخليجية أمامهم، كما تضمنت الدراسة التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول الخليجية في الوقت الراهن، ويتوقع أن تبدأ دول خليجية أخرى بتطبيق تلك الضريبة بل ربما زيادة نسبتها من أجل تنويع الإيرادات العامة.

1- تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي «ميسا» المضامين- الأهداف- التحديات

د.أشرف محمد كشك[1]

ملخص

تستهدف هذه الورقة دراسة مقترح الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي «ميسا» كآلية جماعية لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال تتبع جذور تلك الفكرة ومضمونها وأهدافها وتأثيرها على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط ومواقف الدول المختلفة تجاهها، بل والأهم آليات عمل ذلك التحالف ومقومات نجاحه والتحديات التي تواجه عمله.

وقد خلصت الورقة إلى ثلاث نتائج أساسية:

الأولى: وفقاً للتصريحات الرسمية التي صدرت بشأن طبيعة ذلك التحالف فإنه سيكون بمثابة إطار جماعي متعدد الأطراف لتعزيز التعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والدفاعية وربما يتطور مستقبلاً إلى صيغة أكثر تقدماً.

الثانية: توجد عدة مقومات من شأنها أن تمثل ركائز أساسية لنجاح ذلك التحالف منها العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول أعضاء التحالف، فضلاً عن تطور البنية العسكرية لدول الخليج، بالإضافة إلى إمكانية توزيع المهام بين أعضاء التحالف، ما يمكن التحالف من مواجهة التحديات في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي وهي التهديدات الإيرانية والإرهاب، بالإضافة إلى دور التحالف في تحقيق مفهوم توازن القوى.

والثالثة: مع أهمية ذلك التحالف لاتزال تثار بشأنه عدة تساؤلات منها: ما هو الأساس القانوني لعمل التحالف؟ وما هي إمكانية تدخل التحالف في الأزمات الإقليمية الراهنة أو المستقبلية؟ وما هي إمكانية نشوء تحالفات مضادة؟ وما هو تأثير الخبرة التاريخية لدول المنطقة العربية بشأن التحالفات على عمل ذلك التحالف؟

1 مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

مقدمة

فرضت التحديات الأمنية التي شهدتها منطقة الشرق عموماً والمنطقة العربية والخليج على نحو خاص منذ عام 2011م وحتى الآن تأسيس العديد من التحالفات لمواجهتها وذلك انطلاقاً من مخاطر تلك التحديات التي لم تعد تمثل تهديداً بالغاً للدول فحسب، بل أصبحت تستهدف هدم مفهوم الدولة الوطنية الموحدة، وأهمها تحدي الإرهاب، سواء الجماعات الإرهابية المسلحة -وأبرزها تنظيم داعش- أو الميلشيات المسلحة التي تدعمها بعض الدول.

تلك التحديات تتطلبت حشد جهود العديد من الدول ضمن أطر جماعية ولعل أهمها التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، والتحالف الدولي لمحاربة داعش، والتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب.

لقد كان الهدف الرئيسي من تلك التحالفات هو التأكيد على قناعة الدول الأعضاء بأهمية تلك التحالفات كجهود جماعية في ظل تطور التحديات الأمنية، وسعي الجماعات الإرهابية لتوظيف التطور في وسائل الاتصال الحديثة للاستمرار في عمليات التجنيد والحصول على التمويل ومن ثم تنفيذ عملياتها.

صحيح أن تلك التحالفات ليست تحالفات بالمعنى العسكري على غرار حلف شمال الأطلسي«الناتو» ولكنها تعد آلية مهمة للعمل الجماعي، وضمن هذا السياق فقد أثير مقترح تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي «ميسا» الذي يعكس إدراك الدول التي أيدت المقترح أن مصادر التهديد في منطقة الشرق الأوسط قد أضحت عديدة ومتنوعة وتتطلب إطاراً جماعياً يكون بمثابة مظلة لحشد جهود كل الدول بغض النظر عن مسمى ذلك الإطار، وهو ما سوف تتناوله هذه الورقة التي تستهدف الإجابة عن ثلاثة تساؤلات، هي:

أولاً: ما هو مضمون تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي وأهدافه وأطرافه ومقوماته؟

ثانياً: ما هو تأثير ذلك التحالف على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط؟

ثالثاً: ما هي الإشكاليات التي تواجه عمل تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي؟

أولاً: مضمون التحالف وأهدافه وأطرافه ومقوماته

ظلت فكرة تأسيس تحالف لدول الشرق الأوسط تتردد في وسائل الإعلام الغربية وخاصة بعد تحولات العالم العربي منذ عام 2011م، ثم تجددت تلك الفكرة عام 2015م إبان حقبة الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، ومع تولي الرئيس دونالد ترمب مقاليد الحكم لم يكن هناك خطاب رسمي بشأن مقترحات محددة في هذا الشأن سوى وجود مؤشرات تعكس توجه الولايات المتحدة لمواجهة التحديات التي تواجه منطقة الشرق الأوسط من خلال إطار جماعي.

كانت بداية إرهاصات ذلك التوجه خلال القمة الإسلامية الأمريكية التي عقدت بالمملكة العربية السعودية في أعقاب تولي الرئيس ترمب مقاليد الحكم في مايو 2017م وقد تضمن البيان الختامي لتلك القمة العديد من البنود ومجملها «التأكيد

على الشراكة الوثيقة بين قادة الدول العربية والإسلامية وأمريكا لمواجهة التطرف والإرهاب، وإدانة مواقف النظام الإيراني العدائية وتدخلاته في الشؤون الداخلية للدول الأخرى».

ذلك البيان الذي كان بمثابة إعلان نوايا من أجل تأسيس تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي[2]، وبعد جدل دام لأكثر من عامين - ليس فقط حول مضمون المقترح بل حول أطرافه التي كانت جميعها تحليلات غير رسمية - أعلن جيمس ماتيس وزير الدفاع الأمريكي عن المقترح بشكل رسمي خلال مشاركته في مؤتمر حوار المنامة الرابع عشر في السابع والعشرين من أكتوبر 2018م حيث قال: إن الولايات المتحدة تدعم المناقشات من أجل تشكيل تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي«ميسا» وهو تحالف سيؤدي إلى مواجهة التحديات سوياً، مضيفاً أن الولايات المتحدة ملتزمة بأن تعمل من خلال الشركاء والحلفاء في المنطقة حتى يكون هذا المفهوم موجودا على أرض الواقع من أجل إيقاف كل الأعمال العدائية، لافتاً إلى أن قوة التعاون أساسية للغاية وستسمح لنا بأن نصل إلى وقف أي سلوكيات تؤدي إلى انعدام الاستقرار على المستوى البحري والجوي والسيبراني وانتشار الأسلحة المختلفة ومنها الصواريخ[3].

ويعكس ذلك التصريح رؤية عامة لماهية ذلك التحالف وأهدافه من خلال ثلاث نقاط:

الأولى: أن ذلك التحالف هو آلية جماعية لمواجهة التحديات المشتركة سواء في البحر أو الجو أوالأمن الإلكتروني أوانتشار الأسلحة.

والثانية: أن ذلك التحالف لايعد تحالفاً عسكرياً بالمعنى التقليدي على غرار حلف شمال الأطلسي«الناتو» بما يعني أنه ليس موجهاً ضد طرف ما بل يستهدف مواجهة تلك التحديات الأمنية.

والثالثة: أن هذا التحالف سوف يحظى بدعم الولايات المتحدة الأمريكية دون الإشارة إلى طبيعة ذلك الدعم بشكل محدد سوى القول «بالعمل مع الحلفاء والشركاء من أجل ترجمة ذلك التحالف على أرض الواقع».

ومع أهمية ووجاهة أسباب تأسيس هذا التحالف فإنه من ناحية ثانية يمكن فهم ذلك التحالف في إطار استراتيجية الأمن القومي التي أعلنها الرئيس الأمريكي دونالد ترمب في ديسمبر عام 2017م التي تضمنت تهديدات محددة من بينها مكافحة الإرهاب ومواجهة إيران، ولعل الأمر اللافت في تلك الاستراتيجية فكرة «تقاسم الأعباء» والدفع بالشركاء الإقليميين للاضطلاع بمسؤولية مواجهة تحديات الأمن الإقليمي وعدم الاعتماد على الولايات المتحدة بشكل كامل في هذا الشأن ووفقاً لتلك الاستراتيجية تقوم الولايات المتحدة بمساعدة الشركاء على تطوير قدراتهم في مواجهة الإرهاب، وتشجيع هؤلاء الشركاء على العمل بشكل مستقل عن المساعدة الأمريكية، ما يعني عدم انخراط أمريكيا الكامل في الصراعات التي تشهدها

2 إعلان قمة الرياض.. رفض لممارسات إيران واستعداد لتشكيل قوة عسكرية لمكافحة الإرهاب «عند الحاجة» في العراق وسوريا. 21 مايو, 2017. https://arabic.cnn.com/middle-east/2017/05/21/riyadh-declaration-full-text-2017 (تاريخ الوصول 22 مارس, 2019).

3 وزير الدفاع الأمريكي: ملتزمون بالتعاون مع حلفائنا في المنطقة لإيقاف الأعمال العدائية الإيرانية.. ونؤكد حقهم في الدفاع عن أنفسهم ضد الهجمات الحوثية. 28 أكتوبر, 2018. http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1142119 (تاريخ الوصول 22 مارس, 2019)

منطقة الشرق الأوسط عموماً[4].

ولعل قرار الولايات المتحدة الانسحاب من سوريا كان مؤشراً واضحاً على ملامح تلك الاستراتيجية وما تلاه من جدل حول توقيت ودلالات ذلك الانسحاب وإبداء عدد من الدول العربية استعدادها لإرسال قوات إلى سوريا لتحل محل القوات الأمريكية حال تم الاتفاق فيما بين الدول على ذلك الأمر.

ومع أهمية ما سبق فإنه من ناحية ثالثة يمكن تفسير دوافع تأسيس ذلك التحالف من زاوية أخرى مضمونها أن الولايات المتحدة التي انحسرت عن الأزمات الإقليمية لا تريد أن تترك فراغاً لقوى أخرى وفي مقدمتها روسيا وما يؤكد ذلك هو أنه في الوقت الذي أعلن فيه وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس تأييد ودعم الولايات المتحدة لتأسيس ذلك التحالف فإنه في الوقت ذاته قال إن«روسيا التي تعزز نفوذها في سوريا بفضل انتصاراتها العسكرية لمصلحة الرئيس السوري بشار الأسد لا يمكن أن تحلّ محل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط» وأضاف«اليوم أريد أن يكون ذلك واضحاً، وجود روسيا في المنطقة لا يمكن أن يحل محل الالتزام الطويل والدائم والشفاف للولايات المتحدة حيال الشرق الأوسط، التزام أكرر تأكيده بلا تحفظ" وقال«ندعم الشركاء الذين يغلبون الاستقرار على الفوضى»[5].

وعلى الرغم من عدم تحديد الولايات المتحدة الأمريكية أعضاء ذلك التحالف فإن العديد من المؤشرات تعكس أنه ربما يبدأ بدول مجلس التعاون بالإضافة إلى كل من مصر والأردن وهي الدول التي شملتها الجولة التي قام بها وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو في يناير 2019م ثم أضيف إليها العراق، ولعل الأمر اللافت في تلك الجولة هو محاولة وزير الخارجية الأمريكي الترويج لتوجه جديد لإدارة الرئيس ترمب مغاير لسلفه الرئيس باراك أوباما حيث اعتبر وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو أن السياسة الأمريكية الراهنة بمثابة مراجعة للسياسات الأمريكية السابقة حيث ألقى باللوم على الإدارة السابقة محملاً إياها «نشر الفوضى في الشرق الأوسط».

وخلال تلك الجولة ألقى مايك بومبيو خطاباً بجامعة القاهرة أشار فيه إلى أن «الولايات المتحدة تعمل على إقامة تحالف استراتيجي في المنطقة لمواجهة الأخطار»، ومن أجل بحث ومناقشة ذلك المقترح عقدت عدة اجتماعات منها اجتماع وزراء خارجية دول الخليج والأردن ومصر مع نظيرهم الأمريكي مايك بومبيو على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2018م ثم اجتماع آخر لبحث الركائز الأمنية والسياسية للتحالف عقد بالولايات المتحدة الأمريكية تلبية لدعوة تيموثي ليندر كينج نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الخليج العربي ومايكل ملروي نائب مساعد وزير الدفاع لشؤون الشرق الأوسط والعميد سكوت بنديكت نائب المدير العام للشؤون السياسية والعسكرية لمشاة البحرية بالشرق الأوسط الذي شاركت فيه دول عدة من المنطقة من بينها مملكة البحرين[6].

4 محمد كمال. 2018. «الشرق الأوسط في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي.» دورية دراسات، 30 يوليو: 37، 11.

5 موقع الإذاعة الفرنسية. 2018. ماتيس يؤكد أن روسيا لا يمكن أن تحلّ محل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. 27 أكتوبر. تاريخ الوصول 9 إبريل, 2019. https://www.france24.com/ar/20181027

6 التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط ضمان للأمن والاستقرار. 22 فبراير, 2019. http://www.albiladpress.com/news/2019/3784/bahrain/555196.html (تاريخ الوصول 22 مارس, 2019+

ووفقاً للبيان الرسمي الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية فقد شاركت في ذلك الاجتماع دول مجلس التعاون الست ومصر والأردن ومندوب عن مجلس التعاون[7] فضلًا عن جهود الولايات المتحدة من أجل بلورة الأفكار حول ذلك التحالف ومن ذلك مؤتمر وارسو الذي عقد ببولندا في فبراير 2019م وضم وزراء خارجية ومسؤولين من أكثر من 60 دولة.

وعلى الرغم من عدم وجود تصريحات أمريكية رسمية تعكس أن ذلك المؤتمر قد استهدف بحث رؤى الدول المختلفة بشأن تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي، فإن كلمة وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو أمام المؤتمر قد تضمنت أن الهدف من المؤتمر هو التصدي للتحديات في منطقة الشرق الأوسط حيث قال «أنه لا يمكن لأي دولة أن تظل بمعزل عن التصدي للتحديات الإقليمية مثل إيران وسوريا واليمن والسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين».

ومع أهمية تلك الجهود فإنه لاتزال هناك تحديات تواجه تأسيس التحالف، منها عدم وجود اتفاق بين الدول المختلفة بشأن مدى خطورة تلك التحديات سواء بين دول المنظومة الخليجية أو من جانب بعض الدول الأخرى التي يتوقع أن تكون أعضاءً في التحالف، فضلاً عن أن نشوء ذلك التحالف ربما يؤدي إلى تحالفات إقليمية مضادة [8].

ويلاحظ ظهور تأييد عدد من الدول للمقترح الأمريكي، وفي هذا السياق قال عادل الجبير وزير الخارجية السعودي –آنذاك -خلال كلمته أمام مؤتمر حوار المنامة في أكتوبر 2018م « نؤيد بقوة تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي، وعقدنا اجتماعات في السعودية مؤخراً مع كل دول مجلس التعاون ومع مصر، المناقشات مستمرة وتركز على وضع إطار عمل»[9].

أما وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي فقد قال «أن الأردن يرحب بأي عمل جماعي يستهدف العمل معاً من أجل تجاوز تحديات المنطقة، وأن التحالف لايزال على صعيد الأفكار» [10].

ومع التسليم بأن هناك مقومات عدة لذلك التحالف -بغض النظر عن الصيغة التي سوف يتخذها منها وجود شبه إجماع على ضرورة مواجهة التحديات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط من خلال إطار جماعي- فإن التساؤلات المثارة حول أسس ذلك التحالف عديدة، ومنها: هل سيكون وفقاً لمعاهدات أو بروتوكولات ذات طابع أمني أو عسكري أو اقتصادي أو سياسي؟

وربما يشكل كل تلك المجالات ويستهدف أن يكون إطاراً شاملاً لكل مجالات التعاون تلك، وخاصة في ظل حاجة تلك الدول للمزيد من التعاون سواء على الصعيد الاقتصادي من أجل الاستغلال الأمثل للموارد، أو على المستوى الأمني وحاجة بعض

7 مشاورات بشأن الركائز السياسية والأمنية لتحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي. 21 فبراير, 2019. https://translations.state.gov/2019/02/21/ (تاريخ الوصول 22 مارس, 2019).

8 هل ينجح تحالف عربي -إسرائيلي ضد إيران؟ 14 فبراير, 2019.
http://www.bbc.com/arabic/interactivity-47244757
(تاريخ الوصول 22 مارس, 2019).

9 الجبير: نؤيد بقوة تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي. أكتوبر 27, 2018. https://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2018/10/27 (accessed مارس 22, 2019).

10 محرر الشؤون المحلية. 2018. وزير خارجية الأردن: الشرط الأساسي لتحقيق الاستقرار هو حلُّ الدولتين. 28 أكتوبر. تاريخ الوصول 9 أبريل, 2019. https://www.alayam.com/alayam/local/760566/News.html

الدول لدعم الأجهزة الأمنية لمواجهة تنامي مهددات الأمن القومي، بالإضافة إلى إمكانية تجدد الحديث عن مسألة الدرع الصاروخي في المنطقة لمواجهة تهديدات إيران في هذا الشأن.

وبغض النظر عن طبيعة ذلك التحالف فإن الأهم ما سوف يتوافق عليه الأعضاء ضمن إطار ملزم يحدد مساهمات كل دولة في ذلك التحالف.

ثانياً: تأثير التحالف على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط

قبيل الحديث عن تأثير ذلك التحالف على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط يثار تساؤلان مهمان:

الأول: ما هي طبيعة ذلك التحالف؟

والثاني: ما هي مقومات نجاحه؟

وللإجابة عن التساؤل الأول: على الرغم من عدم توافر الكثير من المعلومات عن طبيعة ذلك التحالف فإن ثمة بيانات وتصريحات رسمية ومنها البيان الرسمي المنشور على موقع وزارة الخارجية الأمريكية في فبراير 2019م الذي جاء فيه: «استضافت الولايات المتحدة في واشنطن مشاورات بشأن الركائز السياسية والأمنية لتحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي. واجتمع مسؤولون كبار من البحرين ومصر والأردن والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية لمناقشة التحالف، وهو مبادرة على مستوى الحكومة كلها لتعزيز الاستقرار الإقليمي والأمن والازدهار من خلال تعزيز التعاون متعدد الأطراف في مجالات السياسة والاقتصاد والطاقة والأمن».

كما تضمن البيان أن«التحالف دفاعي بطبيعته وتهدف بنيته إلى تعزيز الأهداف المشتركة للدول المشاركة ومعالجة التهديدات التي تواجه الاستقرار الإقليمي والأمن والازدهار»[11].

من ناحية ثانية كانت تصريحات مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الخليج تيم لندركينج أكثر تفصيلاً حيث قال« إن ذلك التحالف سوف يقوم على «أساس اتفاقية أمنية واقتصادية وسياسية تربط بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والولايات المتحدة ومصر والأردن».

وأضاف القول إن «فكرة تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي في بناء درع قوي جيد ضد التهديدات في الخليج» محدداً تلك التهديدات «بإيران والمخاوف عبر الإنترنت، والهجمات على البنية التحتية، وتنسيق إدارة الصراع من سوريا إلى اليمن كجزء من جدول أعمالها»[12].

من ناحية ثالثة تشير بعض المصادر تشير إلى أن المضامين الدفاعية لذلك التحالف تتمثل في «إقامة درع دفاع صاروخي في المنطقة سيكون من بين أهداف التحالف إضافة إلى التدريب لتحديث جيوش تلك الدول»[13].

11 موقع وزارة الخارجية الأمريكية. 2019. مشاورات بشأن الركائز السياسية والأمنية لتحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي. 21 فبراير. تاريخ الوصول 3 إبريل, 2019. https://translations.state.gov/2019/02/21/.

12 إطلاق تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي أو ما يعرف بالناتو العربي ضد إيران في 2019. 27 سبتمبر2018. تاريخ الوصول 3 أبريل, 2019. http://www.defense-arabic.com/2018/09/27/

13 وكالة رويترز. 2018. ترامب يسعى لإحياء فكرة تشكيل «ناتو عربي» للتصدي لإيران. 28 يوليو. تاريخ الوصول 3 أبريل, 2019. http://www.alhayat.com/article/4594736/%

بينما تتمثل أهم المؤشرات على المضامين الاقتصادية في الاجتماع الذي استضافته سلطنة عمان في يناير 2019م المعني بالتنمية والتعاون في مجال الاقتصاد والطاقة وذلك تلبية لدعوة فرانسيس فانون مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الطاقة، وشارك فيه ممثلو عدد من الدول التي يتوقع أن تكون أعضاء في ذلك التحالف بالإضافة إلى الدكتور عبد اللطيف الزياني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وخلال ذلك الاجتماع تمت مناقشة دور التعاون من أجل التنمية في تعزيز مسارات الأمن الإقليمي، كما تم خلال الاجتماع تقديم عروض من جانب وزارة الطاقة الأمريكية ومكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة إلى جانب إحدى شركات الاستثمار الخاصة[14].

ولاشك أن لذلك البعد ما يعززه، من ذلك على سبيل المثال تأييد الولايات المتحدة للرؤى الاقتصادية التي تقوم دول الخليج بتنفيذها.

وللإجابة عن التساؤل الثاني يمكن تحديد عدة مقومات من شأنها دعم عمل تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي، هي:

1- الدعم الأمريكي للتحالف:

حيث إن وجود دولة كبرى في التحالفات يظل أمراً ضرورياً لنجاح تلك التحالفات وتقدم تجربة حلف شمال الأطلسي« الناتو» مثالاً واضحاً في هذا الشأن، أيضاً دور المملكة العربية السعودية ضمن منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

2- العلاقات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وأعضاء التحالف:

إضافة إلى العلاقات المتنوعة بين الولايات المتحدة وأعضاء التحالف على الصعد السياسية والاقتصادية والدفاعية، فإن هناك مقومات أخرى من شأنها دعم عمل ذلك التحالف لعل أهمها منح الولايات المتحدة الأمريكية صفة حليف من خارج حلف الناتو لأربع دول من أعضاء ذلك التحالف وهي مصر عام 1989م والأردن عام 1996م والبحرين عام 2002م والكويت عام 2004م وهي تسمية تقدمها وزارة الخارجية الأمريكية للدول التي لديها علاقات عمل استراتيجية مع القوات المسلحة الأمريكية ولكنها ليست أعضاء في حلف الناتو.

وبموجب تلك الصفة فإن الدولة المعنية تحصل على مزايا عسكرية ومالية لا يمكن للدول الأخرى غير الأعضاء في الناتو الحصول عليها [15].

3- توزيع المهام داخل التحالف:

انطلاقاً من أن كل دولة لديها قدرات مختلفة، فلا بد من وجود إطار يضم تلك القدرات معاً لتعمل بشكل متناغم، ما يمثل دعماً مهماً لعمل ذلك التحالف، ويكون إطاراً جماعياً لعمل عدد من الدول جنباً إلى جنب.

14 وفد مملكة البحرين يشارك في اجتماع تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي. 9يناير. Accessed 2019 إبريل 3, 2019. https://www.alayam.com/online/local/773646/News.html.

15 أحمد محمد عبد الباسط. 2015. 16 دولة تمتلك مكانة حليف رئيسي لـ«أمريكا» من خارج «الناتو» أخرها تونس. 11 يوليو. تاريخ الوصول 1 إبريل, 2019. .https://www. elwatannews.com/news/details/768134

4- تطور البنية العسكرية لدول الخليج:

عكست السنوات القليلة الماضية تطوراً ملحوظاً سواء في تطور القدرات العسكرية لدول الخليج أو خبرة تلك الدول للعمل ضمن إطار التحالفات ومنها تجربة قوات درع الجزيرة والتحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، والتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، والتحالف الدولي لمواجهة داعش، بالإضافة إلى دور تلك الدول خلال العمل مع القوات الدولية التي تقودها الولايات المتحدة لمكافحة القرصنة في المحيط الهندي وقبالة سواحل الصومال، وجميعها عمليات أكسبت القوات المسلحة الخليجية خبرات مهمة يمكن البناء عليها ضمن أي تحالفات مستقبلية في المنطقة.

وتأسيساً على تلك المقومات فإن ذلك التحالف يعد آلية جماعية مهمة لمواجهة التحديات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط التي يمكن تحديدها فيما يلي:

1- التصدي للسياسات الإيرانية التي تهدد الأمن والاستقرار الإقليمي:

على الرغم من مخاطر سعي إيران لتطوير طاقة نووية لأغراض غير سلمية، فإنه من الخطأ اختزال التهديدات الإيرانية في تلك القضية، ويفسر ذلك موقف دول الخليج تجاه الاتفاق النووي الإيراني عام 2015م التي أعلنت تأييداً «مشوباً بالحذر» بسبب الاتفاق الذي احتوى على العديد من الثغرات التي تؤكد وبما لايدع مجالاً لأدنى شك أنه –أي الاتفاق- لن يحول دون تطوير إيران للسلاح النووي.

وبالنظر إلى خبرة دول الخليج الممتدة مع النخب الإيرانية التي تعاقبت على الحكم منذ عام 1979م وحتى الآن فقد تأكد لدول الخليج أن لدى إيران مشروعاً للهيمنة والسيطرة على دول الجوار من خلال أذرعها الإقليمية من الميلشيات المسلحة[16].

ولعلنا عند إمعان النظر في الأزمات الراهنة نجد أن هناك تدخلات إيرانية واضحة في تلك الأزمات، حيث كانت إيران تراهن على استراتيجية «شراء الوقت» وإطالة أمد تلك الأزمات ما يعزز وضعها الإقليمي من خلال دعمها لأذرعها الإقليمية، وذلك من خلال العمل على تفكيك الدول المجاورة لتنفيذ طموحها الإقليمي بأن تظل الدولة المهيمنة على شؤون المنطقة الأمر الذي حدا بوزير الخارجية الأمريكي السابق هنري كسينجر للقول في أحد كتبه إن«إيران عليها أن تقرر: إما أن تكون دولة تخضع للقوانين الدولية، وإما أن تكون ثورة دائمة»[17].

2- إيجاد إطار جماعي جديد لمكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط:

على الرغم من الهزيمة التي لحقت بتنظيم داعش في سوريا والعراق فإن هناك رؤى تؤكد أن العام 2019م سوف يشهد ظهور جماعات إرهابية جديدة ربما تختلف في مسمياتها ولكنها ستكون تابعة لتنظيم داعش، حيث إن العناصر التي عملت في صفوف ذلك التنظيم في سوريا والعراق ربما تبحث عن ملاذ آخر وخاصة في إفريقيا تحت مسميات أخرى.

16 أشرف محمد كشك. 2019. آليات أمريكية جديدة للتعامل مع إيران.. بين الردع والحد من هامش المناورة. 25 مارس. تاريخ الوصول 4 إبريل, 2019. http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1160371.

17 حمد محمود عجاج. 2017. إيران... الخيار بين الدولة والثورة. 1 ديسمبر. تاريخ الوصول 9 إبريل, 2019. https:// aawsat.com/home/article/1099911

تمثلت المرحلة الأولى من عمل تلك التنظيمات في دور تنظيم القاعدة ثم تلاها تنظيم داعش ومن ثم فإن المرحلة الثالثة ربما تظهر في شكل تنظيمات جديدة ولعل أبرزها ما يعرف بظاهرة «الذئاب المنفردة»، وبالتالي فقد يقوم أفراد التنظيم بإعادة تنظيم صفوفهم مجدداً والبحث عن مناطق النزاعات سواء في اليمن أو ليبيا أو جنوب آسيا من خلال شن هجمات نوعية كاستراتيجية جديدة، ولعل ما يزيد من خطورة هؤلاء الأفراد ما أشارت إليه إحدى الدراسات من أن أكثر من ربع المقاتلين في سوريا والعراق يعتمدون على صلات القرابة بينهم فيما يعرف «بالإرهاب العائلي»[18].

من ناحية ثانية تضمن المؤشر العالمي للإرهاب لعام 2018م أن 84% من ضحايا العمليات الإرهابية كانوا في الدول التي احتلت المراتب العشر الأولى ضمن قائمة الدول الأكثر تأثراً بالإرهاب، وكان من بينها أربع دول عربية[19] ويعني ما سبق أنه لاتزال هناك حاجة ملحة للجهود الجماعية لمواجهة التهديدات الإرهابية في منطقة الشرق الأوسط مع الأخذ في الاعتبار أن تلك الجهود لن تنطلق من فراغ بل هناك آليات يمكن البناء عليها لعل أهمها التحالف الدولي ضد داعش، والتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب.

3- تحقيق مفهوم توازن القوى في منطقة الخليج والشرق الأوسط:

على الرغم من تعدد تعريفات مفهوم توازن القوى فإن جل تلك التعريفات قد أجمعت على أنه يعني «عدم امتلاك أي دولة قوة كافية للهيمنة وإجبار الدول الأخرى في المنطقة على الرضوخ لمشاريعها وتطلعاتها» وتوجد إسهامات فكرية متميزة للغاية حول ذلك المفهوم منها ما قدمه هانز مورجانثو مؤسس النظرية الواقعية في العلاقات الدولية حيث حدد مرتكزين أساسيين لمفهوم توازن القوى، الأول: مادي، يقصد به تعادل أو تساو حسابي بين مقدار القوة العسكرية التي تمتلكها القوى الدولية، والثاني: إدراكي، يقصد به إدراك تلك القوى لذلك التعادل، ويعد ذلك جزءً من مفهوم أشمل وهو المعضلة الأمنية[20].

ولقد ظل ذلك المفهوم مثار جدل في منطقة الخليج وخاصة منذ عام 2003م في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق وما ترتب عليه من خلل في توازن القوى الإقليمي ما عزز من دور إيران الإقليمي، وهي القضية التي ظلت تستحوذ على الخطابات الرسمية للعديد من مسؤولي دول الخليج، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر الكلمة التي ألقاها وزير الخارجية السعودي عادل الجبير أمام مؤتمر حوار المنامة في أكتوبر 2018م وقال فيها «إنه يتم التعامل مع رؤيتين في الشرق الأوسط: رؤية سعودية مستنيرة وأخرى إيرانية ظلامية»[21].

18 موقع وكالة الأنباء الروسية. 2019. خبراء يحذرون من ظهور تنظيمات إرهابية جديدة بالشرق الأوسط في 2019. 1 يناير. تاريخ الوصول 4 أبريل, 2019. https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201901011037942184/.

19 منال العاني. 2018. المؤشر العالمي للإرهاب: العراق الأكثر تأثراً وسوريا الرابعة وأميركا العشرون. 13 ديسمبر. تاريخ الوصول 11 إبريل, 2019. https://www.sbs.com.au/yourlanguage/arabic/ar/audiotrack/lmwshr-llmy-llrhb-lrq-lkthr-tthran-wswry-lrb-wmyrk-lshryn?language=ar

20 أشرف محمد عبد الحميد كشك. 2015. تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003: دراسة في تأثير استراتيجية حلف الناتو. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

21 الجبير: نؤيد بقوة تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي. أكتوبر 27, 2018. https://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2018/10/27 (accessed مارس 22, 2019).

وتأسيساً على أن الأمن الإقليمي هو حاصل الوحدات المكونة لهذا الأمن فإن وجود إطار شامل لهذا الأمن من شأنه دعم وحدات الأمن الإقليمي ضمن الإطار ذاته، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى إحدى الرؤى التي عكست مدى انعكاس ذلك التحالف على تسوية الأزمات الراهنة ومنها الأزمة الليبية، فوجود مصر في ذلك التحالف وهي الجار الشرقي لليبيا من شأنه دعم جهود التوصل إلى تسوية للأزمة الليبية[22].

وبوجه عام فإن فرص تأسيس ذلك التحالف وإمكانية استمراره ترتبط بشكل وثيق ببنائه الذي سوف يستند على فكرة التحالف بمعناها الواسع وليس العسكري البحت، حيث سوف يشمل التعاون في المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية ليكون آلية جماعية للتعامل مع التحديات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط وهي الإرهاب وحروب المعلومات والتنمية الاقتصادية وحل النزاعات الإقليمية، ومن ثم لن يستهدف قضية محددة أو خصماً محدداً[23].

ثالثاً: الإشكاليات التي تواجه عمل تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي

مع أهمية وجود مقومات تدعم عمل التحالف فإن التحالفات عموماً لا تعمل في فراغ وإنما في سياق إقليمي ودولي بقدر ما يتيح فرصاً فإنه في الوقت ذاته ربما يفرض قيوداً، حتى تلك التحالفات التي تؤسس على مواثيق ملزمة لدولها مثل حلف الناتو لم يكن عملها بالأمر اليسير وهو ما أشار إليه الجنرال ويسلي كلارك القائد السابق لقوات حلف الناتو خلال مشاركته في مؤتمر التحالفات العسكرية في الشرق الأوسط الذي نظمه مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة في أكتوبر 2017 م بالقول «إنه على الرغم من أن حلف الناتو يعد المنظمة الدفاعية التي دامت أكثر من غيرها لارتكازه على ميثاق منشئ للحلف وبه وضوح لهدف وعمل الحلف فإن مسألة الأولويات تعد مهمة فهناك بعض الدول قد لا ترغب في المشاركة في العمل العسكري كما حدث بالنسبة للحرب في كوسوفو، كما أن بعض القوات ترغب في العمل بمواقع دفاعية وأخرى هجومية» مؤكداً أنه «يجب احترام القيود الوطنية الخاصة بالعمل العسكري وهو ما أخذه حلف الناتو بعين الاعتبار خلال عمله في أفغانستان»[24].

وتأسيساً على ما سبق يمكن تحديد عدة إشكالات قد تواجه عمل تحالف ميسا، هي:

22 رمزي حليم مفراكس. 2018. استفادة ليبيا من وجود التحالف الاستراتيجي في الشرق الأوسط. 2 أكتوبر. تاريخ الوصول 3 أبريل, 2019. https://www.afrigatenews.net/opinion

23 محمد كمال. 2018. ما هو تحالف الشرق الأوسط. 5 أكتوبر. تاريخ الوصول 5 إبريل, 2019. http://www.ahram.org.eg/News/202790/4/674005

24 مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة. 2019. التحالفات العسكرية في الشرق الأوسط. المنامة: مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

1- الأساس القانوني لعمل التحالف:

مع أن التحالفات ليست بالضرورة أن تكون موجهة إلى أحد فإن جوهر عملها يستند إلى أساس قانوني ملزم على غرار المعاهدة المنشئة لحلف الناتو عام 1949م التي تضمنت العديد من المواد لعل أهمها المادة الخامسة من ذلك الميثاق التي لا تتضمن آلية الدفاع الجماعي فحسب من خلال مضامين تعاقدية وتعهدات متبادلة بين أطراف الحلف المعني وإنما تعد آلية تنتظم فيها القوات المسلحة لدول الحلف، ما يعني أن هناك عقيدة قتالية موحدة وهو ما يثير تساؤلات عما إذا كان جوهر حلف الناتو سيكون هو ذاته الأساس الذي سوف ينهض عليه تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي.

وثمة مسألة أخرى تتعلق بتوازن القوى داخل الحلف، صحيح أن وجود دولة كبرى داخل تحالفات مثل هذا النوع يعد مسألة أساسية إلا أنه لوحظ أن ثقل الولايات المتحدة الأمريكية داخل حلف الناتو كان سبباً في مواجهة الحلف العديد من الانقسامات ومن ذلك قرار فرنسا الانسحاب من الحلف عام 1966م وذلك احتجاجاً على رفض أعضاء الحلف لمقترح فرنسي آنذاك يقضي بتأسيس قيادة ثلاثية تتولاها كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية كمحاولة للحد من الهيمنة الأمريكية على الحلف، حيث قررت فرنسا العودة مرة أخرى للقيادة العسكرية للحلف عام 2009م[25].

2- تدخل التحالف في الأزمات:

وفقاً للأهداف المعلنة لتحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي، فإنه تحالف من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، صحيح أن تلك المهمة هي منوطة بمنظمة الأمم المتحدة وفقاً لميثاق المنظمة الأممية الذي تضمن مواد عديدة في هذا الشأن لعل أهمها المادة الأولى التي تنص على أن مقاصد الأمم المتحدة هي«حفظ السلم والأمن الدولي».

وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعّالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرّع بالوسائل السلمية، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها».

إلا أن ذلك لم يحل دون تفويض المنظمة الأممية تلك المهام لمنظمات إقليمية تؤدي الدور ذاته وهو ما نصت عليه المادة(52) من الفصل الثامن من ميثاق المنظمة الأممية من أنه «ليس في هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي حين يكون العمل الإقليمي صالحاً فيها ومناسباً ما دامت هذه التنظيمات أو الوكالات الإقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد «الأمم المتحدة» ومبادئها»[26].

وتأسيساً على ذلك فقد شهد العالم تأسيس العديد من المنظمات الإقليمية الفرعية منها على سبيل المثال منظمة المؤتمر الإسلامي، والاتحاد الإفريقي، وجامعة الدول العربية.

25 مأمون كيوان. 2018. الـ «ناتو» و «ميسا» والاستفادة من التجارب. 11 أكتوبر. تاريخ الوصول 3 إبريل, 2019. http:// www.alhayat.com/article/4606737

26 موقع منظمة الأمم المتحدة. تاريخ الوصول 2 إبريل, 2019. https://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-viii/index.html.

ولايعني ذلك أن حفظ الأمن والاستقرار في أقاليم العالم المختلفة ظل منوطاً بتلك التنظيمات الإقليمية فحسب بل إن ميثاق الأمم المتحدة قد أعطى للدول فرادى وجماعات حق الدفاع المشروع عن النفس حال تعرضها لاعتداء مسلح حيث نصت على ذلك صراحة المادة (51) من الميثاق من أنه«ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء «الأمم المتحدة» وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس - بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق - من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه».

وقد تم تطبيق تلك المادة خلال حرب تحرير دولة الكويت عام 1991م، حيث صدرت العديد من القرارات الأممية التي منحت دولة الكويت حق الدفاع عن نفسها ومن ثم فقد قادت الولايات المتحدة الأمريكية تحالفاً دولياً مكون من 34 دولة لتحرير دولة الكويت[27].

بالإضافة إلى أن جوهر الناتو ذاته قد تأسس وفقاً لجوهر المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة، وانطلاقاً مما سبق فإن التساؤل المثار هو كيفية تدخل تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي في أزمات يرى أعضاؤه أنها تمثل تهديداً مباشراً للأمن القومي لدولهم؟

حيث يثير التدخل الدولي في الأزمات الكثير من الجدل حتى بالنسبة لحلف الناتو ذاته، حيث حدد الحلف شروطاً لذلك التدخل منها:

أولاً: أن يكون هناك إجماع داخل الحلف على أن أزمة ما تمثل تهديداً لأعضاء الحلف.

ثانياً: أن يكون هناك قرار أممي كمرجعية لذلك التدخل، وهو ما يفسر تدخل الحلف في الأزمة الليبية عام 2011م التي حظي فيها الحلف – كما رأى مسؤولوه- بدعم إقليمي مهم لذلك التدخل وهو ما تمثل في قرار جامعة الدول العربية رقم 7298 بتاريخ 2 مارس 2011م بشأن الطلب من مجلس الأمن تحمل مسئولياته إزاء تدهور الأوضاع في ليبيا، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بفرض منطقة حظر جوي علي حركة الطيران العسكري الليبي، وإقامة مناطق آمنة في الأماكن التي تتعرض للقصف، بالإضافة صدور قراري مجلس الأمن رقمي 1970 و1973 بشأن الحالة الليبية (ومضمونهما إحالة الوضع في ليبيا إلي المحكمة الجنائية الدولية، وحظر الأسلحة والسفر، وتجميد الأصول الليبية في الدول الغربية، وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية)[28]،

ويعني ما سبق أن مسألة تدخل تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي في الأزمات ستكون محل جدل وربما لن تكون هناك قاعدة محددة لذلك التدخل وإنما سوف يرتبط ذلك بكل حالة على حدة، كما يرتبط التدخل بشكل وثيق بمسألة تمويل العمليات العسكرية وهذا يثير حجم الميزانية المخصصة لذلك

27 منتهى الفضلي. 2009. 18عاما على ملحمة الصمود والبطولة بتحرير الكويت من الاحتلال العراقي. 26 فبراير. تاريخ الوصول 2 إبريل, 2019. .https://www.alanba.com.kw/anbapdf/newspaper/2009/02-feb/26/localreport2622009.pdf.

28 أشرف محمد كشك. 2011. حلف الناتو: من «الشراكة الجديدة» إلى التدخل في الأزمات العربية. 22 أغسطس. تاريخ الوصول 2 أبريل, 2019. .http://www.siyassa.org.eg/News/1502.aspx.

التحالف وحدود مساهمة كل دولة أخذاً في الاعتبار أن تلك المسألة تثير انقسامات حتى داخل المنظمات الدفاعية العريقة مثل حلف شمال الأطلسي «الناتو».

3- اختلاف رؤى دول التحالف للتهديدات الأمنية

مع أن التهديدات التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن تطال الدول كافة -ليس أقلها التهديدات الإرهابية التي لم يعد بمقدور أي دولة مواجهتها بشكل منفرد مهما كانت إمكاناتها في ظل تحول عمل الجماعات الإرهابية وخاصة خلال مراحل التخطيط والتمويل والتنفيذ- فإن اختلاف رؤى أعضاء التحالف بشأن التهديدات التي تواجهها دوله ودرجة تلك التهديدات يظل معوقاً أمام عمل التحالف، سواء داخل المنظومة الخليجية أو فيما بين دول الخليج وأعضاء التحالف الآخرين.

فعلى سبيل المثال تمثل إيران مصدر تهديد مباشر لكل من مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية ولكن ربما لا تكون بذات درجة التهديد بالنسبة لكل من الإمارات والكويت وسلطنة عمان.

أما بالنسبة لمصر فإن أمن الخليج العربي يعد جزءً لايتجزأ من الأمن القومي المصري وهو ما حظي باهتمام كبير في الخطاب السياسي المصري الرسمي ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر تأكيد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي خلال لقائه مع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في القاهرة في مارس 2018م أن «أمن دول الخليج جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري، وأن بلاده لن تسمح بالمساس بأمن الخليج وأنها ستتصدى بفعالية لما يتعرض له من تهديدات» [29].

ومع أهمية ذلك بالنسبة لأمن الخليج العربي عموماً فإن إيران كمهدد رئيسي لمنطقة الخليج ربما لا تكون بالدرجة ذاتها كتهديد مباشر للأمن القومي المصري، بما يعنيه ذلك من أن اختلاف الأولويات الأمنية يظل معوقاً لعمل التحالف، ومن ثم فقد أشارت بعض المصادر إلى انسحاب مصر من الجهود الأمريكية لتنفيذ مقترح تحالف «ميسا» ووفقاً لتلك المصادر فإن ذلك القرار نتيجة لأسباب ثلاثة الأول: التشكيك في جدية المقترح بالنظر إلى عدم وجود خطة معلنة بشأنه. والثاني: أن دخول مصر في ذلك التحالف يعني زيادة درجة التوتر مع إيران وربما لا ترغب مصر في ذلك.

والثالث: حالة عدم اليقين بشأن إمكانية فوز الرئيس ترمب بولاية رئاسية ثانية ما يعني أن يظل ذلك المقترح مرتهناً بإعادة انتخابه مرة أخرى[30].

ومع أن وجود إجماع بين أعضاء التحالفات العريقة ومنها حلف الناتو يظل تحدياً لعمل مثل تلك التحالفات فإن وجود توافقات حول التهديدات الأمنية لتلك الدول يعد متطلباً رئيسياً لنجاح التحالفات ومن بينها تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي، وذلك لسببين:

الأول: تحقيق الفاعلية والحسم، حيث إن وجود تباينات بشأن التهديدات يعني أن التحالف لن يكون فاعلاً في حسم بعض الأزمات.

29 السيسي: أمن الخليج جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري. 5 مارس. تاريخ الوصول 2 إبريل, 2019. https:// www.skynewsarabia.com/middle-east/1027248.

30 إذاعة مونت كارلو الدولية. 2019. مصر تنسحب من مبادرة»الناتو العربي» التي ترعاها واشنطن للتصدي لإيران. 11 إبريل. تاريخ الوصول 2 مايو, 2019. https://www.mc-doualiya.com/articles/20190411

والثاني: وجود اتفاق يعني تكامل قدرات التحالف، وهذا يعني توزيع المهام بسهولة لتقدم كل دولة مساهمتها في ذلك التحالف.

وقد قدم الجنرال ويسلي كلارك القائد السابق لقوات حلف شمال الأطلسي رؤية حول شروط نجاح التحالفات بالقول: إنه من متطلبات التحالفات الإجابة عن عدة تساؤلات وهي « من هو العدو؟ ومن نحن ؟وماذا نريد أن نحقق؟ وكيف ننتصر وكيف نعمل على تحقيقه؟ مشيراً إلى أن الولايات المتحدة خسرت الحرب في فيتنام رغم ما تملكه من قوى بشرية بلغت آنذاك 500 ألف جندي وألفي طائرة لأنها لم تعرف من هو العدو»[31].

4- التحالفات المضادة

تشير الخبرة التاريخية للتحالفات إلى أن التحالفات غالباً ما تؤدي إلى تحالفات مضادة، ربما لم تتبلور حتى – كتابة هذه السطور- طبيعة تلك التحالفات المضادة، إلا أن ظهور بعض التصريحات وجهود التقارب بين بعض الأطراف الإقليمية تعد مؤشرات على ذلك.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تصريح وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف «إن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب يحاول بشتى السبل والوسائل فرض مفهوم مصطنع لحلف شمال الأطلسي على منطقة الشرق الأوسط، وخلق ما يسمى الناتو العربي»وأضاف القول:«التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط هو لصالح الولايات المتحدة واهتماماتها، ولا يمت بصلة لمصالح المنطقة وشؤونها».

وأضاف:«كمثال على آخر الهياكل التي تحاول أمريكا زرعها بشكل مصطنع في العالم، هو مفهوم منطقة الهند والباسيفيك، التي يتم الترويج لها من قبل الولايات المتحدة، جنبا إلى جنب مع اليابان وأستراليا التي تندرج في سياق واضح يهدف لاحتواء الصين"[32].

وينبغي التأكيد على أن تنامي الدور الروسي سواء في سوريا أو في دول الشمال الإفريقي عموماً يمثل تحدياً للولايات المتحدة الأمريكية وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تصريح لأحد المسؤولين الأمريكيين خلال الزيارة التي قام بها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية في التاسع من إبريل عام 2019م حيث قال: «الإدارة الأميركية تبدي قلقها من زيادة النفوذ الروسي في المنطقة خاصة بعد أن وقعت مصر صفقة بقيمة ملياري دولار مع روسيا لشراء أكثر من 20 طائرة مقاتلة من طراز سوخوي 35».

وأضاف:«لاتوجد الكثير من الفوائد في التواصل مع الروس ولدينا أمثلة في سوريا وفي فنزويلا، ولذا نرغب بأن تسير مصر في طريق الحصول على الدعم والاستثمار من الولايات المتحدة»[33]، فضلًا عن ظهور مؤشرات تقارب إقليمية في أعقاب الإعلان عن مقترح «ميسا» ومنها التقارب الثلاثي بين روسيا وإيران وتركيا، أونشوء تحالفات أخرى منها التقارب الثلاثي بين سوريا والعراق وإيران وهو ما عبر عنه

31 الجلسة الرابعة من مؤتمر (BIDEC).. ضرورة بناء تحالفات تحقق الأمن والاستقرار ومواجهة الإرهاب بأدوات جديدة. 18 أكتوبر. تاريخ الوصول 2 أبريل, 2019. https://www.alayam.com/online/local/684228/News.html.

32 موقع وكالة الأنباء الروسية. 2019. لافروف: ترامب يحاول فرض «ناتو عربي» مصطنع على منطقة الشرق الأوسط. 25 فبراير. تاريخ الوصول 3 إبريل, 2019. https://arabic.rt.com/world/1003398

33 هبة القدسي. 2019. ترمب يشيد بدور السيسي في مكافحة الإرهاب. 10 إبريل. تاريخ الوصول 11 إبريل, 2019. https://aawsat.com/home/article/1672706

الاجتماع الثلاثي الذي عقد في18 مارس 2019م بين رؤساء الأركان في كل من سوريا والعراق وإيران.

ومع أن الهدف المعلن من ذلك الاجتماع هو مناقشة مكافحة الإرهاب فإنه هناك بعض المصادر أشارت إلى أنه من بين الأهداف هو ربط الدول الثلاث برياً[34] ومع أنها لاتزال توصف بالتحالفات المرنة بيد أنها قد تنتظم في شكل تحالفات واضحة حال تبلور ذلك التحالف وما يؤكد ذلك تنامي دور منظمة شنغهاي كردّ على الناتو، والتقارب الأوروبي-الروسي نتيجة لسياسات سياسات الرئيس الأمريكي دونالد ترمب.

5- تأثير الخبرة التاريخية للتحالفات في المنطقة العربية والشرق الأوسط على تحالف الشرق الأوسط

من أشهر التحالفات التي شهدتها المنطقة العربية والشرق الأوسط في الآونة الأخيرة، إثنا عشر تحالفاً وهي:

1. التحالف العسكري العربي خلال حرب عام 1948م.
2. معاهدة الدفاع العربي المشترك عام 1950م.
3. حلف بغداد عام 1955م.
4. التحالف العسكري العربي خلال حرب عام 1956م.
5. التحالف العسكري العربي في حرب 1967.
6. التحالف العسكري العربي في حرب 1973م.
7. تأسيس قوات درع الجزيرة عام 1982م.
8. التحالف الدولي لتحرير دولة الكويت عام 1991.
9. التحالف الدولي للحرب ضد الإرهاب عام 2001م.
10. التحالف الدولي ضد داعش عام 2014م.
11. التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن 2014م.
12. التحالف العسكري الإسلامي لمكافحة الإرهاب 2015.

وعلى الرغم من أن غالبية تلك التحالفات كانت بين الدول العربية فإن بعضها كان بقيادة دول غربية وبعضها كانت دول غربية أطرافاً فيها مثل حلف بغداد الذي تأسس في منتصف عام 1955م وضم كلا من بريطانيا وباكستان وإيران وتركيا وانضم له العراق في عام 1956م وكان الهدف الرئيسي من ذلك الحلف هو الحد من المد الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من أن مقترح تأسيس ذلك الحلف كان أمريكياً فإن دعم الولايات المتحدة للحلف قد اقتصر على الجوانب الاقتصادية والعسكرية لأعضائه تجنباً لإثارة الدول الأوروبية وبعض دول العالم الثالث التي كان أحد خياراتها طلب دعم الاتحاد السوفيتي آنذاك، ولكن مصر والأردن لم تنضما للحلف، من ناحية أخرى فإن التحولات الداخلية في بعض الدول أعضاء الحلف قد أسهمت في انهياره ومنها انسحاب العراق من الحلف في أعقاب الانقلاب الذي قام به عبد الكريم قاسم في العراق عام 1958م والثورة الإيرانية عام 1979م ما يعني انتهائه فعلياً[35].

ومع وجاهة المخاوف بشأن تجارب التحالفات العسكرية في المنطقة العربية والشرق الأوسط

34 موقع وكالة الأنباء الروسية. 2019. بعد اجتماع رؤساء أركان سوريا والعراق وإيران... خبير عسكري: التحالفات قرارات سيادية. 18 مارس. تاريخ الوصول 11 إبريل, 2019. https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201903201039890574

35 صالح القلاب. 2015. حلف بغداد «الجديد»: سياسي وعسكري وأيضًا استخباريٌّ! 1 أكتوبر. تاريخ الوصول 3 أبريل, 2019. https://aawsat.com/home/article/464576.

عموماً فإنه يمكن إبداء خمس ملاحظات أساسية حول تلك التحالفات:

الأولى: طبيعة التحالفات العسكرية العربية غير الملزمة. فعلى سبيل المثال: بالرغم من أهمية معاهدة الدفاع العربي المشترك كإطار مؤسسي للتنسيق العسكري بين الدول العربية، فإنها ليست أشبه بالميثاق المنشئ لحلف شمال الأطلسي «الناتو»، وخاصة المادة الخامسة من ذلك الميثاق، التي تعتبر أن أي اعتداء على أي دولة عضو في حلف الناتو يعتبر اعتداءً على كل دول الحلف. إذ لا تعني اتفاقية الدفاع العربي المشار إليها التدخل العسكري في دولة عربية بمجرد وقوع اعتداء عليها، ويقدم الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990م دليلاً على ذلك، حيث كان اعتداءً مباشراً على دولة عربية، إلا أن الدول العربية شهدت انقساماً في المواقف تجاه ذلك الغزو، ما يعني أن تلك الاتفاقية هي عبارة عن: إطار تنسيقي بين الدول الأعضاء، وكان الهدف منها آنذاك هو: مواجهة إسرائيل، حيث جاءت الاتفاقية بعد هزيمة عام 1948م، مع ظهور الحاجة إلى ميثاق يتيح التفاعل بين الدول العربية[36].

الثانية: القرارات الخاطئة وسوء التنسيق، كانت من عوامل إخفاق بعض التحالفات العسكرية العربية، فعلى سبيل المثال: خلال حرب عام 1948م، اتفق القادة العسكريون في الدول العربية التي واجهت إسرائيل آنذاك، أن القوات العربية غير كافية لتلك المواجهة، كما برزت الحاجة لقيادة موحدة، من أجل التنسيق بين القوات خلال المعركة، إلا أنه كان للنخب السياسية رأي آخر مفاده البدء بما هو متاح من القوات، على أن تزداد تلك القوات فيما بعد بالتدريج، وقد انتهت تلك الحرب بهزيمة الجيوش العربية أمام إسرائيل.

الثالثة: البطء في تنفيذ بنود معاهدة الدفاع العربي المشترك، التي تعتبر الأساس للعديد من التحالفات العسكرية العربية، فعلى سبيل المثال: بالرغم من توقيع تلك المعاهدة عام 1950م، وما تضمنته من تشكيل هيئة أركان حرب من الدول المتعاقدة، من أجل تنظيم خطط الدفاع المشترك، ووسائله، وأساليبه؛ فإن تشكيل تلك الهيئة لم يأت سوى عام 1964م، أي بعد 14 عاماً من توقيع الاتفاقية.

الرابعة: مع أهمية التحالفات المؤقتة التي تم تأسيسها لمواجهة خطر الإرهاب ومنها التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، الذي بدأ بشن هجماته ضد تنظيم داعش في كل من سوريا، والعراق، منذ سبتمبر 2014م وبالرغم من النتائج الإيجابية التي حققها فإن عدم وجود هيكل تنظيمي لذلك التحالف، قد جعله بعيداً عن صفة الإلزام للأعضاء ضمن عمليات التحالف.

الخامسة: أن ظاهرة التحالفات التي تشهدها المنطقة العربية، لن تنتهي في المستقبل المنظور، بالنظر إلى الخلل في توازن القوى الإقليمي بين الدول العربية والأطراف الإقليمية الأخرى من ناحية، وتغير طبيعة التهديدات من ناحية ثانية، حيث لم تعد تتمثل تلك التهديدات في الاعتداء العسكري المباشر، وإنما في الحروب بالوكالة من خلال دعم بعض الجماعات المسلحة دون الدول، بالإضافة إلى الحروب الإلكترونية.

6- إمكانية التعارض بين أهداف ذلك الحلف والتحالفات القائمة في المنطقة

حيث توجد في المنطقة بالفعل في الوقت الراهن خمسة تحالفات وهي معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي الموقعة بين الدول العربية وقوات درع الجزيرة والتحالف العربي لدعم الشرعية

36 أحاديث «اتفاقية الدفاع العربي» حاول مرة أخرى. (5 مارس, 2005). تم الاسترداد من موقع العربي الجديد: https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/3/4

في اليمن والتحالف الدولي ضد داعش، والتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، وإذا كانت التحالفات الثلاث الأولى هي أطر للعمل الخليجي والعربي المشترك فإن التحالف الثالث والرابع يضمان دولاً من خارج المنطقة ما يعني تأثيرات:

أولها: إمكانية حدوث تداخل شديد بين التزامات الدول ضمن تلك التحالفات وتحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي أخذاً في الاعتبار حرص دول الخليج على الإبقاء على مجلس التعاون، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تصريح عادل الجبير وزير الخارجية السعودي-آنذاك- بالقول« مجلس التعاون سيبقى المؤسسة الأهم لدول الخليج» وذلك خلال إلقاء كلمته أمام مؤتمر حوار المنامة في أكتوبر 2018م[37].

وثانيها: أنه ضمن التحالفات الراهنة فإن المملكة العربية السعودية لها دور قيادي سواء في منظومة مجلس التعاون أو التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، فضلاً عن التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، ذلك الدور ربما يكون هو ذاته ضمن الإطار الشرق أوسطي الأكبر وما قد يترتب على ذلك من الحد من خيارات المملكة بشأن التعاون الثنائي مع دول تربطها بالمملكة العربية السعودية مصالح استراتيجية، ويتوقف الأمر في النهاية على طبيعة التراتبية داخل التحالف الشرق أوسطي وكيفية توزيع الأدوار والمهام بداخله.

وثالثها: أنه ربما ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنه من بين التحديات التي تواجه المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط تنامي نفوذ كل من الصين وروسيا وهما دولتان تربطهما مصالح متعددة مع دول المنطقة أعضاء التحالف المتوقع.

ولعل ما يؤكد ذلك هو أنه في الوقت الذي أعلن فيه وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس تأييد ودعم الولايات المتحدة لإقامة تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي خلال إلقاء كلمته في مؤتمر حوار المنامة أكتوبر 2018م فإن الخطاب قد تضمن أيضاً القول أن« روسيا لن تحل محل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط» [38] أخذاً في الاعتبار وجود شراكة بين روسيا ومصر في أكتوبر 2017م حين وقع الرئيسان الروسي فلاديمير بوتين والمصري عبد الفتاح السيسي اتفاقية بشأن الشراكة الشاملة والتعاون الاستراتيجي بين البلدين، وتشمل العلاقات التجارية والصناعية[39].

وخلال زيارته لمصر في إبريل 2019م أعلن وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أنه هناك ترتيبات لعقد قمة روسية- إفريقية في أكتوبر 2019م بمدنية سوتشي يسبقها منتدى الأعمال الإفريقي-الروسي[40].

37 الجبير: السعودية تحارب رؤية إيران «الظلامية» في الشرق الأوسط. 27 أكتوبر.2018 تاريخ الوصول 3 إبريل, 2019. https://alarab.co.uk/%D8%A7%D9.

38 ماتيس عن روسيا: لا يمكن أن تحل محل واشنطن بالشرق الأوسط. 27 أكتوبر2018. تاريخ الوصول 3 أبريل, 2019. https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/american-elections-2016/2018/10/27.

39 موقع صحيفة الشرق الأوسط. 2017. مصر وروسيا توقعان اتفاقية شراكة شاملة. 17 أكتوبر. تاريخ الوصول 9 أبريل, 2019. https://aawsat.com/home/article/1429551

40 سوسن أبوحسين ومحمد نبيل حلمي. 2019. القاهرة وموسكو تكثفان التحضيرات لأول قمة روسية أفريقية. 7 إبريل. تاريخ الوصول 9 إبريل, 2019. https://aawsat.com/home/article/1668441

2- ضريبة القيمة المضافة وتأثيرها على اقتصادات دول الخليج العربي

د. عمر العبيدلي[41]

ملخص:

تتناول هذه الدراسة أحد أهم القضايا الاقتصادية التي أثارت جدلاً في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وهي «ضريبة القيمة المضافة» التي تعد أحد أهم الآليات المالية للإيرادات الحكومية وقد بدأت ثلاث دول خليجية بالفعل في تطبيق تلك الضريبة وهي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وذلك لعدة أسباب منها زيادة عدد السكان ومن ثم زيادة احتياجاتهم، فضلاً عن تراجع أسعار النفط وما أدى إليه ذلك من عجز في موازنات تلك الدول، وعلى الرغم من أن مسألة فرض الضرائب عموماً ليست بالأمر الجديد حيث أن هناك العديد من دول العالم تقوم بتطبيق تلك الضريبة فإن حداثة تطبيقها في دول الخليج قد أثار التساؤلات حول مضمون تلك الضريبة وتأثيراتها، ومن ثم تتناول تلك الدراسة هذه القضية من خلال تحليل ثلاثة عناصر:

أولاً: واقع الاقتصادات الخليجية في مرحلة ما قبل فرض تلك الضريبة.

ثانياً: تحليل مبادئ الضريبة المضافة واستحداثها في القرن العشرين.

وثالثاً: فرض الضريبة المضافة في دول الخليج من حيث الأسباب والأنماط والمزايا والتأثيرات.

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية، هي:

أولاً: للضريبة المضافة فوائد عديدة للاقتصادات الخليجية، منها خلق إيرادات ملحوظة، فضلاً عن تنويع مصادر الدخل الحكومي، بالإضافة إلى المساهمة في تحسين التصنيف الائتماني لدى السندات السيادية الحكومية وتعزيز ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصادات الخليجية، ومن ثم تعزيز جاذبية الاقتصادات الخليجية أمامهم.

ثانياً: في ظل الحاجة لضريبة القيمة المضافة كأحد مصادر التمويل المالي الحكومي فإنه عند مقارنتها كسياسة مالية للحكومة فإن تلك المقارنة يجب أن تكون بأنواع أخرى من الضرائب وذلك في ظل التحديات التي تواجهها موازنات الدول الخليجية واعتمادها في السابق على وسائل مالية غير قابلة للاستدامة.

ثالثاً: في ظل التحديات الاقتصادية التي تواجهها الدول الخليجية في الوقت الراهن فإنه يتوقع أن تبدأ دول خليجية أخرى بتطبيق تلك الضريبة بل وربما زيادة نسبتها من أجل تنويع الإيرادات العامة.

41 مدير إدارة الدراسات والبحوث بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

مقدمة:

تعد الدول الخليجية من أكثر دول العالم ثراءً بسبب مواردها النفطية، وكفاءتها في استخدام تلك الموارد. وعلى الرغم من ذلك، فقد تبنت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في عام 2018م ومملكة البحرين في عام 2019م ضريبة القيمة المضافة، تحت إطار خليجي أقرته دول مجلس التعاون في عام 2015م.

ومثل ذلك خطوة غير مسبوقة في السياسة المالية لدى الدول الخليجية، التي اعتمدت عبر تاريخها اعتماداً شبه مطلق على الإيرادات النفطية لتمويل الإنفاق العام.

وبرزت الحاجة لاتخاذ هذه الخطوة انطلاقاً من أن الهيكل التقليدي للميزانيات العامة الخليجية أصبح غير قابل للاستدامة، وذلك لثلاثة أسباب رئيسة، هي: زيادة عدد السكان، و زيادة الإنفاق الأمني والعسكري، والتراجع في أسعار النفط في عام 2014م (ومن ثم في الإيرادات العامة).

وقد اختارت الدول الخليجية ضريبة القيمة المضافة من بين خيارات ضريبية عدة بسبب خصائصها الإيجابية، على رأسها سهولة تطبيق الضريبة، وكفاءتها في خلق الإيرادات.

فمنذ ظهور مفهوم الضرائب كأداة للتمويل المالي في منتصف القرن العشرين، أصبحت ضريبة القيمة المضافة إحدى الضرائب الأكثر انتشاراً عالمياً، بسبب مميزاتها مقارنة بالبدائل الأخرى.

وعلى الرغم من أهمية تلك الآلية فإنه لم يمر وقت كاف لتقييم تأثير ضريبة القيمة المضافة على الاقتصادات الخليجية، ولكن يمكن وضع عدد من التوقعات بناءً على تحليل واقع الاقتصادات الخليجية، وتحليل تداعيات الضريبة في الدول الأخرى التي تبنتها.

ومن المتوقع أن تتحول الضريبة إلى مصدر فعّال للإيرادات العامة، يزيد إجمالي الإيرادات، فضلاً عن تنوعها، ما يجعلها سياسة تسهم في تحقيق الرؤى الاقتصادية التي تنفذها الدول الخليجية في الوقت الراهن.

وبالإضافة إلى ذلك، فمن المتوقع أن يتم خلق تلك الإيرادات دون أثر ملحوظ على مستوى المعيشة، بسبب تدني حجمها (5%)، والاستثناءات التي مُنحت لبعض السلع والخدمات الأساسية مراعاة لاحتياجات ذوي الدخل المحدود.

وكأثر فرعي لتحسين وضع الميزانية العامة، فمن المتوقع أن تساهم ضريبة القيمة المضافة في تحسين التصنيف الائتماني لدى الدول الخليجية، وجذب المستثمرين الدوليين، الذين يفضلون دائماً الاقتصادات التي تتصف بالاستقرار والاستدامة المالية.

وتأسيساً على ما سبق فإن تلك هذه الورقة تتضمن ثلاثة عناصر رئيسة.

أولاً: الاقتصادات الخليجية في الفترة ما قبل إقرار ضريبة القيمة المضافة، إذ تختلف تلك الاقتصادات عن الاقتصادات التقليدية بطرق مهمة لتحليل تأثير ضريبة القيمة المضافة.

ثانياً: مبادئ عامة عن ضريبة القيمة المضافة، التي تم استحداثها في القرن العشرين، وتعد ضريبة متميزة تتضمن إيجابيات وسلبيات في الوقت ذاته.

ثالثاً: ضريبة القيمة المضافة في الدول الخليجية، تحديداً من حيث :أسباب فرضها؛ ونمط تطبيقها؛ وتأثيراتها المتوقعة على الاقتصادات الخليجية. وصولاً إلى عدد من التوقعات حول الضريبة المضافة كآلية للتمويل المالي في دول الخليج العربي.

أولاً: الاقتصادات الخليجية قبل ضريبة القيمة المضافة

1- نظرة عامة حول الاقتصادات الخليجية:

تقع الدول الخليجية ضمن فئة الدول الثرية، فحسب إحصائيات البنك الدولي لحصة الفرد للناتج المحلي الإجمالي لعام 2017م، تحتل الدول الخليجية أعلى المراتب عالمياً: مملكة البحرين (25)، والكويت (8)، وسلطنة عمان (31)، وقطر (1)، والمملكة العربية السعودية (18)، والإمارات العربية المتحدة (7). ويبلغ الناتج المجلي الإجمالي للدول الخليجية تقريباً تريليون ونصف دولار وهو يقارب الناتج المحلي الإجمالي لدى إسبانيا أو أستراليا، ما يعني أن الدول الست لها وزن ملحوظ في الاقتصاد العالمي.

ويبلغ عدد السكان 50 مليون نسمة تقريباً، ويمثل الوافدون تقريباً نصف سكان الدول الخليجية. وتعود المساهمة الكبيرة للوافدين إلى سياسة الانفتاح في أسواق العمل. فبعد اكتشاف النفط في النصف الأول للقرن العشرين، سعت الدول الخليجية إلى تنمية اقتصاداتها بشكل سريع، الأمر الذي أدى إلى استقدام العمالة الوافدة من أجل سد الفجوة في القوة العاملة.

وبشأن التنمية البشرية، فقد حققت الدول الخليجية مستويات عالية في الأبعاد الثلاثة: الاقتصاد (كما ذُكر أعلاه)، والتعليم، والصحة. فحسب المؤشر الرئيس للتنمية البشرية لعام 2018م، تقع الدول الست ضمن أعلى فئة (تنمية بشرية عالية جداً): مملكة البحرين (43)، والكويت (56)، وسلطنة عمان (48)، وقطر (37)، والمملكة العربية السعودية (39)، والإمارات العربية المتحدة (34).

وتتميز الدول الخليجية أيضاً ببنية تحتية عالية الكفاءة. فحسب ترتيب البنك الدولي للبنية التحتية (مؤشر الأداء اللوجستي؛ Logistics Performance Index)، تحتل الدول الخليجية مراتب متقدمة: مملكة البحرين (59)، والكويت (63)، وسلطنة عمان (43)، وقطر (30)، والمملكة العربية السعودية (55)، والإمارات العربية المتحدة (11).

وخلاصة القول إن الدول الخليجية تعد من الدول الثرية عالمياً، ومن ذلك تميز الدخل القومي، فضلاً عن كونها دولاً قليلة السكان؛ كما أن نظامها التعليمي والصحي متطوران، وبنيتها التحتية متقدمة.

وبالتالي يمكن مقارنة هذه الدول اقتصادياً بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، التي تمثل الاقتصادات الغربية المتقدمة.

ولكن توجد بعض الاختلافات المهمة يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحليل القضايا الضريبية.

2- أبرز الاختلافات بين الاقتصادات الخليجية والاقتصادات التقليدية

تختلف تركيبة الاقتصادات الخليجية عن تركيبة الاقتصادات التقليدية، ومن شأن ذلك التأثير على التداعيات المتوقعة عند فرض ضريبة القيمة المضافة. وتتمحور الاختلافات بين الاقتصادات الخليجية والتقليدية حول دور النفط والغاز في الاقتصاد عموماً، وفي الميزانية العامة تحديداً.

أ- ضعف مساهمة الضرائب التقليدية في الإيرادات العامة:

ففي الاقتصادات التقليدية، تعتمد الحكومات اعتماداً كبيراً على الضرائب لخلق إيرادات عامة، ولتمويل الإنفاق الحكومي، لاسيما بعد موجة الخصخصة التي انطلقت من المملكة المتحدة في عقد الثمانينيات.

تفرض الحكومات في الاقتصادات التقليدية ضرائب مختلفة: ضريبة الدخل (income tax)، وضريبة الأرباح التجارية (corporation tax)، وضريبة أرباح رأس المال (capital gains tax)، ومساهمات التأمين الاجتماعي (social security contributions)، وضريبة التوظيف (payroll tax)، وضريبة الأملاك (property tax)، وضرائب الاستهلاك، منها ضريبة القيمة المضافة (value-added tax; VAT) وضريبة المبيعات النهائية (sales tax) وضريبة الجمارك (customs tax). وتفرض الحكومات الضرائب على الأفراد والمؤسسات، لاسيما الشركات الربحية.

ففي عام 2017م، في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بلغ إجمالي الإيرادات الضريبية 16% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يساوي تقريباً المعدل العالمي 15% (إحصائيات البنك الدولي).

بينما في الدول الخليجية، تمتلك الحكومات شركات النفط والغاز، وتقوم الحكومة بتحصيل إيرادات النفط والغاز مباشرة أو عبر ضريبة خاصة بالأنشطة النفطية، وتشكل تلك الإيرادات مصدر الدخل الرئيس لدى الحكومات.

وبالتالي، على الرغم من وجود بعض الأدوات الضريبية في الدول الخليجية (ستتم تغطيتها)، فإن العوائد الضريبية تشكل نسبة ضئيلة من الإيرادات العامة. ففي عام 2017م، حسب إحصائيات البنك الدولي، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بلغ إجمالي الإيرادات الضريبية 1% في مملكة البحرين، و1% في الكويت، و3% في سلطنة عمان، و0.1% في الإمارات العربية المتحدة (لا توجد بيانات لجميع الدول الخليجية). وستتم تغطية مساهمة النفط والغاز في الإيرادات العامة بشكل تفصيلي أدناه.

ب_ أهمية النفط والغاز للاقتصاد الكلي:

يلعب النفط والغاز دوراً كبيراً في اقتصاد الدول الخليجية عموماً مقارنة بالاقتصادات التقليدية، وليس فقط في الإيرادات العامة. ففي عام 2012م، مثلت أنشطة النفط والغاز تقريباً 20% من الناتج المحلي الإجمالي في مملكة البحرين، وتقريباً 30% في الإمارات العربية المتحدة، وما يزيد عن 40% في الدول الخليجية الأخرى[42]. بينما في الاقتصادات المتقدمة، لا تتجاوز هذه النسبة 10%.

وتعود مساهمة النفط والغاز الكبيرة في

42 Cherif, Reda, and Fuad Hasanov. "Soaring of the Gulf Falcons: Diversification in the GCC Oil Exporters in Seven Propositions." No. 14-177. International Monetary Fund (2014).

الاقتصادات الخليجية إلى عاملين. أولاً: كثرة تلك الموارد في منطقة الخليج العربي، حيث توجد 29 % من إجمالي احتياطات النفط العالمية، و23 % من إجمالي احتياطات الغاز الطبيعي العالمية[43]، مقارنة بأقل من 1% من سكان العالم (إحصائيات البنك الدولي). ثانياً: انعدام الموارد البديلة، لاسيما الأراضي الزراعية والغابات، إذ إن المناخ صحراوي وجاف.

ويعني ما سبق أن الاقتصادات الخليجية غير متنوعة نسبياً، كما أن الإيرادات النفطية التي تشكل العمود الفقري لدى الاقتصاد تعود إلى الحكومة. وولدت هذه الظروف تاريخياً ترتيباً مجتمعياً خاصاً، حيث تنفق الحكومات الخليجية الإيرادات العامة على التوظيف في القطاع العام – وهو قطاع يسيطر عليه المواطنون – وعلى المشاريع العامة، لاسيما مشاريع البنية التحتية، وعلى الخدمات الأساسية، كالصحة والتعليم. ولاتفرض الحكومات الخليجية فرض ضرائب أخرى، لاسيما ضريبة الدخل على الأفراد[44].

وبالتالي عند التعامل مع الضرائب، تتمتع الحكومات الخليجية بمرونة محدودة مقارنة بالاقتصادات التقليدية، حيث اعتاد المجتمع منذ زمن طويل على مفهوم ضرائب الدخل والاستهلاك، واعتاد على الحاجة لرفع تلك الضرائب عند بروز عجز في الميزانية العامة.

ج_ قوة العلاقة بين الدورة الاقتصادية ودورة الإيرادات العامة:

بالإضافة إلى ما ذُكر أعلاه، تؤدي أهمية النفط والغاز للاقتصاد وللإيرادات العامة في الدول الخليجية إلى تزامن وترابط كبيرين للغاية بين دورة الاقتصاد الكلي، ودورة الإيرادات العامة.

فعندما ترتفع أسعار النفط، ينهض الاقتصاد الكلي، كما ترتفع الإيرادات العامة بشكل مماثل.

وعندما تتراجع أسعار النفط، يتجه الاقتصاد نحو الانكماش، كما تتراجع الإيرادات العامة[45].

وتوجد ظاهرة الترابط بين دورة الاقتصاد الكلي ودورة الإيرادات العامة في الاقتصادات التقليدية أيضاً، ولكن ليست العلاقة بنفس القوة[46].

د-الأدوات الضريبية القائمة في الدول الخليجية

تلخص دراسة[47] أجراها صندوق النقد الدولي عام 2015م حالة الضرائب في الدول الخليجية قبل إطلاق ضريبة القيمة المضافة. تاريخياً، كان دور الحكومات المركزية في الاقتصاد والمجتمع عموماً محدوداً مقارنة بالدول الغربية، التي شهدت توسعاً كبيراً في نفوذ الحكومات المركزية بعد الحروب الأوروبية خلال القرون الوسطى وفترة الثورة الصناعية. لذا، كانت الضرائب محدودة تاريخياً للغاية في الدول الخليجية. وفي الفترة التي تأسست فيها الحكومات الحديثة في الدول الخليجية، وهي

43 Ali, Jasim. "Gulf's oil reserves still provide the safety net." Gulf News (2017).

44 Harrison, Martin. "Taxation and the GCC States." Gulf One Lancaster Centre for Economic Research Report. Lancaster University Management School, Lancashire (2010).

45 Slimane, Sarra Ben, and Moez Ben Tahar. "Why is fiscal policy procyclical in MENA countries." International Journal of Economics and Finance 2, no. 5 (2010): 44-53.

46 Talvi, Ernesto, and Carlos A. Vegh. "Tax base variability and procyclical fiscal policy in developing countries." Journal of Development economics 78, no. 1 (2005): 156-190.

47 International Monetary Fund. "Tax Policy Reforms in the GCC Countries: Now and How?" (2015).

منتصف القرن العشرين، كان هناك عاملان دفعا الحكومات نحوتفادي فرض الضرائب بشكل واسع.

العامل الأول: في الفترة نفسها، كانت الحكومات تتمتع بإيرادات نفطية ملحوظة، ما قلل من الحاجة لوضع الضرائب المنتشرة في الاقتصادات الغربية. وحتى لو كانت تلك الإيرادات تتعرض لتقلبات الأسعار الدولية للنفط، فإنها كانت كافية عموماً لتغطية احتياجات الدولة.

أما العامل الثاني: فهو أن الدول الخليجية كانت بحاجة لاستقطاب رؤوس أموال وأيدي عاملة أجنبية من أجل تنمية اقتصاداتها، وأدركت الحكومات أن فرض الضرائب التقليدية قد يعيق عملية جذب الموارد المطلوبة.

فعلى سبيل المثال، دشنت المملكة العربية السعودية ضريبة الدخل في عام 1950م، إلا أنه تم تعديل القانون من أجل استثناء المواطنين، ولاحقاً في عام 1975م، بعد انتعاش أسعار النفط، أُلغيت الضريبة لغير المواطنين أيضاً بسبب الحاجة لاستقدام عمالة وافدة للمساهمة في تأسيس البنية التحتية.

لذا واصلت الحكومات الخليجية تفادي الضرائب، أو استخدامها بشكل محدود للغاية، مثلاً من خلال منح استثناءات عدة، وتأسيس مناطق حرة لا تخضع للضرائب.

ولكن مع الزمن، وتطور العلاقة بين الحكومة والمواطن، والارتفاع في عدد السكان، تزايدت احتياجات الحكومات المركزية من ناحية الإيرادات، ما أسفر عن استخدام أوسع للضرائب.

وبالتحديد، في بداية الألفية الجديدة، أصبحت أهم الضرائب ضريبة الجمارك، التي وُحّدت على مستوى 5% في عام 2003م مع الوحدة الجمركية الخليجية؛ وضريبة أرباح مفروضة على الشركات الأجنبية بالأساس.

وعلى عكس الاقتصادات التقليدية، كانت فئات رئيسة من الضرائب غائبة بشكل مطلق أو شبه مطلق، من بينها:

· ضريبة الدخل
· ضريبة الأرباح على الشركات الوطنية
· ضريبة المبيعات أو القيمة المضافة
· ضريبة التوظيف
· ضريبة الإرث

وخلال الفترة 2000م-2015م، استمرت أنظمة الضرائب في التطور، إذ تمت إضافة ضرائب جديدة، ورفع معدلات بعض الضرائب القائمة.

حتى عام 2015م، ويمكن تلخيص الوضع الضريبي فيه كما يلي:

1- وجود ضريبة أرباح تجارية مفروضة بالأساس على الشركات الأجنبية، وبصيغة خاصة على الشركات النفطية، التي تملكها الحكومة حصرياً بأي حال.

2- وجود ضريبة جمارك موحدة، مع استثناءات لفئات مهمة من السلع، كالمواد الطبية، والمواد الغذائية الأساس، والمواد الخام المستخدمة في التشييد.

3- وجود ضرائب على الأنشطة السياحية والرفاهية والعقار في بعض الدول الخليجية، كضرائب على الفنادق والمطاعم في البحرين، وضريبة البلديات في الإمارات؛ فضلاً عن رسوم مختلفة على المعاملات الحكومية، كتجديد جوازات السفر، والسجلات التجارية.

4- وجود ضرائب على توظيف الوافدين، مثلاً في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، وتخصَّص معظم الإيرادات الناتجة لغرض تأهيل وبناء قدرات المواطنين.

وعلى سبيل المثال، أنشأت مملكة البحرين جهازين مستقلين مكمّلين لإدارة هذه السلسلة: هيئة تنظيم سوق العمل، التي تدير شؤون العمالة الوافدة وتفرض ضريبة توظيف الوافدين؛ وصندوق العمل «تمكين»، الذي يستلم نصف إيرادات هيئة تنظيم سوق العمل، وينفقها على مشاريع تنموية، كدعم الشركات الصغيرة، وتدريب الكوادر الوطنية.

5- وجود مساهمات التأمين الاجتماعي، أساساً لدعم صناديق التقاعد، ومؤخراً أيضاً لدعم صناديق البطالة، إذ بدأت الدول الخليجية تقديم إعانات للمواطنين العاطلين عن العمل بنمط شبيه لما هو موجود في الاقتصادات التقليدية.

وتنبغي الإشارة إلى أن قلة الضرائب في الدول الخليجية أدى إلى تصنيفها كدول «حرة اقتصادياً»، ما جعلها جذابة للمستثمرين الأجانب[48].

ففي تقرير هيرتيج[49] (Heritage) للحرية الاقتصادية في عام 2012م، احتلت الدول الخليجية مراتب متقدمة في مؤشر الحرية الاقتصادية: البحرين (12)، والكويت (71)، وعمان (47)، وقطر (25)، والسعودية (74)، والإمارات (35).

وخلاصة القول أنه في عام 2015م، كانت الإيرادات العامة لدى الحكومات الخليجية مبنية على الإيرادات النفطية بالأساس، مع مساهمات متواضعة من الضرائب التقليدية. فكانت ضرائب تقليدية عدة غائبة بشكل مطلق، كما كانت الضرائب التقليدية المستفاد منها مطبقة بشكل محدود. وكان السبب الرئيس لذلك هو انعدام الحاجة لتطوير نظام الضرائب، إذ كانت الحكومات الخليجية مكتفية بالإيرادات النفطية لتنفيذ مشاريعها، لاسيما في الفترة 2000م-2014م، حيث كانت أسعار النفط مرتفعة للغاية تاريخياً، ولم تشهد الميزانيات الحكومية ضغطاً مالياً.

ولكن تغيرت المعادلة بعد عام 2014م لأسباب عدة، على رأسها التراجع الكبير في أسعار النفط، الذي ولّد ضغطاً كبيراً على الميزانيات العامة في الدول الخليجية.

و_الميزانيات العامة للدول الخليجية

في الفترة 2000م إلى 2012م، ارتفعت أسعار النفط (مؤشر برنت) من 29$ للبرميل إلى 112$ للبرميل[50]، ما أسفر عن حالة فائض مستمرة في جميع الدول الخليجية.

فحسب إحصائيات صندوق النقد الدولي، في الفترة 2000م-2012م، بلغ متوسط الفائض في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: 0% في البحرين (شهدت فائضاً سنوياً حتى عام 2009م، حيث برز عجز)، و29 % في الكويت، و9 % في عمان، و9% في قطر، و8 % في السعودية، و11 % في الإمارات؛ ما يعني 11 % لدول مجلس التعاون إجمالياً.

ونتيجة لذلك، كان الدين العام منخفضاً في الدول الخليجية، ففي عام 2013م، بلغ الدين

48 Haufler, Andreas, and Ian Wooton. "Country size and tax competition for foreign direct investment." Journal of Public Economics 71, no. 1 (1999): 121-139.

49 Heritage Foundation. "2012 Index of Economic Freedom." (2012).

50 U.S. Energy Information Administration Database (2019).

العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: 44 % في البحرين، و6 % في الكويت، و5 % في عمان، و33 % في قطر، و2 % في السعودية، و16 % في الإمارات؛ ما يعني 9 % لدول مجلس التعاون إجمالياً.

إذاً باستثناء البحرين (التي كانت لها ظروف خاصة)، في عام 2013م، كانت الميزانيات العامة في الدول الخليجية في حالة ازدهار، تعكس انعدام الحاجة التاريخي للضرائب التقليدية.

ولكن في الواقع كان هناك عاملان قد أديا إلى تصاعد تدريجي في الضغط على الميزانيات العامة.

العامل الأول: الارتفاع في عدد السكان. فحسب إحصائيات الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية فقد ارتفع عدد السكان في الدول الخليجية من 26 مليون في عام 1995م إلى 46 مليون في عام 2011م. وكان ذلك يعود جزئياً إلى زيادة معدل المواليد في الدول الخليجية، إذ لا تزال فئة الشباب في حالة نمو[51]، على عكس الدول الغربية، حيث تراجعت معدلات المواليد ومن ثم معدلات نمو السكان.

ويؤثر ذلك على الميزانية العامة بسبب النموذج الاقتصادي في الدول الخليجية، حيث يعمل المواطنون بالأساس في القطاع العام[52]، كما أن الحكومات تقدم دعماً كبيراً للسلع الأساس (الوقود، الكهرباء، الماء، الطحين، إلخ)[53]، وتوفر خدمات التعليم والصحة بشكل مجاني للمواطنين والمقيمين. فالإيرادات النفطية – التي تشكل أساس الإيرادات العامة – لا تنمو عندما ينمو عدد السكان، بينما تنمو الحاجة للإنفاق.

ثانياً: الارتفاع في الإنفاق العسكري والأمني حيث أولت دول الخليج تلك القضية أهمية بالغة وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تأكيد بعض التقارير أن المملكة العربية السعودية «في طريقها نحو الاكتفاء الذاتي عسكريًا» وأن أبرز ما تم في هذا المجال هو خطة المملكة لتطوير البنية التحتية والصناعة ومن بينها قطاع الدفاع والصناعات العسكرية ويتوقع أن تبلغ الاستثمارات في تلك الخطة عمومًا حوالي 426 مليار دولار بحلول عام 2030م [54].

بعد الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003م، وما أطلق عليه«الربيع العربي» عام 2011م، شهد الإقليم توترات جيوسياسية متصاعدة منذ بداية الألفية الجديدة. ففي الفترة 2005م-2015م، ارتفع الإنفاق العسكري في الدول الخليجية من 40$ مليار إلى 130$ مليار[55].

وبالإضافة إلى الضغط على الإنفاق، في عام 2014م، بعد فترة مطولة من النمو الملحوظ، تراجعت أسعار النفط بشكل حاد، إذ وصلت إلى 30$ للبرميل في عام 2016م، ما شكل ضغطاً شديداً على الإيرادات العامة.

51 AlMunajjed, Mona, Karim Sabbagh, and Ideation Center Insight. "Youth in GCC countries: meeting the challenge." Booz & Company Inc (2011).

52 Callen, Tim, Reda Cherif, Fuad Hasanov, Amgad Hegazy, and Padamja Khandelwal. "Economic diversification in the GCC: Past, present, and future." International Monetary Fund (2014).

53 Fasano, Ugo, and Zubair Iqbal. "GCC countries: from oil dependence to diversification." International Monetary Fund, (2003).

54 أشرف محمد كشك. 2019. الأمن الذاتي لدول الخليج الركيزة الأساسية لتحقيق توازن القوى الإقليمي. 31 مارس. تاريخ الوصول 27 مايو, 2019. http://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4639:2019-03-31-06-07-53&catid=4164:special-reports-15&Itemid=172.

55 Tsetsonis, A. "GCC defense spending resilient," Emirates NBD (2018).

وكان تطور قطاع النفط الصخري الأمريكي له دور رئيس في انهيار الأسعار[56]، كما كان القطاع ينمو باستمرار، ما أوجد قناعة لدى الحكومات الخليجية مفادها أن نأن أسعار النفط لن تسترجع مستوياتها العالية السابقة في المستقبل القريب أو المتوسط. وبالتالي كان ينبغي على الدول الخليجية أن تعيد هيكلة ميزانياتها العامة.

وانعكست هذه الضغوطات على الميزانيات العامة. فحسب إحصائيات صندوق النقد الدولي، بلغ العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017م: 15 % في البحرين، و2 % في الكويت، و11 % في عمان، و2 % في قطر، و9 % في السعودية، و2 % في الإمارات؛ ما يعني 6 % لدول مجلس التعاون إجمالياً.

وفيما يخص الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، في عام 2017م، بلغ 90 % في البحرين، و21 % في الكويت، و44 % في عمان، و54 % في قطر، و17 % في السعودية، و20 % في الإمارات؛ ما يعني 21 % لدول مجلس التعاون إجمالياً.

الخلاصة أنه، في فترة أربع سنوات، انتقلت الميزانيات العامة من فائض يساوي 11 % من الناتج المحلي الإجمالي، إلى عجز يساوي 6 %؛ وانتقل الدين العام من 9 % من الناتج المحلي الإجمالي، إلى 21 %.

ومثل هذه التقلبات الحادة تعد أمراً طبيعياً في الاقتصادات المعتمدة على النفط؛ فكما ذُكر أعلاه، في الدول الخليجية، يوجد ارتباط قوي بين دورة الاقتصاد الكلي، ودورة الإيرادات العامة.

ونظراً للتوجهات في المؤشرات الديموغرافية، واستمرار التوترات الأمنية الإقليمية، والتشاؤم حول مستقبل أسعار النفط، لوحظ أن التوجهات في الميزانيات العامة والدين العام غير قابلة للاستدامة في جميع الدول الخليجية، وبالتالي برزت حاجة ملحة لإجراء إصلاحات ضريبية.

وانعكست هذه الحاجة في التقارير التي تعدها وكالات التصنيف الائتماني الدولية (Fitch, Moody's, Standard & Poor's)، التي أعادت تصنيف السندات السيادية لدى جميع الدول الخليجية سلباً بعد تراجع أسعار النفط.

وتحث التقارير الدول الخليجية على إجراء إصلاحات ضريبية لمعالجة التحديات التي تواجهها في ميزانياتها العامة. ونظراً للدور المحوري الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات الخليجية[57]، والدور المحوري الذي تلعبه هذه التقارير والتصنيفات في قرارات المستثمرين الخارجيين[58]، ما حدا بالدول الخليجية إلى الأخذ بالاعتبار آراء وكالات التصنيف الائتماني، وإقناعها بفعالية خططها الاقتصادية.

ل-الرؤى الاقتصادية الخليجية

على الرغم من الدور البناء الذي لعبه النفط في تطوير الاقتصادات الخليجية، وتعزيز مستوى المعيشة، فإنه قابل للاستنفاد، ما يعني أنه لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي مستدام بناءً على النفط حصرياً.

56 Kilian, Lutz. "The impact of the shale oil revolution on US oil and gasoline prices." Review of Environmental Economics and Policy 10, no. 2 (2016): 185-205.

57 Hussein, Muawya Ahmed. "Impacts of foreign direct investment on economic growth in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries." International Review of Business Research Papers 5, no. 3 (2009): 362-376.

58 Kim, Suk-Joong, and Eliza Wu. "Sovereign credit ratings, capital flows and financial sector development in emerging markets." Emerging markets review 9, no. 1 (2008): 17-39.

وأدركت الدول الخليجية أهمية تنويع اقتصاداتها منذ عقد الثمانينيات، عندما تراجعت أسعار النفط بشكل حاد، وأطلقت مشاريع تستهدف تنويع أسس الاقتصاد.

وفي الألفية الجديدة، بدأت الحكومات الخليجية طرح مشاريع متكاملة، تشمل كل قطاعات الاقتصاد، بعنوان «رؤية اقتصادية 2030». وتشتمل الرؤى على مجموعة من مبادئ عامة، وأهداف محددة، وأطر عامة لمشاريع تحقق تلك الأهداف. وبشكل عام، تهدف الرؤى الاقتصادية إلى:

1. ضمان استدامة الاقتصاد عن طريق تنويع أسسه، وتنمية القطاعات التي لا تعتمد على الإيرادات النفطية.
2. ضمان استدامة الاقتصاد عن طريق الاهتمام بالبيئة.
3. تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد، على حساب دور القطاع العام، تحت مفهوم التحرير الاقتصادي (economic liberaliza-tion).
4. تحوّل دور الحكومة من مزود الخدمات إلى المشرف والمراقب (regulator) على القطاع الخاص.
5. تعزيز كفاءة وفعالية القطاع العام.

وازداد الاهتمام بالرؤى الاقتصادية بعد عام 2014م، عندما تراجعت أسعار النفط بشكل حاد، وانتقلت الميزانيات العامة الخليجية من حالة فائض إلى حالة عجز، وأيضاً بسبب إطلاق أهداف التنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة، إذ يوجد تداخل كبير بين الرؤى الاقتصادية الخليجية وأهداف التنمية المستدامة.

وفي عام 2019م، أصبحت كل الدول الخليجية تدير سياساتها الاقتصادية تحت مظلة الرؤى الاقتصادية، التي تحولت إلى المرجع الرئيس عند رسم السياسات.

ونخلص مما سبق إلى عدة نقاط هي:

1. تتميز الاقتصادات الخليجية بمستوى معيشة عال، بسبب ثرواتها النفطية الكبيرة، وإدارتها الصحيحة لتلك الموارد.
2. في عام 2015م، كانت الاقتصادات الخليجية وميزانيتها العامة تعتمد اعتماداً كبيراً على النفط، ما جعلها غير قابلة للاستدامة، وعرضّها لتقلبات مضرة اقتصادياً.
3. في عام 2014م، تراجعت أسعار النفط بشكل حاد، ما أسفر عن بروز ضغط كبير على الميزانيات العامة لدى الدول الخليجية.
4. وضعت الدول الخليجية رؤى لإدارة سياستها الاقتصادية لمعالجة الثغرات النابعة من الاعتماد على النفط.

وكانت ضريبة القيمة المضافة من بين الإصلاحات التي نظرت فيه الحكومات الخليجية. وقبل تحليل القرارات التي اتخذتها الحكومات في هذا الشأن، وتداعياتها على الاقتصاد، تسلط هذه الورقة الضوء على مبادئ عامة تتعلق بالضريبة.

ثانياً: ضريبة القيمة المضافة: مبادئ عامة

1-تعريف ضريبة القيمة المضافة

تُصنف الضرائب في مجال الاقتصاد ضمن فئتَيْن.

أولاً: الضرائب المباشرة، وهي الضرائب المفروضة على الأفراد والمؤسسات، ولا يمكن تحويلها لجهة أخرى؛ مثلاً ضريبة الدخل، وضريبة الأرباح.

ثانياً: الضرائب غير المباشرة، وهي الضرائب المفروضة على البضائع والخدمات، والتي هي قابلة للتحويل لجهة أخرى؛ مثلاً ضريبة المبيعات، وضريبة الجمارك.

وتعد ضريبة القيمة المضافة ضريبة غير مباشرة. ولكل فئة من ضرائب إيجابياتها وسلبياته، كما ستتم الإشارة إليه لاحقاً.

يعد رجل الأعمال الألماني فلهيلم فون سيمنس أول من أثار مقترح ضريبة القيمة المضافة في عقد العشرينيات[59]. وتمثل ضريبة القيمة المضافة نسخة مطورة من ضريبة المبيعات. عندما تفرض حكومة ما ضريبة مبيعات، تنطبق الضريبة على المبيعات النهائية فقط، ما يعني أنها تُفرض حصرياً عند نقطة شراء المستهلك للبضاعة. بينما عندما يشتري منتج ما البضاعة من منتج آخر، لاستخدامها لإنتاج منتج أكثر تطوراً، فلا يتعين عليه دفع الضريبة.

وعلى سبيل المثال، إن فرضت الحكومة ضريبة مبيعات بنسبة 5 %، عندما يشتري المستهلك قلماً من القرطاسية بسعر أصلي دولار واحد، يدفع 1.05$، وتدفع القرطاسية 0.05$ للحكومة التزاماً بضريبة المبيعات. ولكن إذا اشترى مكتب محاماة القلم من القرطاسية للاستخدام في إنتاج خدمات المحاماة، تعد المعاملة بيعاً بالجملة، وبالتالي يدفع مكتب المحاماة دولاراً واحداً فقط، ولا تدفع القرطاسية مبلغاً للحكومة.

وفي هذه الحالة، لأجل توثيق استخدامها للقلم في إنتاج بضاعة أخرى، يحصل مكتب المحاماة على شهادة «إعادة بيع» من الحكومة بشكل مسبق، ويقدمها للقرطاسية وقت الشراء للحصول على الاستثناء الضريبي. وعندما تستهلك شركة المحاماة القلم في إنتاج خدمات محاماة، وتبيعها على المستهلك بقيمة 5$، يدفع المستهلك النهائي 5.25$، وتحول شركة المحاماة مبلغ 0.25$ للحكومة التزاماً بضريبة المبيعات.

ومن بين السمات الرئيسة لضريبة المبيعات أن الجهة الوحيدة التي تتحمل عبء الضريبة (دفترياً) هي المستهلك، بينما الجهة الوسيطة لا تتحمل العبء، وتقوم فقط بعملية جمع الضريبة وتحويلها على الحكومة.

تطور ضريبة القيمة المضافة هذا النظام من خلال فرض الضريبة على كل حلقة في سلسلة الإنتاج، لكي يتوزع عبء الضريبة على كل من يساهم في إنتاج البضاعة النهائية، وليس فقط من يشتريها للاستهلاك النهائي.

وبالتحديد، عند شراء شركة ما بضاعة للاستخدام في الإنتاج، تدفع ضريبة القيمة المضافة وقت الشراء، ويحوّل البائع قدر الضريبة إلى الحكومة. ولكن عندما تطور الشركة البضاعة وتعيد بيعها، ويدفع المشتري ضريبة القيمة المضافة على المنتج

59 Charlet, Alain, and Jeffrey Owens. "An international perspective on VAT." Future (2007).

النهائي، لا تحول الشركة كل المبلغ إلى الحكومة؛ بل إنها تقوم أولاً بطرح ما دفعته من ضريبة قيمة مضافة عند شراء البضاعة الأولية، وتحول المبلغ الصافي فقط للحكومة. وهذا هو سبب الاسم «ضريبة القيمة المضافة»، لأنها لا تُدفع إلا على القيمة الإضافية التي تخلقها الشركة.

وعلى سبيل المثال، عودة إلى مثال القلم أعلاه، إن فرضت الحكومة ضريبة قيمة مضافة بنسبة 5 %، سيدفع المستهلك وأيضاً مكتب المحاماة 1.05$ للقرطاسية عند شراء القلم، وستحول القرطاسية 0.05$ للحكومة. وعندما تبيع شركة المحاماة خدمات محاماة بقيمة 5$، ويستدعي إنتاج تلك الخدمات استهلاك قلم واحد، يدفع المستهلك النهائي 5.25$. ولكن لا تحوّل شركة المحاماة 0.25$ للحكومة، بل إنها تطرح أولاً مبلغ ضريبة القيمة المضافة الذي دفعتها لإنتاج تلك الخدمة (0.05$)، ما يترك 0.20$ كمبلغ صافي تحوله على الحكومة. وهكذا ينقسم عبء الضريبة بين المستهلك (0.20$) وشركة المحاماة (0.05$)، مقارنة بضريبة المبيعات، حيث تحمل المستهلك المبلغ الإجمالي (0.25$).

2-نظرية الضريبة في الاقتصاد

حدد الاقتصادي الإسكتلندي آدم سميث – وهو مؤسس علم الاقتصاد الكلاسيكي وصاحب أشهر مؤلفات بشأن الاقتصاد الحديث وهو «ثروة الأمم» – أربع قواعد ينبغي أن تتضمنها الضرائب[60]، وأصبحت هذه القواعد أركان نظرية الضريبة الحديثة:

أولاً: قاعدة «القدرة»، التي تعني أن من يمتلك قدرات مالية ومهنية أعلى، فيتوجب عليه دفع مبلغ أعلى تحت الضريبة. وفي الوقت الراهن، أصبح الاقتصاديون يستخدمون كلمة «التصاعدية» لوصف ضريبة تلتزم بهذه القاعدة، مثلاً ضريبة الدخل في الولايات المتحدة، حيث تبلغ الضريبة 37 % من الدخل لأصحاب الدخل المرتفع، بينما تبلغ الضريبة 10 % من الدخل لأصحاب الدخل المنخفض.

وتعكس هذه القاعدة رغبة المجتمع في تحقيق المساواة في مستوى المعيشة إلى حد ما، ودعم ذوي الدخل المحدود، ما يتطلب نقل موارد إليهم من الأثرياء، على سبيل المثال من خلال ضريبة تصاعدية.

ثانياً: قاعدة «اليقين»، التي تعني أن يسهل للفرد/للمؤسسة التعرف على المبلغ الذي سيضطر أن يدفعه التزاماً بالضريبة. وعلى سبيل المثال، تنطبق هذه القاعدة على ضريبة المبيعات، لأنها نسبة موحدة (مثلاً 10 % من سعر البضاعة) لا تعتمد عموماً على البضاعة أو الوقت أو المكان وإلخ. وتهدف هذه القاعدة لمساعدة الأفراد والشركات على وضع خطط مالية فعالة للسنة القادمة.

ثالثاً: قاعدة «سهولة الدفع»، التي تعني وضع آلية دفع تناسب ظروف الفرد/المؤسسة الذي سيدفعها. مثلاً في المملكة المتحدة، يدفع المواطن ضريبة الدخل في نهاية العام، بعد استلام دخله، ويمكنه دفعها عبر تحويل مصرفي مباشر دون الحاجة للذهاب إلى مكتب حكومي محدد أو المرور بإجراءات معقدة. وتهدف هذه القاعدة لضمان سلاسة عملية جمع الإيرادات عن طريق دراسة ظروف الجهة التي ستدفع الضريبة.

60 Lynn Jr, Arthur D. "Adam Smith›s fiscal ideas: an eclectic revisited." National Tax Journal (1976): 369-378.

رابعاً: قاعدة «الاقتصاد»، التي تعني أن كلفة فرض الضريبة وجمع المبالغ محدودة، ما يتطلب كفاءة إدارية في نظام الضريبة. وتهدف هذه القاعدة لتعزيز فعالية الضريبة، وخفض الهدر الذي يسببه النظام المعقد والمكلف.

وأضاف علماء الاقتصاد في العصر الحديث قاعدة إضافية، وهي «الحد من الضرر الاقتصادي»[61]. فعندما تُفرض ضريبة على نشاط ما، يقلل الأفراد والمؤسسات ممارستهم لهذا النشاط، سعياً للتهرب من الضريبة.

وعلى سبيل المثال، ضريبة الدخل تحفز الفرد على خفض ساعات عمله، لأنه يحصد نسبة منخفضة من راتبه بسبب الضريبة، ما يجعل وقت الرفاهية خياراً أفضل نسبياً؛ ويتسبب ذلك في تراجع في الإنتاجية على مستوى الاقتصاد.

وهناك تباين في الضرر الاقتصادي المتعلق بكل ضريبة، فبعض الضرائب، مثلاً ضريبة الدخل، تتسبب في ضرر كبير نسبياً، لأنها تقلل من جهود العمل، بينما بعض الضرائب الأخرى، مثلاً ضريبة على المجوهرات الثمينة، ليس لديها انعكاسات ملحوظة على الاقتصاد، لأنه تمس فئة صغيرة وغير مهمة من البضائع.

وتوجد أيضاً بعض الضرائب التي قد تكون مفيدة، لأنها تحفز الأفراد على خفض استهلاكهم لبضائع مضرة، مثلاً ضريبة التبغ، أو ضريبة الوقود.

ونظراً لهذه القاعدة المهمة، عند تحديد نظام الضرائب، يسعى أصحاب القرار إلى معالجة مسألة مهمة، هي اختيار الضرائب التي توازن بين هذه القواعد الخمس، فهناك تناقض أحياناً بين القواعد، وأبرز مَثَل هو بين قاعدتي «القدرة» و«الحد من الضرر الاقتصادي»، وهو مثل لتناقض عام يواجهه أصحاب القرار بين «الكفاءة» و«المساواة» (efficiency versus equality).

وعلى مستوى الاقتصاد، يهتم أصحاب القرار أيضاً بقاعدة إضافية، وهي «التنوع»، إذ ينبغي تفادي اعتماد الإيرادات العامة على عدد محدود من مصادر الدخل، لأن ذلك يعرّض الحكومة إلى تقلبات مضرة في الميزانية العامة، تعيق الإنفاق المنتظم على المشاريع والخدمات الحكومية.

3-إيجابيات وسلبيات ضريبة القيمة المضافة

نظراً لهذه القواعد، يثار تساؤل مفاده: هل تمثل ضريبة القيمة المضافة خياراً جذاباً للحكومات؟ قام معهد الضرائب – وهو مؤسسة بحثية غير ربحية – بتحليل ضريبة القيمة المضافة[62] منذ زمن طويل (عام 1979م) في دراسة تحليلية رصينة، ولكن ما زالت الاستنتاجات صحيحة، ويتم تصنيف أدناه النقاط التي توصلت إليها الدراسة حسب قواعد الضرائب المذكورة أعلاه.

قاعدة 1 (التصاعدية): تعد ضريبة القيمة المضافة غير تصاعدية، إذ إنها تنازلية، ما يعني أن ذوي الدخل المحدود ينفقون نسبة أعلى من دخلهم على الضريبة مما ينفقه الأثرياء. ويعود ذلك إلى انخفاض معدل الإدخار عند ذوي الدخل المحدود مقارنة بالأثرياء، وإلى تطبيق الضريبة

61 Diamond, Peter A., and James A. Mirrlees. "Optimal taxation and public production I: Production efficiency." The American Economic Review 61, no. 1 (1971): 8-27.

62 Tax Foundation. "A Value-Added Tax for the United States?" Special Tax Foundation Report (1979).

بنسبة موحدة على جميع السلع، إلا أنه -بهدف جعله محايدة اجتماعياً من ناحية القطاعات الاقتصادية المتأثرة، وسعياً لمعالجة هذه الثغرة في الضريبة- تستثني عادة الحكومات بعض السلع الأساس من ضريبة القيمة المضافة، مثلاً المواد الغذائية الأساس كالحليب والطحين والبيض؛ وخدمات أساس كالصحة والتعليم.

قاعدة 2 (اليقين): تعتمد ضريبة القيمة المضافة على الاستهلاك، وهو نشاط كبير في الاقتصاد، يتسم بأسس متنوعة، ما يجعله مستقراً بشكل عام، ولا يتعرض لتقلبات حادة، وهذه صفة إيجابية من ناحية الحكومة، لأنها تبحث عن مصادر دخل ثابتة، ومن ناحية المستهلك، فتسهل عملية تحديد الالتزامات الضريبية المتوقعة، نظراً لبساطة نظام ضريبة القيمة المضافة.

قاعدة 3 (سهولة الدفع): مقارنة بضرائب تصاعدية كضريبة الدخل في الاقتصادات المتقدمة، تتميز ضريبة القيمة المضافة بسهولة في الدفع، لاسيما من الطرف الحكومي المسؤول عن جمع الإيرادات، لأنها نسبة موحدة، ولكن توجد ضرائب أبسط حسب منظور الشركة، مثلاً ضريبة المبيعات النهائية.

ويتطلب الالتزام بنظام ضريبة القيمة المضافة معرفة في مجال المحاسبة، ويشكل ذلك عبئاً مالياً على الشركات الناشئة التي يعمل فيها شخص واحد أو أشخاص محدودون، لأنها لا تمتلك الخبرات الحسابية المطلوبة للالتزام بالضريبة، وبالتالي تضطر إلى أن تتحمل تكلفة حسابية إضافية.

قاعدة 4 (الاقتصاد): من أفضل ميزات ضريبة القيمة المضافة هي أن تكلفة جمعها محدودة للغاية مقارنة بالضرائب الأخرى، إذ لا تستدعي نظاماً معقداً أو موارد بشرية متعددة.

قاعدة 5 (الحد من الضرر الاقتصادي): تدفع بعض الضرائب، مثلاً ضريبة الأرباح رأس المالية (capital gains tax)، الأفراد نحو خفض الإدخار، وتولد ثقافة استهلاكية، لأنها تخفض المردود الذي يحصده من يستثمر أمواله بدلاً من استهلاكها.

ويتسبب ذلك في حدوث أضرار للاقتصاد، لأن النمو الاقتصادي يعود بالأساس إلى الاستثمار وليس الاستهلاك، ومن هذا الجانب، تعد ضريبة القيمة المضافة ضريبة غير مضرة، لأنها تقلل من استهلاك الأفراد، ولكن كما ذُكر أعلاه، تقلل ربحية الشركات الناشئة، وقد يؤدي ذلك إلى تراجع في معدل نشأة الشركات الصغيرة، التي تلعب دوراً مهماً في تنمية الاقتصاد.

قاعدة 6 (التنوع): كما ذُكر أعلاه، تخلق ضريبة القيمة المضافة إيرادات مستقرة نسبياً، والإطار الواسع الذي تنطبق فيه الضريبة (تقريباً كل السلع والخدمات) يسمح بتحديد مستوى منخفض للضريبة، مثلاً 10 %، بينما ضريبة الدخل عادة تتجاوز 20 %. ويساهم الإطار الواسع أيضاً في خلق نظام ضريبي متوازن، غير مرتكز في دائرة صغيرة من السلع أو الأنشطة الاقتصادية.

ولكن من ناحية قاعدة التنوع، تتضمن ضريبة القيمة المضافة نقطة سلبية، وهي أن الإيرادات عادة تتبع الدورة الاقتصادية (pro-cyclical)، إذ إنها ترتفع عندما ينهض الاقتصاد، وتتراجع عندما ينكمش الاقتصاد، بينما يفضَّل أن تكون الضرائب معاكسة للدورة الاقتصادية (coun-ter-cyclical)، لأن الإنفاق الحكومي يحتاج إلى أن يرتفع عند الانكماشات الاقتصادية، ويمكنه التراجع في أوقات الطفرة.

وتوجد نقطة إضافية خارج إطار القواعد الست،

وهي أنه عند فرض ضريبة قيمة مضافة لأول مرة، أو رفع مستواها، ترتفع أسعار المستهلك، وقد يولّد ذلك موجة تضخم متصاعد، وهو ظاهرة تضر بالاقتصاد بشكل كبير، ولكن في الاقتصادات المتقدمة المستقرة، احتمال ذلك يعد ضئيلاً للغاية، لأن ظاهرة التضخم تم القضاء عليها منذ بداية عقد الثمانينيات.

والخلاصة: تتصف ضريبة القيمة المضافة بإيجابيات عدة، ويشيد خبراء الاقتصاد بها، فضلاً عن المؤسسات المالية الدولية ومن بينها صندوق النقد الدولي.

وعلى الرغم وجود بعض السلبيات، فإن الضريبة المضافة تُعد خياراً فعالاً للحكومات التي تسعى لتعزيز الإيرادات العامة بشكل مستدام لا يتعرض لتقلبات حادة، وهذا هو سبب انتشار استخدام الضريبة إلى كل أنحاء العالم تقريباً.

4- تاريخ تطبيق ضريبة القيمة المضافة عالمياً

كانت فرنسا أول دولة تطبق ضريبة القيمة المضافة وذلك في عام 1954م[63]، ومن ثم انتشرت إلى عدد من المستعمرات الفرنسية (ساحل العاج والسنغال)، وأيضاً إلى البرازيل، ولكن تبنتها أقل من عشر دول نهاية عقد الستينيات، إذ كانت تفضل الاقتصادات المتقدمة ضريبة المبيعات النهائية.

ولكن انتشرت بشكل كبير خلال عقد الثمانينيات، بعدما أصبحت الضريبة شرطاً من شروط العضوية في الاتحاد الأوروبي (الذي كان المجموعة الأوروبية آنذاك).

وبدعم صندوق النقد الدولي، أصبحت الضريبة موجودة في أكثر من 140 دولة في عام 2007م.

وفي عام 2018م مثلت إيرادات ضريبة القيمة المضافة 20 % من إجمالي الإيرادات الضريبية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [64]، وفي بعض الدول، مثلاً تشيلي، كانت ضريبة مهمة للغاية، إذ مثلت 41 % من الإيرادات الضريبية الإجمالية، ولكن ما زالت هناك بعض الاقتصادات المتقدمة – على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية – لم تتبن ضريبة القيمة المضافة بعد.

وفي العام نفسه في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كانت الإيرادات الضريبية المتعلقة بضرائب الدخل المفروضة على الأفراد تمثل 24 % من إجمالي الإيرادات الضريبية، كما مثلت ضرائب الدخل المفروضة على الشركات 9 %، وكانت أكبر مساهمة من مساهمات التأمين الاجتماعي، التي مثلت 26 %.

وفيما يخص إيرادات ضريبة القيمة المضافة مقارنة بحجم الاقتصاد، ففي عام 2016م بلغت إيرادات ضريبة القيمة المضافة 7 % نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 11 % لضرائب الدخل (الأفراد 8 % والشركات 3 %)، و2 % لضرائب الممتلكات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

والخلاصة أنه خلال 65 سنة، أصبحت ضريبة القيمة المضافة تلعب دوراً محورياً في الإيرادات العامة لدى الاقتصادات المتقدمة؛ ويعود ذلك بالأساس إلى اقتناع الحكومات بالإيجابيات المذكورة أعلاه.

63 Charlet, Alain, and Jeffrey Owens. "An international perspective on VAT." Future (2007).

64 Stat, O. E. C. D. "Revenue Statistics 2018." (2018).

ثالثاً: ضريبة القيمة المضافة في الدول الخليجية

1-أسباب فرض ضريبة القيمة المضافة في الدول الخليجية

تشكل الرؤى الاقتصادية لدى الدول الخليجية منطلقاً لسياساتها الاقتصادية، وتدفع هذه الرؤى الحكومات نحو النظر في ضريبة القيمة المضافة كسياسة جديدة، وبالتحديد، تمس الرؤى الاقتصادية ضريبة القيمة المضافة من ناحية مبدأ تنويع الإيرادات الحكومية، وتحقيق ميزانيات عامة قابلة للاستدامة، وهي أهداف فرعية لهدف تعزيز كفاءة وفعالية الحكومة، فكما ذُكر أعلاه، لم توظَّف مثل هذه الضرائب سابقاً في الدول الخليجية.

وفي عام 2015م، مع المستجدات الاقتصادية والسياسية، تجسد سببان محددان لتبني ضريبة القيمة المضافة:

أولاً: الحاجة لتنويع مصادر الدخل للحكومة، لكي لا تتأثر سلباً من تقلبات أسعار النفط.

ثانياً: الحاجة لتعزيز إجمالي الإيرادات العامة، نظراً للضغط المتزايد على الميزانيات العامة، الذي سبّبه النمو في عدد السكان، والتوترات الأمنية الإقليمية المزمنة التي تطلب زيادة النفقات الأمنية والعسكرية، فضلاً عن التراجع في أسعار النفط.

ويمكن تحقيق الهدفين عبر إحدى الضرائب الأخرى التي لم تفرضها الدول الخليجية سابقاً، كضريبة الدخل أو ضريبة المبيعات (على شريحة أوسع من السلع)، ولكن فضلت الدول الخليجية ضريبة القيمة المضافة للأسباب المذكورة أعلاه عند مقارنة الضرائب بشكل نظري، وهي التصاعدية (مع استخدام الاستثناءات بشكل صحيح)، واليقين، وسهولة الدفع، والاقتصاد.

وبالإضافة إلى رؤاها الداخلية، تتلاءم تلك التوجهات ورؤى المؤسسات المالية الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي الذي حث الحكومات الخليجية على تبني ضريبة القيمة المضافة، وذلك من خلال عبر أوراق عمل تتضمن تحليلات اقتصادية عن التطورات الاقتصادية في منطقة الخليج[65] حيث جاء في إحدى أوراق صندوق النقد الدولي أن «ضريبة القيمة المضافة أداة ضريبية مثالية لدول مجلس التعاون، إنها ضريبة استهلاكية حديثة ذات فعالية عالية في خلق إيرادات، وتحد من الأضرار الاقتصادية، ينبغي على الدول إيضاح المبادئ العامة لهيكل ضريبة القيمة المضافة الخليجية، وبناءً على خبرة المجتمع الدولي، فمن المتوقع أن تستغرق عملية التنفيذ 18 إلى 24 شهراً منذ وقت اتخاذ القرار.».

كما كرر الصندوق هذه الرسالة عبر تقارير الدول الأعضاء المنفردة التي تصدر كجزء من الزيارات الثنائية ذات «المادة 4»[66].

لذا في عام 2015م، بدأت جميع الدول الخليجية التخطيط لفرض ضريبة القيمة المضافة، عبر اللجان المعنية في نظام مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

65 International Monetary Fund. "Tax Policy Reforms in the GCC Countries: Now and How?" (2015).

66 International Monetary Fund. "Saudi Arabia: 2015 Article IV Consultation." IMF Country Report 15/251 (2015).

2- نمط وآلية تطبيق ضريبة القيمة المضافة في الدول الخليجية

تعد وزارات المالية في الدول الخليجية هي الجهة المسؤولة عن ضريبة القيمة المضافة، وبالإضافة إلى القواعد العامة التي تخضع لها جميع ضرائب القيمة المضافة عالمياً المذكورة سابقاً، تم الاتفاق على عدد من المبادئ العامة التي تحكم أول نسخة لضريبة القيمة المضافة في دول مجلس التعاون، وهي كما يلي[67]:

أولاً: المشاركة اختيارية، إذ لم يتم فرض الضريبة على الدول الأعضاء الست، احتراماً لسيادتها، ونظراً لوجود ضغوط مالية وظروف اقتصادية متباينة في دول المجلس.

ثانياً: حجم الضريبة 5 % عند الإطلاق، وهو رقم يوازن بين الرغبة في خلق إيرادات ملحوظة، والرغبة في الحد من الأثر على أسعار المستهلك ومستوى المعيشة عموماً.

ثالثاً: موعد الإطلاق 1 يناير 2018م، مع وجود خيار لتأخير الإطلاق إلى 1 يناير 2019م.

رابعاً: استثناء بعض فئات السلع من الضريبة، بناءً على اعتبارات اجتماعية-اقتصادية. مثلاً المواد الغذائية الأساس، والخدمات الصحية، والتعليم. وهدف الاستثناءات هو الحد من عبء الضريبة على ذوي الدخل المحدود.

خامساً: وضع حد تسجيل إلزامي، حيث لا يتوجب التسجيل على الشركات التي تقل إيراداتها عن هذا المبلغ، سعياً لخفض العبء الضريبي عن الشركات الصغيرة.

وقد بدأت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة بتطبيق تلك الضريبة في مطلع عام 2018م، بينما بدأت مملكة البحرين في تطبيقها في بداية أكتوبر 2019م كجزء من برنامج التوازن المالي الذي أطلقته في أكتوبر 2018م لمعالجة العجز في ميزانيتها العامة. ونظراً لضآلة الضغوط المالية على ميزانيتهما العامة، قامت كل من الكويت وقطر بتأخير تطبيق الضريبة مستقبلاً لموعد غير محدد، بينما أجلت عمان الضريبة ربما لعمل تقييم تجارب الدول الخليجية الثلاث المشار إليها في تطبيق تلك الضريبة.

وكنشاط فرعي لتبني الضريبة، تم إجراء بعض الإصلاحات في وزارات المالية الخليجية للتعامل في هذه الضريبة. وعلى سبيل المثال، أسست مملكة البحرين كياناً حكومياً جديداً وهو «الجهاز الوطني للإيرادات»، يعمل تحت إشراف وزارة المالية، لإدارة هذه الضريبة وأي ضرائب مستقبلية قد يتم فرضها.

ومن بين أهم مسؤوليات هذه الأجهزة هو تزويد المواطنين والشركات بالمعلومات الفنية حول كيفية دفع الضريبة، كآلية التسجيل، وآلية تحويل المبالغ المحصلة إلى الحكومة.

وبشكل موازٍ للاستعدادات الرسمية، قامت جهات مستقلة كغرف التجارة الخليجية، والشركات الاستشارية وشركات المحاسبة، بعقد ورش عمل تدريبية لتوعية المواطنين والشركات حول الضريبة، لاسيما النقاط الفنية.

وقد آثارت تلك الضريبة الكثير من الجدل ومنها على سبيل المثال المناقشات داخل مجلس النواب البحريني حول مضامين الضريبة وتأثيراتها، وقد أقر المجلس تلك الضريبة في النصف الثاني من عام 2018م.

67 Price Waterhouse Cooper. "VAT in the GCC: Frequently Asked Questions." (2016).

3-التأثيرات المتوقعة لضريبة القيمة المضافة على الاقتصادات الخليجية

لتقييم التأثيرات المتوقعة لضريبة القيمة المضافة، تنبغي الإشارة:

أولاً: إلى أن النظام الحالي هو مؤقت أو انتقالي، حيث تسعى الحكومات الخليجية لدراسة تجربتها في وقت تنفيذها، ولمراجعتها في المستقبل. ومن المتوقع على المدى الطويل أن ترتفع الضريبة من 5 % إلى مستوى أعلى كـ 10 % على الأقل وأكثر لاحقاً، ويعود ذلك بالأساس إلى قلة الضرائب البديلة في الدول الخليجية، وحرص الحكومات على تفادي ضريبة الدخل.

وبالإضافة إلى ذلك، لم يمر وقت كاف منذ إطلاق الضريبة لتقييم التأثيرات بدقة، لاسيما التأثيرات التي تستدعي زمناً طويلاً لتبيان أثرها، مثلاً الأثر على الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا يركز هذا القسم على التأثيرات المتوقعة، حسب المعلومات المتوفرة وقت إعداد الورقة (وهو منتصف عام 2019م).

أولاً: الأثر على الإيرادات العامة: الهدف الرئيس لضريبة القيمة المضافة هو خلق إيرادات عامة، ما يجعل الأثر على الإيرادات أهم أثر ينبغي النظر فيه.

عند طرح ضريبة القيمة المضافة في إحدى أوراق العمل[68]، تنبأ صندوق النقد الدولي بأن الإيرادات ستبلغ تقريباً 2 % من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن حسب التقديرات الأولية لدى الدول المشاركة، ستقل الإيرادات عن هذا المبلغ، إذ توقعت الإمارات ما يساوي 0.7 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2018م، وما يساوي 1 % في عام 2019م[69].

وبلغت إيرادات عام 2018م في المملكة العربية السعودية ما يساوي تقريباً 1.7 % من الناتج المحلي الإجمالي[70]. وفي البحرين، يتوقع المحللون أن الإيرادات ستساوي ما يقارب 1.6 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019م، وهو أول عام للضريبة[71].

وفي المملكة العربية السعودية، أشار المحللون إلى أن إيرادات ضريبة القيمة المضافة تجاوزت مجموع الإيرادات من ضريبة الوافدين وضريبة المبيعات المفروضة على التبغ وسلع أخرى مضرة صحياً، ما يدل على نجاح أولي في خلق إيرادات جديدة[72].

وبالإضافة إلى تعزيز إجمالي الإيرادات، ستنوع ضريبة القيمة المضافة الإيرادات العامة، لأنها غير مرتبطة بأسعار النفط بشكل مباشر. ولكن في الواقع، على الرغم من الانفصال السطحي بين ضريبة القيمة المضافة وأسعار النفط العالمية، فإنه يوجد ارتباط واضح يعود إلى اعتماد الحركة التجارية عموماً – ومن ثم إيرادات ضريبة القيمة

68 International Monetary Fund. "Tax Policy Reforms in the GCC Countries: Now and How?" (2015).

69 Abbas, Waleed. "VAT does it: Year 1 goes smoothly in the UAE." Khaleej Times Website (https://www.khaleejtimes.com/business/vat-in-uae/vat-does-it-year-1-goes-smoothly-in-the-uae--), (2018).

70 Bridge, Sam. "Revealed: Impact of VAT in Saudi Arabia, UAE, one year on." Arabian Business Website (https://www.arabianbusiness.com/politics-economics/412762-revealed-impact-of-vat-in-saudi-arabia-uae-one-year-on), (2019).

71 Arabian Business. "VAT in Bahrain could result in $568m windfall, says IMF." Arabian Business Website (https://www.arabianbusiness.com/vat-in-bahrain-could-result-in-568m-windfall-says-imf-640354.html), (2016).

72 Bridge, Sam. "Revealed: Impact of VAT in Saudi Arabia, UAE, one year on." Arabian Business Website (https://www.arabianbusiness.com/politics-economics/412762-revealed-impact-of-vat-in-saudi-arabia-uae-one-year-on), (2019).

المضافة – على الإنفاق الحكومي، الذي يعتمد بالأساس على الإيرادات الحكومية، وبالتالي على أسعار النفط.

ويعني ما سبق أن ضريبة القيمة المضافة تمثل خطوة إيجابية نحو زيادة وتنويع الإيرادات الحكومية، ولكنها لا تعالج الترابط الواضح بين الاقتصاد الإجمالي وأسعار النفط.

ولن تتم معالجة ذلك الارتباط إلا من خلال سياسات تنويع الاقتصاد، التي تشكل قلب الرؤى الاقتصادية، ولا تزال قيد التنفيذ.

ثانياً: الأثر على التصنيف الائتماني: تسبب هبوط أسعار النفط في عام 2014م في تراجع في التصنيف الائتماني للدول الخليجية، ومن ثم إلى ارتفاع أسعار الفائدة عند الاقتراض، وتراجع في جاذبية الدول الخليجية أمام المستثمرين الدوليين. ويأتي ذلك في الوقت الذي تحتاج فيه الدول الخليجية لرؤوس الأموال الدولية لتمويل التحولات الاقتصادية المخطط لها في الرؤى الاقتصادية.

وفي التقارير التي تعدها وكالات التصنيف الائتماني حول الدول الخليجية، تتم الإشارة إلى اعتماد الميزانيات العامة على الإيرادات النفطية كسبب رئيس لخفض التصنيف الائتماني لدى السندات السيادية، كما تحث التقارير الحكومات الخليجية على تعزيز وتنويع إيراداتها العامة للحد من التراجع، ولاسترجاع التصنيفات العالية السابقة. وتذكر التقارير أحياناً ضريبة القيمة المضافة كأداة مناسبة لتحقيق هذا الهدف.

نظراً لذلك، من المتوقع أن يساهم فرض ضريبة القيمة المضافة في تحسن تدريجي في التصنيف الائتماني لدى الدول الخليجية، لاسيما بعد ما تصدر إحصائيات رسمية حول الإيرادات المحققة، وترسخ الأنظمة الأساس. وفي ثلاث حالات التطبيق (البحرين، السعودية، الإمارات)، أشاد صندوق النقد الدولي بذلك، إذ طالب بتطوير الضريبة لتعزيز مفعولها.

ثالثاً: الأثر على الاستثمار الأجنبي المباشر: توجد انعكاسات متناقضة لضريبة القيمة المضافة في بعد الاستثمار الأجنبي المباشر. من الجانب الإيجابي، توجد مساهمة الضريبة في استقرار واستدامة الميزانيات العامة. ولكن من الجانب السلبي، فإن الضرائب بشكل عام تقلل من جاذبية الاقتصاد أمام المستثمرين الدوليين، لأنها تقلل من ربحية المشاريع التجارية.

ولكن على المديين القصير والمتوسط، على الأرجح سيكون الأثر الصافي إيجابياً، لأن الضريبة ما زالت محدودة الحجم، ولا تشكل عبئاً ملحوظاً على الأنشطة التجارية؛ بينما المشكلة التي كانت الدول الخليجية بحاجة لمعالجتها هي استدامة الميزانية العامة، حيث تشكل ضريبة القيمة المضافة إشارة مهمة للمستثمرين الأجانب.

في التقارير التي يهتم فيها المستثمرون الأجانب، لا يوجد تقرير واحد ينتقد سياسة ضريبة القيمة المضافة، إذ يشيد جميع المحللون بهذه الخطوة.

رابعاً: الأثر على أسعار المستهلك: في الأشهر التي سبقت فرض ضريبة القيمة المضافة، كانت مخاوف المستهلكين تتمحور حول الأثر على مستوى المعيشة، عن طريق الأثر على أسعار المستهلك. فيتصور المستهلك – كتصور أولي – أن جميع الأسعار سترتفع بنسبة 5 %، بينما الرواتب لن ترتفع، وبالتالي أن قدرة الأسرة الشرائية سوف تتراجع 5 %.

وأدت هذه المخاوف إلى ظاهرة عابرة تبرز عند فرض الضرائب بشكل مجدول، وهي ارتفاع في الحركة التجارية في الأيام والأسابيع التي تسبق تطبيق الضريبة في القطاعات حيث سيتم تطبيق الضريبة.

وعلى سبيل المثال، في مملكة البحرين خلال الشهر الأخير من عام 2018م، قفزت الحركة التجارية في السلع الاستهلاكية المكلفة، لاسيما السيارات، إذ سعى المستهلكون لاستغلال «خصم» يساوي 5 % سينتهي في مطلع عام 2019م[73].

ولكن التصور أن جميع الأسعار سترتفع بنسبة 5 % هو غير واقعي، حتى في السلع التي تُفرض عليها ضريبة القيمة المضافة. فيولد التنافس بين المنتجين رغبة في الحد من الارتفاع في الأسعار، ما يدفع بعض المنتجين لرفع الأسعار بنسبة تقل عن 5 %[74].

وفي بعض الحالات، تحمّل البائع لعبء الضريبة بشكل كامل نيابة عن المستهلك يصبح سياسة تسويقية، إذ يشاهد المستهلك عند التسوق دعايات عنوانها «سندفع نحن ضريبة القيمة المضافة عنك – أسعارنا لم تتغير!» أو ما يشابه ذلك.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد حرصت الحكومات على استثناء شريحة واسعة من السلع الأساس من ضريبة القيمة المضافة، لاسيما السلع التي تشكل نصيب الأسد من استهلاك الأسر الخليجية، كالمواد الغذائية، والصحة، والتعليم، ما يساهم في الحد من أثر الضريبة على أسعار المستهلك ومن ثم مستوى المعيشة.

وانعكست هذه الظواهر في الإحصائيات الرسمية، ففي حالات البحرين، خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2019م، بلغ معدل التضخم في أسعار المستهلك ما يقل عن 2 %[75]. وحسب إحصائيات صندوق النقد الدولي، شهدت المملكة العربية السعودية (2.5 %) والإمارات (3.1 %) معدلات تضخم لأسعار المستهلك طفيفة للغاية لعام 2018م، مع توقع لتراجعات في تلك المعدلات خلال عام 2019م.

ومن ثم يمكن الاستنتاج أن الأثر الحقيقي على أسعار المستهلك ومن ثم مستوى المعيشة في الدول التي تبنت ضريبة القيمة المضافة كان محدوداً للغاية.

خامساً: الأثر على اللامساواة في مستوى المعيشة: كما ذُكر أعلاه، في صيغتها التقليدية، ليست ضريبة القيمة المضافة تصاعدية، إذ إنها عكس ذلك، لأن المستهلكين ذوي الدخل المحدود يستهلكون نسبة أعلى من دخلهم من ذوي الدخل الرفيع.

ولكن الحكومات الخليجية سعت لتحويل ضريبة القيمة المضافة إلى ضريبة تصاعدية عن طريق استثناء قطاعات مختارة بشكل ذكي، حماية لمستوى المعيشة لدى ذوي الدخل المحدود، على حساب سلع الرفاهية التي يستهلكا الأثرياء بالأساس.

في الوقت الراهن، نظراً لضآلة معدل التضخم لأسعار المستهلك في جميع الدول الخليجية التي فرضة ضريبة القيمة المضافة، لا يوجد أي أثر على اللامساواة في مستوى المعيشة.

73 Arabian Business. "Bahrain said to see surge in big ticket sales ahead of VAT launch." Arabian Business Website (https://www.arabianbusiness.com/banking-finance/410490-bahrain-sees-surge-in-car-electrical-sales-ahead-of-vat-introduction-20-40-spike-in-sales-of-cars-jewellery), (2018).

74 Al-Ubaydli, Omar. "Economics 101: Does a 5% VAT tax cause prices to rise by 5%?" The National (https://www.thenational.ae/business/economy/economics-101-does-a-5-vat-tax-cause-prices-to-rise-by-5-1.813256), (2018).

75 Derasat. "Bahrain Economic Bulletin: March 2019." (2019)

مع الزمن، وتراكم الأثر على أسعار المستهلك -وربما مع ارتفاعات في ضريبة القيمة المضافة- سيتضح إذا تزايدت مؤشرات اللامساواة، أو ربما تراجع في حالة نجاح جهود تحويل الضريبة إلى نمط تصاعدي، ولكن ستستغرق هذه العملية خمس سنوات على الأقل، وبالتالي ما زلنا في وقت مبكر لتقييم الأثر.

سادساً: الأثر على البيئة التجارية: يوجد اقتصاد غير رسمي (informal economy) – يسمى أحياناً «السوق السوداء» – في جميع دول العالم، حيث تقوم أنشطة تجارية خارج أو شبه خارج الإطار القانوني الرسمي الذي تقدمه الحكومة[76].

ويبرز هذا الاقتصاد كردة فعل للقواعد التجارية التي تفرضها الحكومة، أخذاً في الاعتبار حجم جهود الإنفاذ التي تبذلها الحكومة.

ففي حالة وجود ثغرات في الإنفاذ، مثلاً عندما لا تقوم السلطات المركزية بتفتيش المتاجر لضمان صحة السجل التجاري ورخص عمل الموظفين، تقوم بعض الشركات باستغلال تلك الثغرات تهرباً من الرسوم والضرائب، وقوانين الصحة والسلامة، والخ.

وعلى الرغم من وجود بعض الإيجابيات المتعلقة بالاقتصاد غير الرسمي[77]، فمن منظور الحكومة، تعد هذه الأنشطة ضرراً للاقتصاد، لأنها تحرم الحكومة من عوائد مالية (الرسوم والضرائب المتعلقة بتلك الأنشطة)، كما أنها تتطلب إنفاقا حكوميا لمكافحة الظاهرة، مثلاً تشكيل وحدات تفتيش.

وفي الدول الخليجية، يوجد اقتصاد غير رسمي حجمه ملحوظ، لاسيما في الأنشطة التي تتعلق بالعمالة الوافدة، إذ توجد ظاهرة العمالة السائبة، مع تداعيات سلبية لقطاعات عدة[78].

وأحد أسباب صعوبة القضاء على هذه الظاهرة هو سهولة إدارة أنشطة تجارية خارج سيطرة الحكومة، بسبب ضعف الإنفاذ القانوني تاريخياً في القطاع التجاري عموماً.

ويعود ذلك الضعف بالأساس إلى ضآلة المردود المالي الناتج عن الإنفاذ حسب منظور الحكومة، ففي الاقتصادات التقليدية، تشكل الرسوم والضرائب المفروضة على الشركات نسبة ملحوظة من الإيرادات العامة، ما يدفع الحكومة المركزية لضبط القطاع الخاص، بينما في الدول الخليجية، كما ذُكر أعلاه، تعتمد الإيرادات العامة على النفط بالأساس، وتقدم الرسوم والضرائب المتعلقة بالأنشطة التجارية مساهمة ضعيفة للميزانية العامة.

ولكن ضريبة القيمة المضافة تغير هذه المعادلة بشكل جذري، إذ إنها تخلق حافزاً قوياً لضبط القطاع الخاص[79]، فأسست جميع الدول الخليجية التي تبنت ضريبة القيمة المضافة وحدات تفتيش لإجراء زيارات ميدانية عشوائية، للتدقيق في حسابات الشركات الخاصة. لذا، على

76 Portes, Alejandro, and William Haller. "The informal economy." Exploring the underground economy. Kalamazoo, Michigan (1996): 147-165.

77 Djankov, Simeon, Ira Lieberman, Joyita Mukherjee, and Tatiana Nenova. "Going informal: Benefits and costs." The Informal Economy in the EU Accession Countries: Size, Scope, Trends and Challenges to the Process of EU Enlargement. Sofia: CSD (2003): 63-80.

78 Shah, Nasra M. «Restrictive labour immigration policies in the oil-rich Gulf: Effectiveness and implications for sending Asian countries.» In UN Expert Group Meeting on International Migration and Development in the Arab Region: Challenges and Opportunities, Beirut. 2006.

79 Pyle, David J. "Tax evasion and the black economy." Springer, 1989.

المدى الطويل، من المتوقع أن يشهد الاقتصاد غير الرسمي الخليجية انكماشاً ملحوظاً، استجابة لمضاعفة جهود الإنفاذ من قبل الحكومات.

وبشكل عام -حصل ذلك أم لم يحصل- سيكون من الصعب قياس ذلك، لأن الاقتصاد غير الرسمي قائم على التهرب من التدقيق، وعلى الأنشطة السرية أو المخفية.

الخاتمة: نتائج الدراسة

تعد عملية تبني ضريبة القيمة المضافة خطوة مهمة في تطور الحكومات الخليجية، وفي تحوّل الاقتصادات الخليجية من نمطها الريعي السابق إلى النمط المتقدم الذي يشكل الهدف الرئيس للرؤى الاقتصادية.

تمكنت الدول الخليجية لتفادي مثل هذه الضرائب لفترة طويلة بسبب كثرة الإيرادات النفطية، ولكن مع التزايد في عدد السكان، والارتفاع في الإنفاق الأمني والعسكري، والتراجع في أسعار النفط، أصبحت الميزانيات العامة الخليجية غير قابلة للاستدامة، وبحاجة لإعادة هيكلة، بهدف تنويع وتعزيز الإيرادات العامة.

من بين الخيارات الضريبية التي كانت متاحة للدول الخليجية في الفترة ما بعد عام 2014م، كانت ضريبة القيمة المضافة الخيار الأمثل، لأنها تتصف بإيجابيات عدة، في مقدمتها سهولة التطبيق، وفعالياتها من ناحية خلق الإيرادات، فانضمت كل من البحرين والسعودية والإمارات إلى قائمة طويلة من الدول التي تقوم بتطبيق هذه الضريبة، حيث بلغ عدد الدول التي تقوم بتطبيق تلك الضريبة حتى الآن 150 دولة على مستوى العالم، وقد سارت عملية التطبيق دون مشكلات أو تعقيدات، كما كانت أغلبية التأثيرات إيجابية، منها ما يلي:

1. خلق إيرادات ملحوظة من تنوع مصادر الدخل الحكومي.
2. المساهمة في تحسين التصنيف الائتماني لدى السندات السيادية الحكومية.
3. تعزيز ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصادات الخليجية، ومن ثم تعزيز جاذبية الاقتصادات الخليجية أمامهم.
4. حدوث ارتفاعات طفيفة في أسعار المستهلك، ما يحد من المخاوف حول الأثر على مستوى المعيشة أو على اللامساواة.
5. المساهمة في خفض حجم الاقتصاد غير الرسمي، وضبط القطاع الخاص.

وعند تقييم ضريبة القيمة المضافة كسياسة حكومية، تنبغي الإشارة إلى أهمية مقارنتها بضريبة أخرى كبديل، وليس مقارنتها فقط بحالة انعدام الضرائب السابقة.

ويعود ذلك إلى بروز الحاجة لإعادة هيكلة الميزانيات العامة الخليجية، إذ كانت التوجهات السابقة والسياسات المالية غير قابلة للاستدامة.

وفي السنوات القادمة، يمكن الإشارة إلى توقعين:

الأول: بدء الدول الخليجية الأخرى في تطبيق تلك الضريبة ابتداءً بسلطنة عمان، التي تواجه ضغطاً مالياً ملحوظاً في الوقت الراهن.

والثاني: رفع الضريبة من نسبة 5 % - التي تعد أحد أدنى المستويات عالمياً – إلى 10 % أو أكثر، سعياً للاستمرار في تعزيز وتنويع الإيرادات العامة؛ لاسيما في البحرين والسعودية وعمان، حيث لم تحقق بعد الحكومات فائضاً في الميزانية العامة بعد أزمة هبوط أسعار النفط في عام 2014م.

القسم الثاني: ملف العدد

- مستجدات الأمن الإقليمي وتأثيرها على توازن القوى الراهن
- تقديم الملف

1- السياسة الخارجية للرئيس ترمب:
أي دلالات لحلف شمال الأطلسي»الناتو» ؟

د. كيفن كوهلر

2- الوجود العسكري الأمريكي في العراق:
المضامين والدلالات بالنسبة للأمن الإقليمي

أ.د علي الدين هلال

3- العلاقات الروسيّة – الإيرانية وتأثيرها على الأمن الإقليمي

د نادية سعد الدين

تقديم الملف

كثيرة هي النتائج التي ترتبت على التحولات التي تشهدها المنطقة العربية منذ عام 2011م وحتى الآن ليس أقلها انتهاء الحدود الفاصلة بين مستويي الأمن الإقليمي والأمن العالمي، فقبل ذلك التاريخ ربما كان مقبولاً الحديث بشكل متمايز عن مستويي الأمن المشار إليهما إلا أنه مع ظهور العديد من الأزمات ومن بينها الأزمة السورية التي استدعت تدخلات إقليمية ودولية فقد أضحى المشهد الإقليمي أكثر تعقيداً بالنظر إلى الصراع الإقليمي-الإقليمي أو الصراع الإقليمي-الدولي خلال تلك الأزمات.

وتأسيساً على ما سبق يثار تساؤل مؤداه ما هي أبرز مستجدات الأمن الإقليمي في الوقت الراهن سواء من حيث الاستراتيجيات أو التحالفات التي أوجدتها تلك الأزمات والأهم مدى تأثيرها على معادلة الأمن الإقليمي حالياً ومستقبلاً؟

وللإجابة عن ذلك التساؤل تتناول دورية دراسات في هذا العدد أبرز المستجدات الإقليمية على سبيل المثال لا الحصر من خلال ثلاث مساهمات بأقلام عدد من الباحثين كل في مجال تخصصه.

المساهمة الأولى بعنوان «السياسة الخارجية للرئيس ترمب: أي دلالات بالنسبة لحلف شمال الأطلسي «الناتو» ؟ويقدمها الدكتور كيفن كوهلر حيث يتناول دلالات السياسة الخارجية الأمريكية بالنسبة لحلف شمال الأطلسي«الناتو»، و تتمثل الفكرة الرئيسية للدراسة في أنه بتحليل مضامين تلك السياسة في عهد الرئيس ترمب يلاحظ أنها تتأرجح بين الدوافع والنوازع القومية وبين رؤية أكثر تشدداً بشأن مهددات الأمن الإقليمي وفي مقدمتها السياسات الإيرانية، ويرى الكاتب أن تلك السياسة قد تتعارض وسياسة حلف الناتو الذي أطلق أجندة مضمونها« نشر الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط».

صحيح أن هناك العديد من التحليلات التي تناولت علاقة الولايات المتحدة بحلف الناتو إلا أن تلك الدراسة تلقي الضوء على البعد الشرق أوسطي لتلك العلاقة.

المساهمة الثانية يقدمها الدكتور علي الدين هلال بعنوان «الوجود العسكري الأمريكي في العراق: المضامين والدلالات بالنسبة للأمن الإقليمي» وذلك من خلال مناقشة قضية الوجود العسكري الأمريكي في العراق من كل الجوانب، ابتداءً بتتبع تطور تلك العلاقات منذ عام 2003م وحتى الآن، ومروراً بالجدل الذي أثير داخل العراق حول ذلك الوجود وانتهاءً بالتهديد الإيراني كهدف أساسي لذلك الوجود، فضلاً عن المتغيرات الإقليمية التي جعلت من ذلك الوجود ضرورة استراتيجية سواء بالنسبة للولايات المتحدة أو العراق، وتكمن أهمية تلك الدراسة في كونها تقدم رؤية متكاملة حول سياسة الولايات المتحدة حول أحد الملفات الإقليمية بل والأهم ما تضمنته الدراسة حول تأثير تلك السياسة على الأمن الإقليمي حيث أشار الكاتب إلى أنه في ظل الأزمات الإقليمية المزمنة في المنطقة العربية والشرق الأوسط يمكن أن تؤثر تفاعلات الأمن الإقليمي وتداعياته على الأمن الدولي وهناك سوابق تاريخية في هذا الشأن.

من ناحية ثانية فإن قدرة الدول الكبرى على ضبط التفاعلات الإقليمية في مناطق الصراعات المسلحة تضعف بسبب اختلاف طبيعة الصراعات ونوعية أطرافها، ومن ناحية ثالثة فإنه في ظل الظروف الراهنة، فإن الأمن الإقليمي لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن الأمن الدولي وسياسات الدول الكبرى في المنطقة، كما أنه لا يمكن للقوى الكبرى أن تفرض هيكلا للأمن الإقليمي في غياب التوافق بين الدول المحورية في الإقليم حول مفهوم الأمن ومصادر تهديده.

المساهمة الثالثة هي بعنوان « العلاقات الروسيّة – الإيرانية وتأثيرها على الأمن الإقليمي» وتقدمها الدكتورة نادية سعد الدين ومضمونها أن التطورات الإقليمية عموماً والأزمة السورية على نحو خاص قد أوجدت ما يمكن أن يطلق عليه» تحالف الضرورة « بين روسيا وإيران وهو ما يتجلى في مظاهر عديدة.

إلا أن ذلك لايعني أن تلك الأزمة وتطوراتها المستقبلية ستكون هي المحدد الوحيد للعلاقات بين الجانبين، حيث إن لديهما مصالح في نطاقات أخرى ومنها آسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين، الأمر يثير تساؤلات حول تأثير ذلك التحالف على الأمن الإقليمي في أعقاب التدخل الروسي في تلك الأزمة وكان فرصة سانحة لإيران لاستكمال مشروعها الإقليمي الذي يستهدف الهيمنة.

كما يثير ذلك تساؤلات حول خيارات دول الخليج إزاء تلك التطورات ومن أهمها ضرورة تأسيس شراكة خليجية- روسية تتجاوز الأبعاد العسكرية لتتضمن شبكة متنوعة من المصالح الاقتصادية ومكافحة الإرهاب ونقل التكنولوجيا لدول الخليج وذلك من خلال مواصلة الحوار الاستراتيجي بين الجانبين.

وتتكامل المساهمات الثلاث لتقدم صورة متكاملة حول أبرز مستجدات الأمن الإقليمي، تلك المستجدات التي لن تكون آثارها عابرة أووقتية بل سوف تترك آثاراً بعيدة المدى على توزان القوى ومنظومة الأمن الإقليمي الراهنة ما يتطلب تحديد المخاطر وآليات مواجهتها.

1- السياسة الخارجية للرئيس ترمب: أي دلالات لحلف شمال الأطلسي«الناتو»؟

د. كيفن كوهلر[80]

ملخص:

تستهدف هذه الدراسة تحليل دوافع ومضامين السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في عهد الرئيس دونالد ترمب، فيرى كاتب الدراسة أنها تتأرجح بين الدوافع والنوازع القومية وبين رؤية متشددة بشأن مهددات الأمن الإقليمي وفي مقدمتها السياسات الإيرانية.

تستهدف الدراسة-أيضا- تأثيرات تلك التوجهات الأمريكية الجديدة تحدياً أو مشكلة لحلفائها، مع التركيز في هذا الشأن على حلف شمال الأطلسي «الناتو» الذي أطلق أجندة مضمونها» نشر الاستقرارفي منطقة الشرق الأوسط»، حيث يرى المؤلف أن مضامين السياسة الأمريكية تجاه تلك المنطقة ربما تتعارض مع أجندة حلف الناتو.

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية وهي:

الأولى: بغض النظرعن المدى الذي سوف تؤول إليه التغيرات في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، فإنها تعكس وجود صراع قوى داخل الإدارة الأمريكية بشأن السياسة الخارجية في عهد الرئيس ترمب إذ يلاحظ أنه لاتوجد استراتيجية متكاملة لتلك السياسة وإنما يتم التعامل مع كل أزمة على حدة في منطقة الشرق الأوسط.

والثانية: تعد التحولات في مضامين وآليات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط تحدياً كبيراً بالنسبة لحلف شمال الأطلسي«الناتو» على الرغم من أن الولايات المتحدة هي أحد أكبر أعضاء الحلف، فإن مطالبتها للحلف بالانخراط بشكل أكبر في أزمات الشرق الأوسط- وبالرغم من استجابة الحلف تجاه بعض القضايا- فإن ذلك يتعارض مع طبيعة ومهام الحلف.

والثالثة: في ظل الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وشركائها الأوروبيين -وخاصة تجاه المسألة النووية الإيرانية - فإنه لايتوقع إحرازتقدم كبيرتجاه هذا الملف، وينسحب ذلك على التحديات الأخرى في منطقة الشرق الأوسط التي تتطلب توافقاً بين الجانبين.

80 معهد العلوم السياسية، جامعة ليدن،هولندا

أولاً: خلفية حول التغير في السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط

في السابع عشر من ديسمبر 2018م ألقى جيمس جيفري، الممثل الخاص للولايات المتحدة في سوريا، كلمة في المجلس الأطلسي في واشنطن، وقد ركز في سياق تحديده لسياسة الإدارة الأمريكية في سوريا على ثلاثة أهداف رئيسية: الأول «الهزيمة الدائمة» لداعش، وهذا لا يعني فقط تدمير الخلافة التي أعلنها التنظيم في بعض الأراضي الإقليمية، كما أكد جيفري، ولكن أيضاً التأكد من أن الظروف على الأرض لن تسمح بعودة هذا التنظيم إلى الظهور مجدداً.

والثاني: بينما لم تعد الولايات المتحدة تصر على إسقاط نظام الرئيس الأسد، إلا أنها واصلت الضغط من أجل تنفيذ إصلاحات سياسية: أي أنها تطالب الآن بتعديل النظام، بدلاً من تغييره.

والثالث: أن الولايات المتحدة تريد إيران خارج سوريا، وهذا ينطبق بشكل خاص على القوات البرية، كما أوضح جيفري، وأيضاً القدرات الصاروخية الإيرانية المتمركزة في سوريا التي تهدد إسرائيل وكذلك الأردن وتركيا. لكل هذه الأسباب، اقترح جيفري، أن تظل الولايات المتحدة ملتزمة بالبقاء في سوريا[81].

لم تكن أي من هذه العناصر الثلاثة بمثابة مفاجأة، لقد شكلت «الهزيمة الدائمة» لداعش في الواقع استمراراً لسياسة الولايات المتحدة منذ قرار إدارة أوباما في أغسطس 2014م بشن ضربات جوية ضد داعش لمنع التنظيم من ارتكاب فظائع ضد الإيزيديين في العراق[82].

وبالمثل، في ظل التطورات الميدانية على الأرض، تغير موقف الولايات المتحدة من نظام الأسد من إصرار على تغيير النظام إلى الإكتفاء بالمزيد من الضغط من أجل تحقيق إصلاحات سياسية - على الرغم من أنه قد تم عملياً تهميش الولايات المتحدة من العملية السياسية التي تجري لاحتواء الحرب السورية منذ عام 2015م[83].

الهدف الثالث هو الحد من النفوذ الإيراني في سوريا، لقد تمت إضافة هذا العنصر إلى أهداف الولايات المتحدة من قبل الصقور المتشددين في إدارة ترمب ضد إيران مثل مستشار الأمن القومي جون بولتون الذي اقترح في سبتمبر 2018م ألا يغادر حوالي 2200 جندي أمريكي سوريا «طالما أن هناك قوات إيرانية موجودة خارج الحدود الإيرانية، ويشمل ذلك الوكلاء والميليشيات التابعة لإيران»[84].

في عملية وصفها البعض بأنها «تغير»[85]، أصبح الوجود الأمريكي في سوريا يأخذ تدريجياً معاني إضافية – وكان الرئيس قد بدأ تبني هذا التغيير في السياسة الذي ينادي به بولتون في خريف

81 James Jeffrey, "Ambassador James Jeffrey on 'The Future of U.S. Policy in Syria'" (December 17, 2018), https://www.youtube.com/watch?v=cj099EFxwlY.

82 Seth J. Frantzman, "The Breakdown of U.S. Syria Policy," The National Interest (blog), January 6, 2019.

83 Frantzman.

84 Joe Gould and Tara Copp, "Bolton: US Troops Staying in Syria until Iran Leaves," Defense News, September 24, 2018, https://www.defensenews.com/global/the-americas/2018/09/24/bolton-us-troops-staying-in-syria-until-iran-leaves/.

85 Frantzman, "The Breakdown of U.S. Syria Policy."

عام 2018م[86].

على المستوى العملياتي، ترجمت تصريحات جيفري إلى إجراءات ملموسة، حيث التزمت الولايات المتحدة مع حلفائها وشركائها بأن تواصل القتال ضد داعش حتى عام 2020م[87].

على الأرض في سوريا، كان هناك 2200 جندي أمريكي يدعمون قوات سوريا الديمقراطية التي يبلغ قوامها 60,000 مقاتل، وهي الجماعة المسلحة التي تحملت العبء الأكبر في القتال ضد داعش وكانت تسيطر على حوالي ثلث الأراضي السورية في ديسمبر 2018م[88].

وبالنظر لعدم الارتياح التركي لقوات سوريا الديمقراطية - التي تعتبرها تركيا امتداداً لحزب العمال الكردي كانت قوات سوريا الديمقراطية في وضع صعب في الجزء الشمالي الشرقي من سوريا الذي تسيطر عليه، حيث هددت تركيا مراراً بالتدخل عسكرياً، ما دفع قوات سوريا الديمقراطية إلى اللجوء إلى مفاوضات مع النظام في دمشق بحثاً عن خلاص[89].

ثم تغير كل شيء في 19 ديسمبر 2018م، عندما أعلن الرئيس دونالد ترمب على حسابه على تويتر أن تنظيم داعش قد هُزِم، وهو أمر شكك فيه حلفاء الولايات المتحدة الموجودون على الأرض في سوريا وفي أماكن أخرى، في إشارة إلى تطورات الأيام التالية واحتمال إعادة صياغة توجه السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

أشار الرئيس الأمريكي إلى أن داعش هي «السبب الوحيد» لوجود الولايات المتحدة في سوريا[90] وبهزيمة تنظيم داعش، فإن المعنى الضمني هو أن القوات الأمريكية ستغادر سوريا.

وبالفعل، في بيان صدر في اليوم ذاته أشارت المتحدثة باسم البيت الأبيض سارة ساندرز أن انسحاب القوات الأمريكية من سوريا قد بدأ بالفعل[91].

لقد جاءت تغريدة الرئيس ترمب مفاجئة وبدون سابق إنذار، وتقريباً بدون تنسيق مع البنتاجون أو غيره من المؤسسات، ونتيجة لذلك، أعلن وزير الدفاع جيمس ماتيس استقالته في اليوم التالي بعد محاولة لم يكتب لها النجاح لتغيير رأي الرئيس بشأن هذا الانسحاب[92].

وأعقبت ذلك استقالة بريت ماكجورك، المبعوث الخاص للتحالف الدولي ضد داعش في 22 ديسمبر 2019م[93]، وتشير الأدلة أيضاً إلى وجود مقاومة داخل البنتاجون وخاصة من القيادة المركزية ضد فكرة ترك حلفاء الولايات المتحدة على الأرض

86 Karen DeYoung, "Trump Agrees to an Indefinite Military Effort and New Diplomatic Push in Syria, U.S. Officials Say," Washington Post, September 6, 2018.

87 Brett McGurk, "Trump Said He Beat ISIS. Instead, He's Giving It New Life," Washington Post, January 17, 2019, https://carnegieendowment.org/2019/01/17/trump-said-he-beat-isis.-instead-he-s-giving-it-new-life-pub-78182; Brett McGurk, "Hard Truths in Syria," Foreign Affairs, no. May/June 2019 (2019).

88 McGurk, "Hard Truths in Syria."

89 International Crisis Group, "Avoiding a Free-for-All in Syria's North East," Middle East Briefing (Brussels, Beirut, December 21, 2018).

90 Donald J. Trump, "We Have Defeated ISIS," Tweet, December 19, 2019.

91 Sarah Sanders, "Statement by White House Press Secretary Sarah Sanders on Syria," December 19, 2018, https://translations.state.gov/2018/12/19/statement-on-syria/.

92 Paul Szoldra, "How The US Went From 'Rapid Withdrawal' To 'No Timeline' In Syria," Task & Purpose, January 4, 2019.

93 McGurk, "Trump Said He Beat ISIS. Instead, He's Giving It New Life."

لمصيرهم دون مساعدة[94].

وفي شهادته أمام لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ، على سبيل المثال، أشار قائد عام القيادة المركزية الأمريكية آنذاك جوزيف فوتيل بأنه لم تتم استشارته بشأن إعلان الانسحاب[95]، مضيفاً لاحقاً في مقابلة مع شبكة «سي إن إن» بأنه لم يكن سينصح بهذا العمل»[96] لقد تقاعد الجنرال فوتيل منذ ذلك الحين وحل محله الجنرال كينيث ماكنزي كقائد للقيادة المركزية الأمريكية[97].

منذ إعلان ترمب هذا الانسحاب، بذل المسؤولون الأمريكيون جهوداً كبيرة لوصف الانسحاب بأنه مجرد «تغيير تكتيكي»[98]، ووافق الرئيس آنذاك على بقاء 200 جندي في شمال شرق سوريا و 200 جندي آخر في قاعدة التنف في الجنوب بالقرب من الحدود السورية العراقية الأردنية[99].

94 Aron Lund, "The Making and Unmaking of Syria Strategy under Trump," The Century Foundation (blog), November 29, 2018.

95 Joe Gould, "CENTCOM Chief Says Trump Did Not Consult Him on Syria Withdrawal Declaration," Defense News, February 5, 2019, https://www.defensenews.com/congress/2019/02/05/centcom-chief-says-trump-did-not-consult-him-on-syria-withdrawal-declaration/.

96 Barbara Starr, "Top US General Disagrees with Trump over Syria Troop Pullout," CNN Politics, February 17, 2019, https://edition.cnn.com/2019/02/15/politics/joseph-votel-troops-syria-intl/index.html.

97 "US Marine Corps General McKenzie Replaces Retiring Votel as CENTCOM Commander," The Defense Post, March 29, 2019, https://thedefensepost.com/2019/03/29/mckenzie-centcom-commander-votel-retiring/; Tara Copp, "New CENTCOM, SOCOM Leadership Named," Military Times, August 21, 2018, https://www.militarytimes.com/news/your-military/2018/08/21/new-centcom-socom-leadership-named/.

98 Brett Samuels, "Pompeo: US Withdrawal from Syria a 'Tactical Change,'" The Hill, January 13, 2019; Glenn Carey and Ben Sills, "U.S. Appeal for NATO Personnel in Syria Brushed Off by Spain," Bloomberg, February 16, 2019.

99 McGurk, "Hard Truths in Syria."

وفي النهاية، وتحت تأثير المخططين العسكريين، تطور انسحاب ترمب «السريع» إلى تخفيض تدريجي للقوات دون جدول زمني واضح للتنفيذ[100].

وبصرف النظر عن المدى الذي تشير فيه هذه التقلبات بالفعل إلى تغيير في السياسة الأمريكية، فإنها بالتأكيد تسلط الضوء على القوى المتضاربة التي تتحكم في صناعة السياسة الخارجية في عهد الرئيس ترمب.

وتستهدف تلك الورقة تناول الخطوط العريضة لصنع السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط في ظل إدارة ترمب.

ومن وجهة نظري فإنها تتأرجح عالقة بين الدوافع والنوازع القومية التي تسعى إلى تقليص دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وبين رؤية أكثر شمولاً وحزماً يدفع بها منتقدو إيران داخل الإدارة الأمريكية.

وعلى هذه الخلفية، تستعرض تلك الورقة بالنقاش المدى الذي يشكل فيه نهج الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط تحدياً أو مشكلة لحلفائها، ولا سيما «لأجندة نشر الاستقرار» التي أطلقها حلف شمال الأطلسي «الناتو» حيث إن الطابع القومي المتشدد للسياسة الخارجية للولايات المتحدة يتعارض بشكل كامل مع فكرة وصيغة نظام الشرق الأوسط الأمني المتضمنة في خطة نشر الاستقرار لحلف الناتو؛ وفي الوقت نفسه، فإن الاختلافات السياسية بين حلفاء الناتو فيما يتعلق بالتعامل مع إيران تهدد تماسك الحلف.

100 Szoldra, "How The US Went From 'Rapid Withdrawal' To 'No Timeline' In Syria."

ثانياً :مضامين السياسة الأمريكية الجديدة تجاه الشرق الأوسط: «أمريكا أولاً»

سعى المراقبون لفهم ما إذا كان هناك ما يسمى «عقيدة ترمب»[101]. ففي حين أشار البعض إلى أن الغياب الواضح للتخطيط الاستراتيجي ليس مشكلة كبيرة كما يعتقد في بعض الأحايين[102]، قام آخرون بإجراء تحليل نقدي للتناقضات الكامنة في أجندة «أمريكا أولاً» للرئيس ترمب[103].

فعلى المستوى العام، وصف هال براندز استراتيجية ترمب العامة والكبرى بأنها ممزقة بين رؤية «أمريكا القوية» كقلعة، وهي الرؤية التي يفضلها ويتبناها الرئيس نفسه، وبين شكل آخر ذي بعد قومي أكثر براجماتية للسياسة الخارجية، وهو ما يدعمه أعضاء آخرون في إدارة ترمب[104]، وقد حاول كل من وزير الخارجية مايك بومبيو[105] ومسؤول الأمن القومي السابق وكاتب خطابات ترمب مايكل أنتون[106] إعطاء إطار فكري أكثر تماسكاً لمفهوم ترمب للسياسة الخارجية.

تبرز مجموعة من المكونات في نظرة الرئيس ترمب للعالم، حيث لاحظ الكثيرون الطبيعة المجتزئة لنهج ترمب في صنع السياسة الخارجية حيث يتم التعامل مع كل حالة على حدة دون ترابط مع القضايا الأخرى.

وقد أشار كولين كال وهال براندز بحق إلى هذا العنصر من أجندة «أمريكا أولاً» باعتباره «انتهازية غير أخلاقية»[107].

على النقيض من الإدارات السابقة، يتبع ترمب أسلوب «المنهج الفعال» في التعامل مع التعاون والتحالفات-على سبيل المثال- اشتهر الرئيس المنتخب ترمب بوصفه حلف شمال الأطلسي «الناتو» منظمة بالية وقد شكك علناً في بند الدفاع المشترك وهو الهدف الأساسي للحلف[108].

ومع أن ترمب قد خفف إلى حد ما من لهجته، إلا أن النقاش المستمر منذ عقود حول تقاسم الأعباء داخل حلف الناتو قد أصبح مجدداً أكثر استعجالاً بالنظر إلى السياق الأوسع لأجندة الإدارة الأمريكية[109].

كما أن ترمب لم يوقف انتقاداته للاتحاد الأوروبي، واصفاً إياه «أكبر أعداء أمريكا» قبل لقائه الرئيس

101 Rebecca Friedman Lissner and Micah Zenko, "There Is No Trump Doctrine, and There Will Never Be One," Foreign Policy - Voices (blog), July 21, 2017; Michael Anton, "The Trump Doctrine," Foreign Policy Spring 2019 (2019).

102 Ionut Popescu, "Trump Doesn't Need a Grand Strategy," Foreign Affairs - Snapshot (blog), May 21, 2018.

103 Colin Kahl and Hal Brands, "Trump's Grand Strategic Train Wreck," Foreign Policy - Shadow Government (blog), January 31, 2017.

104 Hal Brands, American Grand Strategy in the Age of Trump (Washington D.C.: Brookings Institution Press, 2018).

105 Michael Pompeo, "LIVE: Pompeo Gives Keynote Speech in Brussels" (December 4, 2018), https://www.youtube.com/watch?v=BmXSo9P2FXc.

106 Anton, "The Trump Doctrine."

107 Kahl and Brands, "Trump's Grand Strategic Train Wreck."

108 "Trump Worries Nato with 'obsolete' Comment," BBC News, January 16, 2017, https://www.bbc.com/news/world-us-canada-38635181; Eileen Sullivan, "Trump Questions the Core of NATO: Mutual Defense, Including Montenegro," New York Times, July 18, 2018, https://www.nytimes.com/2018/07/18/world/europe/trump-nato-self-defense-montenegro.html.

109 Stanley R. Sloan, "Donald Trump and NATO: Historic Alliance Meets A-Historic President," in Chaos in the Liberal Order, ed. Robert Jervis et al., The Trump Presidency and International Politics in the Twenty-First Century (Columbia University Press, 2018), 221–34, http://www.jstor.org.ezproxy.leidenuniv.nl:2048/stable/10.7312/jerv18834.20.

الروسي بوتين[110].

من ناحية ثانية، لم يبد ترمب أي تردد أو مواربة بشأن التعامل مع قادة يرتاب فيهم جزء كبير من المجتمع الدولي، إن إعجابه الصريح بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، وتعليقاته الإيجابية عن زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون، تظهر بشكل واضح أن نهج ترمب في التحالفات والتعاون الدولي يستند إلى توقعات المنفعة قصيرة الأجل، وليس الالتزام بنظام التحالف التقليدي الذي طالما دعم صياغة نظام دولي ليبرالي.

أما بالنسبة لمايكل أنتون، فإن جوهر مبدأ ترمب هو إعادة تأكيد البعد القومي في السياسة الخارجية، فبدلاً من التأكيد المعتاد على التعاون وحماية النظام الدولي، تستند سياسة ترامب الخارجية على افتراض أن وضع «كل منا» مصالحنا أولاً سيجعلنا جميعاً أكثر أماناً وازدهاراً»[111].

من ناحية ثالثة فإن نهج ترمب تجاه الشرق الأوسط على وجه الخصوص يتميز بما أطلق عليه مارك لينش بحق «الحد الأدنى من الحروب»[112].

وخلال حملته الانتخابية، كان ترمب ينتقد بشدة التدخل العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، وخاصة في سوريا.

وفي خطاب حالة الاتحاد لعام 2019م، أوضح الرئيس ترمب أن ريبته هذه لم تختف بعد، مستشهداً بمجموع الإنفاق الأمريكي على الحملات العسكرية في الشرق الأوسط الذي بلغ 7 تريليون دولار أمريكي، وتابع ترمب قائلاً «إن الدول العظيمة لا تدخل في حروب لا نهاية لها»[113].

هذا فعلياً يعكس المعاني التي عبر عنها الرئيسان اللذان سبقا ترمب: لقد جاء كل من الرئيس جورج دبليو بوش والرئيس باراك أوباما إلى السلطة وهما يعدان بتخفيض الالتزامات الأمريكية في الشرق الأوسط، وفي كلتا الحالتين، منعهما الواقع السياسي في الداخل وفي منطقة الشرق الأوسط من تحقيق رؤيتهما هذه.

في حالة بوش الابن، أدت هجمات الحادي عشر من سبتمبرعام 2001م إلى تحول جذري في سياسة الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط، ما أدى في النهاية إلى حروب أفغانستان والعراق.

وفي حالة أوباما، أدت الاضطرابات الناجمة عما أطلق عليه«الربيع العربي» إلى تغيير رؤية الإدارة الأمريكية للشرق الأوسط كما أن المعارضة المحلية في الولايات المتحدة والإقليمية في الشرق الأوسط لخطة العمل الشاملة المشتركة «الاتفاق النووي» مع إيران حال دون وصول هذا العنصر من استراتيجية أوباما إلى مداه الكامل.

هل سيستطيع ترمب تحقيق نجاح أكبر من سابقيه في تقليص الإنخراط الأمريكي في الشرق الأوسط؟ هذا ما سيظهر مع الوقت، ومع ذلك تشير الدلائل حتى الآن إلى أن بعض العوامل البنيوية التي قيدت

110 Cat Contiguglia, "Trump: EU Is One of United States' Biggest Foes," Politico, July 15, 2018, https://www.politico.eu/article/donald-trump-putin-russia-europe-one-of-united-states-biggest-foes/.

111 Anton, "The Trump Doctrine."

112 Marc Lynch, "Belligerent Minimalism: The Trump Administration and the Middle East," The Washington Quarterly 39, no. 4 (October 1, 2016): 127–44, https://doi.org/10.1080/0163660X.2016.1263920.

113 Leo Shane III and Joe Gould, "'Great Nations Do Not Fight Endless Wars' — Trump Touts Troop Drawdowns in State of the Union," Defense News, February 5, 2019, https://www.defensenews.com/congress/2019/02/06/great-nations-do-not-fight-endless-wars-trump-touts-troop-drawdowns-in-state-of-the-union/.

عمل أسلاف الرئيس ترمب لا زالت تسهم في الحد من القدرة على التصرف بمرونة في المنطقة[114].

في الوقت الذي يعتزم فيه ترمب تقليص دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، دعا -في الكثير من الأحايين- إلى تعزيز القوة العسكرية الأمريكية.

على الرغم من أن الرئيس ترمب قد يبعث في بعض الأحايين إشارات متناقضة في بعض الأمور وفي هذا المجال أيضاً، إلا أن ميزانية الدفاع في ازدياد مستمر منذ تولي ترمب الرئاسة[115].

علاوة على ذلك، على الرغم من وعوده في خطابات حملته الانتخابية بتخفيض الانشغال بالشرق الأوسط، فإن الرئيس ترمب أمر بتوجيه ضربات صاروخية محدودة في سوريا في أبريل 2017م ومرة أخرى في أبريل 2018م رداً على ما قيل إنه استخدام للأسلحة الكيميائية من قبل النظام السوري[116].

وبالتالي، فإن موقف الرئيس ترمب ليس موقفاً مبدئياً ضد التدخلات العسكرية، بل هو تفضيل للضربات ذات الأهداف العسكرية والسياسية المحدودة بدلاً من الحملات الأكبر التي تتطلب التزامات طويلة الأجل.

هذا النهج لا يبتعد كثيراً عن تفضيل إدارة أوباما لاستراتيجية التوازن الخارجي «استخدام قوى إقليمية للتصدي لتهديدات من قوى إقليمية أخرى» بدلاً من التدخل المباشر من الولايات المتحدة الذي يتطلب التزامات عسكرية كبيرة[117].

وعلى العكس من أوباما، أشار ترمب باستمرار إلى أن ما يسميه «الإرهاب المتطرف» هو أكبر تهديد للولايات المتحدة، أدى هذا التركيز إلى تبني سياسات محلية ذات فعالية مشكوك فيها مثل حظر دخول المسلمين إلى الولايات المتحدة، وإلى مضاعفة إدارة الرئيس ترمب-مبدئياً- لجهود الحرب على الإرهاب، بما في ذلك استخدام الطائرات بدون طيار[118].

لقد ركز الجانب المناهض للإرهاب في خطاب السياسة الخارجية أيضاً على النهج الأمريكي تجاه سوريا في ظل عهد ترمب، وهو عنصر مهم في حملة الإدارة الأمريكية المتنامية ضد إيران.

لكن الرئيس ترمب لم يضع استراتيجية متكاملة ومتماسكة للشرق الأوسط، على غرار ما كان يسعى إليه الرئيس بوش الابن[119] وكذلك رؤية أوباما في هذا الشأن[120]، على الرغم من عدم نجاحهما في نهاية المطاف، فإنهما قدما توجهاً محدداً للجهود الأمريكية وأكدتا التطلعات الأمريكية لتقلد دور قيادي في النظام الإقليمي.

لا يمكن توقع رؤية كهذه من الإدارة الأمريكية الحالية إذا ما ساد التوجه ذو النزعة الوطنية

114 Lynch, "Belligerent Minimalism: The Trump Administration and the Middle East."

115 Gordon Lubold, "Military Budget Would Rise by $33 Billion in Trump's 2020 Proposal," The Wall Street Journal, March 11, 2019, https://www.wsj.com/articles/military-budget-would-rise-by-33-billion-in-trumps-2020-proposal-11552331116.

116 Helene Cooper, Thomas Gibbons-Neff, and Ben Hubbard, "U.S., Britain and France Strike Syria Over Suspected Chemical Weapons Attack," New York Times, April 13, 2018, https://www.nytimes.com/2018/04/13/world/middleeast/trump-strikes-syria-attack.html.

117 Brands, American Grand Strategy in the Age of Trump.

118 Micah Zenko, "The (Not-So) Peaceful Transition of Power: Trump's Drone Strikes Outpace Obama," Council on Foreign Relations (blog), March 2, 2017, https://www.cfr.org/blog/not-so-peaceful-transition-power-trumps-drone-strikes-outpace-obama.

119 Daniel Neep, "Dilemmas of Democratization in the Middle East: The 'Forward Strategy of Freedom,'" Middle East Policy 11, no. 1 (2004): 73–84.

120 Marc Lynch, "Obama and the Middle East," Foreign Affairs 94, no. 5 (2015): 18–27.

القومية في صنع السياسة الخارجية للرئيس ترمب.

كما يلاحظ مارك لينش فإن الرئيس ترمب «لا يظهر أي اهتمام خاص بقيادة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي حدد السياسة الأمريكية لعقود من الزمن»[121].

وبدلاً من ذلك، يبدو أن سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط تحت إدارة ترمب – كما هو الحال مع سياسات الإدارة في مجالات السياسة الأخرى - مدفوعة بدوافع قصيرة الأجل، ما يخلق انطباعاً بعدم الاتساق فيها وعدم القدرة على التنبؤ بها.

كما أشار الكثيرون، كانت أول سنتين من رئاسة ترمب، على المستوى العملي، تقليدية إلى حد ما فيما يتعلق بالسياسة الخارجية في الشرق الأوسط[122].

كما ذكرنا أعلاه، أشار مارك لينش في وقت مبكر إلى أنه على الرغم من وعود خطاب المرشح ترمب فإن المجال لتغيير السياسة فعلياً محدود إلى حد ما بسبب القيود البنيوية القوية[123]؛ وبالمثل، أشار ف. جريجوري جوس إلى أن الفرق الحقيقي الوحيد في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط في عهد الرئيس ترمب يتعلق بموقف الإدارة تجاه إيران[124]، بينما ركز شبلي تلحمي على الاختلافات بين أوباما وترامب حول البعد الإسرائيلي الفلسطيني والبعد الإيراني في السياسة الخارجية – مشيراً إلى أنه حتى «السياسة الخارجية «لترمب» قد كشفت عن بعض عناصر الاستمرارية».[125]

يجب أن تؤخذ هذه التقييمات بشيء من التحفظ، فقد أصبحت الاختلافات السياسية بين ترمب وسلفه أوباما واضحة بشكل متزايد مع مرور الوقت، ويكمن الاختلاف الرئيسي في غياب رؤية متسقة ومتماسكة للمنطقة في عهد ترامب.

رغم انتقاد الكثيرين لسياسة أوباما فإن مقاربة أوباما تجاه الشرق الأوسط كانت تستند إلى افتراضين أساسيين:

الأول: أن الولايات المتحدة قد أهدرت في الماضي الكثير من الأموال في الشرق الأوسط.

والثاني: أن الميدان الرئيسي للتنافس العالمي قد بدأ في التحول من الشرق الأوسط إلى آسيا[126].

وكما يقول جيمس جيلفين «أراد أوباما تهدئة المياه في الشرق الأوسط، ثم نقل عبء الحفاظ على الاستقرار فيها إلى شركاء الولايات المتحدة في المنطقة، مثل إسرائيل والمملكة العربية السعودية، مثلما فعلت الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة. وبالتالي، كانت سياساته تهدف إلى سحب القوات الأمريكية من المنطقة، وإبرام اتفاق نووي مع إيران واستئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. وكان بإمكان هذه الاستراتيجية تمكين الولايات المتحدة من تركيز اهتمامها على آسيا[127] «حيث توجد المنافسة الحقيقية كما كان يرى أوباما»

121 Lynch, "Belligerent Minimalism: The Trump Administration and the Middle East," 128.

122 F. Gregory Gause, "Donald Trump and the Middle East," in Chaos in the Liberal Order: The Trump Presidency and International Politics in the Twenty-First Century, ed. Robert Jervis et al. (New York: Columbia University Press, 2018), 273–86.

123 Lynch, "Belligerent Minimalism: The Trump Administration and the Middle East."

124 Gause, "Donald Trump and the Middle East."

125 Shibley Telhami, "Trump's Reckless Middle East Gambles," Current History 803 (2018): 359–62.

126 Lynch, "Obama and the Middle East."

127 James L. Gelvin, "No, Trump Is Not like Obama on Middle East Policy," The Conversation (blog), January 7, 2019, http://theconversation.com/no-trump-is-not-like-obama-on-middle-east-policy-109223.

وفي المقابل، يبدو أن الدوافع الوقتية، وليس رؤية متكاملة ومتماسكة، هي ما تحرك سياسة ترمب في الشرق الأوسط.

لقد جاء قرار الانسحاب الأمريكي من سوريا في أعقاب مكالمة هاتفية من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان الذي اشتكى من استمرار وجود القوات الأمريكية وتعاونها مع الجماعات الكردية[128].

لاحقاً، تم التراجع تدريجياً عن إعلان ترمب الأولي عن انسحاب «سريع» تحت تأثير المخططين العسكريين في البنتاجون[129] والصقور المعادين لإيران في إدارته. يبدو الآن أن الانسحاب هو مجرد طموح وهدف بدون جدول زمني، وقد يتطلب تحقيقه على أرض الواقع، وفقاً للتقاريرأشهراً أو حتى سنوات[130].

في هذه الأثناء، واصلت الإدارة الأمريكية حملتها المتمثلة في «أقصى قدر من الضغط» على إيران، من الانسحاب من خطة العمل الشاملة المشتركة «الاتفاق النووي» مع إيران إلى الخطوة غير المسبوقة لتصنيف الحرس الثوري الإيراني كمنظمة إرهابية أجنبية، أوضحت الإدارة الأمريكية بأنها تنوي قلب سياسة أوباما للتقارب مع إيران رأساً على عقب.

وبدلاً من هذا التقارب أصبحت إيران، تحت تأثير المتشددين ضد إيران في الإدارة الأمريكية، تقترن بشكل متزايد بالإرهاب[131].

على المستوى الإقليمي، انضمت الولايات المتحدة إلى الدول التي ترفض السياسات الإيرانية التخريبية في المنطقة وهي كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإسرائيل.

علاوة على ذلك، زاد انسحاب إدارة ترمب من الاتفاق النووي مع إيران من حدة الانقسامات بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين الذين يصرون على الحفاظ على هذا الاتفاق.

تحرك السياسة الخارجية للولايات المتحدة في ظل رئاسة ترمب ثلاثة دوافع متضاربة:

أولاً، تفسير الرئيس لمبدأ «أمريكا أولاً» القومي يدفع باتجاه قصر دور الولايات المتحدة، عسكرياً ودبلوماسياً، على هزيمة الإرهاب بالمعنى المحدود.

على وجه الخصوص، تتسم هذه الرؤية بتعارض شديد مع أي نظام للأمن الإقليمي تضمنه الولايات المتحدة.

ثانياً، ومع ذلك، تقوم العناصر الأكثر تقليدية في السياسة الخارجية والمؤسسات العسكرية الأمريكية بالضغط في اتجاه عدم التنفيذ السريع لهذه الرؤية كما يتضح من موقف الإدارة المتغير بشأن الانسحاب من سوريا.

أخيراً، العنصر أو الدافع الثالث هو الأجندة المناهضة لإيران التي يدفع بها بعض أعضاء الإدارة الأمريكية وجهات فاعلة محلياً في الشرق الأوسط هذا العنصر يتعارض، ولو جزئياً على الأقل مع النوازع القومية لترامب نظراً لأنه يعني زيادة التزامات الولايات المتحدة في المنطقة وتبني رؤية ما لنظام إقليمي خاص.

128 International Crisis Group, "Avoiding a Free-for-All in Syria's North East," 3.

129 Szoldra, "How The US Went From 'Rapid Withdrawal' To 'No Timeline' In Syria."

130 Mark Landler and Helene Cooper, "Bolton Walked Back Syria Statement. His Disdain for Debate Helped Produce It," New York Times, January 7, 2019, https://www.nytimes.com/2019/01/07/us/politics/bolton-trump-syria.html.

131 Jefferson Morley, "The Growing Obsession With Linking Iran to Terrorism," The New Republic, April 10, 2019.

ثالثاً: دلالات السياسة الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط بالنسبة لحلف الناتو:

اهتمام وانشغال حلف الناتو بالشرق الأوسط[132] محدود إلى حد ما. يشكل الحلف جزءًا من التحالف الدولي ضد داعش منذ عام 2017م ويوفر دعم استطلاع بطائرات أواكس لعمليات التحالف.

كما بدأ حلف الناتو رسمياً في تنفيذ برنامج تدريب جديد في العراق في أوائل عام 2018م يهدف إلى دعم قوات الأمن العراقية، ويرتبط هذا البرنامج أيضاً بجهود مكافحة الإرهاب حيث إنه يساعد على منع عودة ظهور داعش في البلاد[133]. وبالإضافة إلى هذه الجهود، يحتفظ حلف الناتو بعلاقات وثيقة مع الأردن - المستفيد الوحيد من أحد برامج بناء القدرات الدفاعية للحلف - وإلى حد ما مع إسرائيل أيضاً.

كما أن أربعاً من الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية (البحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر) شركاء في مبادرة اسطنبول للتعاون لحلف الناتو، ومع ذلك تختلف مستويات التعاون العملي ضمن مبادرة اسطنبول للتعاون، ولا زالت دولتان رئيسيتان من دول الخليج العربي – المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان – خارج هذه المبادرة.

يعد حلف الناتو تحالفاً سياسياً عسكرياً متعدد الأطراف، تأسس لحماية أمن أعضائه، على عكس المنظمات الدولية الأخرى، يتميز الناتو بمتطلبات التوافق والإجماع في عمله.

تعتمد هيئات صنع القرار في جميع أنحاء التحالف، من «مجلس شمال الأطلسي» و «اللجنة العسكرية» كأعلى الهيئات السياسية والعسكرية، على التوالي، إلى اللجان الأكثر تخصصاً، على توافق الآراء في جميع مستويات الحلف.

صوت معارض واحد فقط من بين أعضاء الناتو البالغ عددهم 29 عضواً يكفي لوقف أي مبادرة أو قرار، تعد قاعدة التوافق هذه قيداً وشرطاً مهماً في كيفية عمل الناتو.

تسببت نهاية الحرب الباردة في أزمة هوية من نوع ما لحلف الناتو، مع سقوط الاتحاد السوفياتي وتفكك حلف وارسو، اختفى سبب وجود الناتو الأساسي، واجه التحالف حينها خياراً حاسماً: إما تحمل مسؤوليات جديدة والتكيف مع البيئة المتغيرة، أو السير في طريق حلف وارسو وحل نفسه.

وكما قال السيناتور الأمريكي ريتشارد لوجار في ذلك الوقت، كان على الناتو «أن يتغير، أو ينتهي من الوجود»، بعد خلاف ونقاش، قرر الحلف اتخاذ الخيار الأول – أن يتغير، فبدلاً من التركيز على الدفاع الجماعي عن أعضائه، بدأ حلف الناتو في التركيز على ضمان البيئة الأمنية في محيطه، يتم القيام بهذه المهمة الجديدة تحت عنوان «نشر الاستقرار»[134].

132 I am referring here to the Levant and the Gulf, not considering North Africa.

133 Kevin Koehler, "Projecting Stability in Practice? NATO's New Training Mission in Iraq," NDC Policy Brief No. 2 (October 2018).

134 Rebecca R. Moore, NATO's New Mission: Projecting Stability in a Post-Cold War World (Westport, Conn.: Praeger Security International, 2007).

في سياق الفترة المبكرة التي تلت الحرب الباردة، كان نهج نشر الاستقرار موجهاً بشكل أساسي نحو دول الجوار الشرقي لحلف الناتو. وكما قال ممثل الولايات المتحدة الدائم في الحلف الأطلسي في ذلك الوقت روبرت هنتر فإن فكرة توسيع الحلف إلى الشرق كانت جزءًا من استراتيجية نشر الاستقرار في أوروبا الوسطى والشرقية[135].

وبعد وضع العلاقات بين الناتو وروسيا على أساس جديد من خلال الاتفاق التأسيسي بين الناتو وروسيا لعام 1979م وإنشاء مجلس الناتو - روسيا، قال كثيرون بأن توسيع حلف الناتو من خلال «الشراكة من أجل السلام» لم يكن موجهاً ضد الخصم السابق للحلف (روسيا)، ولكنه كان محاولة لتوسيع منطقة السلام والاستقرار والازدهار إلى أوروبا الشرقية.

وكما قال الرئيس البولندي فاتسلاف هافيل «كان على الناتو وأوروبا الغربية بشكل عام أن يجلبوا الاستقرار إلى الشرق قبل أن يجلب الشرق عدم الاستقرار إلى الغرب»[136].

لقد أثبت التاريخ أن أولئك الذين اعتقدوا أنه يمكن توسيع حلف شمال الأطلسي إلى أوروبا الشرقية مع الحفاظ على علاقات جيدة مع روسيا كانوا مخطئين[137]. ومع ذلك، لا يوجد أدنى شك في أن العملية المزدوجة لتوسيع الناتو وتوسيع الاتحاد الأوروبي خلال النصف الثاني من التسعينيات وألفينيات القرن الماضي قد غيرت بيئة الأمن في أوروبا الشرقية[138].

شهدت نهاية الحرب الباردة أيضاً جهوداً موازية من جانب الناتو للتواصل مع الجنوب. وفي هذا الخصوص، تم في عام 1994م تأسيس «الحوار المتوسطي» كقناة التواصل الرئيسية لحلف الناتو مع البلدان الواقعة على الشاطئ الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط.

وبعد عشر سنوات، في عام 2004م، أطلق الحلف «مبادرة اسطنبول للتعاون» كآلية للتواصل مع دول الخليج[139]. ومع ذلك، بينما فتحت «الشراكة من أجل السلام» باب الحصول على عضوية الناتو - وبالتالي الحماية بموجب بند الدفاع الجماعي المنصوص عليه في المادة الخامسة من معاهدة واشنطن - إلى أوروبا الشرقية، كان «الحوار المتوسطي» و «مبادرة اسطنبول للتعاون» أدوات لعمل محدد ومحدود للغاية.

فبدلاً من فتح الطريق إلى العضوية في الناتو كما فعلت «الشراكة من أجل السلام»، تمت صياغة هاتين المبادرتين كمنتديات للحوار والتشاور لتدعم وتكمل التعاون الثنائي بين الناتو ودول المنطقة كل على حدة.

شكل عام 2014م نقطة تحول أخرى لحلف الناتو. لقد أدى ضم روسيا لشبه جزيرة القرم إلى تغيير البيئة الإستراتيجية في أوروبا. لم يعد بالإمكان

135 Robert E. Hunter, "Enlargement: Part of a Strategy for Projecting Stability into Central Europe," NATO Review 43, no. 3 (1995): 3–8.

136 Vaclav Havel, "NATO's Quality of Life," New York Times, May 13, 1997, https://www.nytimes.com/1997/05/13/opinion/nato-s-quality-of-life.html.

137 R. Dannreuther, "Escaping the Enlargement Trap in NATO-Russian Relations," Survival 41, no. 4 (January 1999): 145–64, https://doi.org/10.1080/713869437.

138 Zoltan D. Barany, The Future of NATO Expansion: Four Case Studies (Cambridge: Cambridge University Press, 2003).

139 Markus Kaim, "Reforming NATO's Partnerships," SWP Research Paper (Berlin: German Institute for International and Security Affairs, January 2017).

النظر إلى روسيا كشريك محتمل فقط، ولكن يجب إدراك أنها عدو محتمل أيضاً. بمعنى ما، كان ذلك يعني أن الناتو قد عاد إلى مهمته الأساسية - الدفاع الجماعي عن أوروبا وأمريكا الشمالية.

ومع ذلك -وكما قال الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبرج- فإن الدفاع الجماعي وحده لم يعد كافياً. بدلاً من ذلك، «دخل حلف شمال الأطلسي حقبته الثالثة، حقبة يتعين عليه فيها أن يقوم بالدفاع الجماعي وكذلك إدارة الأزمات وتعزيز الاستقرار خارج حدوده. إذ لم يعد لديه ترف اختيار هدف واحد وترك آخر».[140]

ونتيجة لذلك، جدد الناتو تركيزه على مبادرة «نشر الاستقرار» في قمة وارسو 2016م - هذه المرة مع التركيز الجغرافي الواضح على الجنوب[141]. جاءت إعادة بعث أجندة نشر الاستقرار بمناقشات حية داخل الحلف حول إيجاد تعريف سياسي للمصطلح[142] – وهو النقاش الذي ما زال مستمراً حتى الآن.

غير أن الفكرة الأساسية الكامنة وراء أجندة الاستقرار واضحة: كما قال الأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبرج مراراً وتكراراً، فإن نشر الاستقرار يعتمد على الفكرة الأساسية المتمثلة في أنه «عندما يكون جيراننا أكثر استقراراً، نكون نحن أكثر أمناً»[143].

ونظراً للترابط الشديد الذي يميز البيئة الأمنية العالمية، تهدف أجندة نشر الاستقرار كسياسة إلى تشكيل البيئة الأمنية في محيط الناتو - بشكل أساسي من خلال تعزيز قدرات الشركاء المحليين.

وفيما عدا هذه الفكرة العامة، يظل تعريف أجندة نشر الاستقرار، باعتبارها سياسة، غير محددة إلى حد ما.

في الواقع، يبدو أن منظمة حلف شمال الأطلسي تقوم في المقام الأول بتجميع الأنشطة والعمليات السابقة والحالية تحت عنوان جديد، بدلاً من تطوير نهج جديد لجوارها الجنوبي.

أصل أجندة نشر الاستقرار سياسي، وهذا هو السبب الذي جعل التحالف يجد صعوبة في تقديم تعريف أوضح للمفهوم. عكست عودة أجندة نشر الاستقرار في قمة وارسو 2016م توفيقاً بين التصورات المختلفة داخل الحلف عن التهديدات التي تتعرض لها دوله.

إن ظهور روسيا مرة أخرى في الشرق تطلب استجابة موحدة وإعادة تخصيص موارد لمجابهتها. وفي الوقت نفسه، يشعر أعضاء التحالف في جنوب القارة الأوروبية بالتهديد بسبب عدم الاستقرار السياسي على السواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، وآثاره المتوقعة على الأمن الأوروبي من خلال انتقال الإرهاب وتدفقات الهجرة غير النظامية إلى أوروبا.

إن عودة ظهور أجندة نشر الاستقرار في الوقت الذي

140 Jens Stoltenberg, "Projecting Stability" (September 23, 2016).

141 NATO, "Warsaw Summit Communiqué Issued by the Heads of State and Government Participating in the Meeting of the North Atlantic Council in Warsaw 8-9 July 2016," July 9, 2016, https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_133169.htm.

142 Kevin Koehler, "Putting the Horse Back Before the Cart: NATO's Projecting Stability in the South," in Projecting Stability: Elixir or Snake Oil?, ed. Ian Hope, NDC Research Paper, No 1 (Rome: NATO Defense College, 2018), 41–51; Ruben Díaz-Plaja, "Projecting Stability: An Agenda for Action," NATO Review, March 13, 2018.

143 Jens Stoltenberg, "Projecting Stability Beyond Our Borders" (Speech, March 2, 2017), https://www.nato.int/cps/ic/natohq/opinions_141898.htm.

كان فيه الناتو يقوي موقفه الدفاعي وقدرة الردع في الشرق ليس صدفة، بل يعكس حلاً وسطاً يهدف إلى تعزيز تماسك التحالف في مواجهة تصورات متباينة لدى الحلفاء عن التهديدات التي تواجههم.

على المستوى العملي، شهدت أجندة نشر الاستقرار عدداً من المبادرات منذ عام 2016م. في سبتمبر 2017م، افتتح حلف شمال الأطلسي (الناتو) «مركز التوجه الاستراتيجي للمحور الجنوبي» لحلف شمال الأطلسي (إن إس دي إس) في مقر قيادة القوة المشتركة في نابولي في إيطاليا، وقصد منه أن يكون بمثابة مركز دعم لتعامل حلف الناتو مع شركائه في الجنوب[144].

في الشهرذاته بدأ «المركز الإقليمي للناتو ومبادرة اسطنبول للتعاون» في الكويت عملياته وهو الهيكل المؤسسي الدائم الوحيد لحلف الناتو في الشرق الأوسط. علاوة على ذلك، فإن المهمة التدريبية الجديدة لحلف الناتو في العراق[145]، وتعزيز التعاون مع الأردن وتونس في إطار برنامج «بناء القدرات الدفاعية» (دي سي بي)، جميعها تمثل عناصر لتجديد التأكيد على نشر الاستقرار في الجنوب.

وفي حين لم يتمكن المستوى السياسي للحلف من الاتفاق على تعريف واضح لمفهوم نشر الاستقرار، سعى المستوى العسكري في الحلف لوضع تعريف عملي له. وقد توجت هذه الجهود باعتماد مفهوم عسكري لنشر الاستقرار من قبل «اللجنة العسكرية»، وهي أعلى هيئة عسكرية في الناتو.

144 Jean-Loup Samaan, "Outflanked? NATO's Southern Hub and the Struggle for Its Middle East Strategy," The International Spectator 53, no. 4 (October 2, 2018): 58–74, https://doi.org/10.1080/03932729.2018.1527117.

145 Koehler, "Projecting Stability in Practice? NATO's New Training Mission in Iraq."

عرف هذا المفهوم الاستقرار بأنه «وضع تقوم فيه مؤسسات قادرة وموثوقة وشرعية وعاملة بشكل جيد ودولة / مجتمع مرن بتهيئة الظروف التي يتم فيها تقليل خطر اندلاع أو تصعيد أو عودة نزاع إلى مستويات مقبولة، ما يؤدي إلى بيئة أكثر أمناً وأقل تهديداً»[146].

وبالتالي يمكن تعريف «نشر الاستقرار» بأنه «مجموعة من الأنشطة العسكرية وغير العسكرية التي تؤثر على وتشكل البيئة الاستراتيجية بغرض جعل المناطق المجاورة لدول الحلف أكثر استقراراً وأماناً لدعم المصالح الاستراتيجية لحلف الناتو وجيرانه»[147] وبناءً على هذه المناقشات للمفاهيم، وضع الجانب العسكري لحلف الناتو أولويات محددة ومقاييس للنجاح لتوجيه جهود التعاون العملي.

ومع ذلك تمت على المستوى السياسي عرقلة عملية التحرك نحو وضع تعريف أوضح لنشر الاستقرار ولم يتم اعتماد المفهوم العسكري هذا من قبل «مجلس شمال الأطلسي» (إن إيه سي).

ونظراً للطابع «الدولي» و «العالمي» للسياسة الخارجية والأمنية للولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وهو الأمر الذي يزدريه ترامب ومؤيدوه، كان حلف الناتو دائماً في موقف صعب مع الرئيس الأمريكي.

وبالفعل، في حين أن النقاشات حول تقاسم الأعباء ليست جديدة على الحلف، فإن الإدارات الأمريكية السابقة لم تتساءل بشكل صريح عما إذا كان ينبغي

146 NATO Military Committee, "Draft Military Concept for Projecting Stability (MC 0655/3)," 2017, 4.

147 NATO Military Committee, 4.

على الولايات المتحدة أن تبقى في الناتو أم لا[148]، أو ما إذا كان ينبغي أم لا احترام شرط الدفاع الجماعي الذي يرتكز عليه التحالف[149].

يبدو أن الضغط على الأعضاء الأوروبيين في حلف الناتو كان له بعض الأثر. بادئ ذي بدء، في حين أن العديد من الحلفاء الأوروبيين لا يزالون لا يفون بالمتطلبات التي فرضوها على أنفسهم التي تتمثل في إنفاق ما لا يقل عن 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لبلد كل منهم على الدفاع، فإن الاتجاه نحو انخفاض الإنفاق الدفاعي الأوروبي قد أصبح مرتفعاً وهذه حقيقة لا يكل ولا يمل الأمين العام لحلف الناتو ستولتنبرج من ترديدها والتأكيد عليها[150].

فيما يتعلق بدور الناتو في الشرق الأوسط،، كان رد فعل الحلف على انتقادات ترامب المبكرة لعدم مشاركة الناتو في جهود مكافحة الإرهاب بأن انضم إلى التحالف الدولي ضد داعش في عام 2017م، وقام بتعزيز أنشطته في مجال التدريب والمساعدة في العراق بناءً على إلحاح الولايات المتحدة[151].

ولا زالت إدارة ترمب تواصل دعوة الناتو لتولي مسؤوليات أكبر في منطقة الشرق الأوسط، ففي مؤتمر ميونيخ للأمن لعام 2019م، على سبيل المثال، اقترح نائب الرئيس الأمريكي مايك بينس أن يقوم الناتو بإرسال قوات لتحل محل القوات الأمريكية التي كانت ستنسحب من سوريا[152].

ومع أن تصريحات نائب الرئيس قد تم رفضها بسرعة من قبل القادة السياسيين الآخرين، إلا أن هذا الطلب يوضح طريقة تفكير وتصور الإدارة الأمريكية لدور حلف الناتو في المنطقة.

يعتمد هذا التفكير والتصور على وجهة نظر تجاه حلف الناتو، والتحالفات بشكل عام، تستند إلى التعامل مع كل حالة بحالتها.

تطلب الولايات المتحدة زيادة مشاركة حلفائها ليس لدعم أجندة إقليمية أكبر، ولكن لتزيح عن كاهلها مهاماً تقوم بها حالياً.

هذا يعكس سوء فهم لطبيعة الناتو وكيفية عمله: يعتمد التحالف بالتحديد على النظرة الإيجابية للتعاون والشراكة، بمعنى أن يكون لمصلحة الجميع، وهذا ما تتنكر له إدارة ترامب بشدة.

وعلى هذا، سيكون الحلف قوياً فقط بقدر التزام الحلفاء الأعضاء فيه، فمن غير الواقعي افتراض أن بإمكان حلف الناتو تولي دور مهم كضامن مستقل للأمن دون قيادة أمريكية.

لا تزال السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تحت ترمب متأرجحة بين النوازع القومية والتشدد تجاه إيران، فمن جهة النزعة القومية، في حين أن حلفاء أمريكا الأوروبيين لا يعارضون بالضرورة تقليص دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وهو ما

148 Anton, "The Trump Doctrine."

149 Esther King, "Trump: Defending NATO Ally Montenegro Could Mean 'World War III,'" Politico, July 18, 2018, https://www.politico.eu/article/donad-trump-nato-montenegro-defending-could-mean-world-war-iii/.

150 Jens Stoltenberg, "NATO Secretary General Addresses Historic Joint Meeting of the United States Congress" (Speech, April 3, 2019), https://www.nato.int/cps/en/natohq/news_165249.htm.

151 Robin Emmott and Idrees Ali, "At U.S. Urging, NATO Agrees Training Mission in Iraq," Reuters World News, February 15, 2018, https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-nato/at-u-s-urging-nato-agrees-training-mission-in-iraq-idUSKCN1FZ1E5.

152 Carey and Sills, "U.S. Appeal for NATO Personnel in Syria Brushed Off by Spain."

تدعوله النزعة القومية ضمنياً، إلا أن نغمة المواجهة التي تم بها طرح هذه الفكرة في العامين الماضيين لا تترك مجالاً للتنسيق.

أما العنصر الثاني في سياسة ترامب الخارجية في الشرق الأوسط - وهو الجهود المتزايدة لمواجهة إيران وسلوكها المزعزع للاستقرار الإقليمي – فإن معظم الحلفاء الأوروبيين لا يدعمونه.

يصر الاتحاد الأوروبي والدول الحليفة للولايات المتحدة مثل فرنسا وألمانيا، كأطراف في خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي) مع إيران، على أنه يمكن التعامل بشكل أفضل مع استراتيجية إيران الإقليمية الخبيثة في إطار صفقة الاتفاق النووي أكثر مما هو ممكن من خارجه.

وبالنظر إلى هذا الخلاف الأساسي، من غير المتوقع إحراز تقدم كبير في القضايا الأوسع التي يتطلبها التنسيق ضمن إطار نهج إقليمي متكامل.

2- الوجود العسكري الأمريكي في العراق: المضامين والدلالات بالنسبة للأمن الإقليمي

أ.د علي الدين هلال [153]

ملخص:

تتناول هذه الورقة مضامين وآليات السياسة الأمريكية تجاه العراق في ظل وجود الكثير من الجدل حول تلك القضية ليس فقط ما بين بعض التيارات السياسية في العراق بل أيضاً كمحاولة لفهم تلك السياسة وخاصة في ضوء إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترمب الانسحاب من سوريا في ديسمبر 2018م، وتستهدف الورقة مناقشة قضية الوجود العسكري الأمريكي في العراق من كل جوانبها ابتداءً بتتبع تطور تلك العلاقات منذ عام 2003م وحتى الآن، مروراً بالجدل الذي أثير داخل العراق حول ذلك الوجود وانتهاءً بالتهديد الإيراني كهدف أساسي لذلك الوجود، فضلاً عن المتغيرات الإقليمية التي جعلت من ذلك الوجود ضرورة استراتيجية سواء للولايات المتحدة أو العراق، بالإضافة إلى تحليل تأثير ذلك الوجود على الأمن الإقليمي.

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية وهي:

أولاً: أن قرار الولايات المتحدة الأمريكية بالإبقاء على قوات أمريكية في دولة ما ليس بالقرار اليسير وإنما تحكمه اعتبارات عديدة، وفي حالة العراق يلاحظ وجود مصلحة مشتركة لكل من الولايات المتحدة والعراق بشأن ذلك التواجد الذي تحكمه قواعد محددة بما يحافظ على سيادة العراق.

ثانياً: بالنظر إلى التحديات الأمنية التي يواجهها العراق في الوقت الراهن من ناحية، وتنامي النفوذ الإيراني من ناحية ثانية فإنه لا مجال للحديث عن سحب القوات الأمريكية من العراق في المدى المنظور.

ثالثاً: على الرغم من أن هناك توجه لدى الإدارة الأمريكية الحالية بما يمكن تسميته «الانحسار النسبي عن أزمات الشرق الأوسط» أو بالأحرى الاعتماد على الأطراف الإقليمية لمواجهة تحديات الأمن الإقليمي فإن تنامي الدور الروسي في المنطقة العربية عموماً وفي الأزمة السورية على نحو خاص بل وتطور العلاقات الروسية-التركية جميعها تطورات تفرض تحديات أمام الاستراتيجيات الأمريكية وربما تكون سبباً لمراجعتها.

153 أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة

مقدمة

في السابع والعشرين من ديسمبر 2018م تم الاعلان عن قيام الرئيس الأمريكي دونالد ترمب بزيارة –غير مُعلنة - للقوات الأمريكية في القاعدة الجوية الأمريكية بالعراق «عين الأسد» للاحتفال معهم بأعياد الميلاد.

وكان من شأن هذه الزيارة إثارة ضجة إعلامية وسياسية واسعة في العراق وذلك لثلاثة أسباب:

الأول: ما تردد من أن السُلطات العراقية لم تكن على علم مسبقاً بهذه الزيارة، وأن الرئيس الامريكي لم يلتق برئيس الوزراء أو أي من كبار المسئولين.

والثاني: تصريح الرئيس ترمب بأن القوات الأمريكية في العراق قد يتم استخدامها لعمليات عسكرية في داخل سوريا وهذا يتعارض وسياسة الحكومة العراقية تجاه الحرب في سوريا.

والثالث: تصريح الرئيس ترمب لاحقاً في 3 أبريل2019م بشأن القاعدة الأمريكية في العراق بالقول «أحد الأسباب التي تجعلني أرغب في إبقائها هو أننا نريد مراقبة إيران على نحو ما لأن إيران تمثل مشكلة حقيقية»[154].

وقد استغلت بعض الأحزاب والقوى السياسية العراقية هذه الزيارة لتوجيه انتقادات للحكومة العراقية إلا أن رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي قال إن» السُلطات العراقية كانت على علم بالزيارة، وأن الخلاف بشأن إجراءات تنظيم لقائه مع ترمب أدى إلى إلغائه»[155].

وقد تضمنت الزيارة لقاء الرئيس الأمريكي مع القادة العسكريين الميدانيين الأمريكيين العاملين في العراق وسوريا ضمن قوات التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم «داعش»، وكان من أهم نتائج هذا اللقاء مراجعة الرئيس ترمب لقراره بشأن انسحاب القوات الأمريكية من سوريا الذي كان أعلنه في 19 ديسمبر2018م – أي قبل الزيارة بأسبوع- فبعدما أعلن أن الانتصار على «داعش» الذي لم يعد –وفقاً له- يشكل خطراً.. مشيراً إلى أن «الأرض ليست أرضنا»، وأنه قد حان الوقت لعودة الجنود إلى أرض الوطن، صرح أنه بعد الاستماع إلى القادة العسكريين في الميدان فإن لديه تقديرًا أفضل للموقف عما كان يُقدمه له المسئولون في الولايات المتحدة[156].

ومع أن هذه الورقة تركز في المقام الأول على السياسة الأمريكية تجاه العراق، فانه لا يمكن فصل هذه السياسة عن التوجهات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة ككل، تلك السيايات التي كان من أهمها الحديث عن تراجع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة العربية والشرق الأوسط وذلك لصالح آسيا وحوض الباسيفيكى وفيما سمي بسياسة

154 موقع قناة الحرة. 2019. ترامب: وجودنا في العراق مهم لمراقبة إيران. 3 فبراير. تاريخ الوصول 22 مايو، 2019. https://www.alhurra.com/a.

155 موقع إذاعة البي بي سي العربية. 2018. زيارة ترامب لقواته في العراق تثير غضب ساسة عراقيين. 27 ديسمبر. تاريخ الوصول 22 مايو، 2019. http://www.bbc.com/arabic/middleeast-46693186.

156 موقع صحيفة الشرق الأوسط. 2019. ترمب تريث في الانسحاب من سوريا بعد لقائه عسكريين في العراق. 17 يناير. تاريخ الوصول 22 مايو، 2019. https://aawsat.com/home/article/1549191

«التوجه شرقاً» Pivot to Asia التي تعود جذورها إلى عام 2012م، وذلك بسبب الصعود الاقتصادي والسياسي لآسيا بصفة عامة وفي قلبها الصين، وازدياد طموحاتها العسكرية ما يمثل تهديداً لمصالح الولايات المتحدة وحلفائها، وأيضاً بسبب ازدياد الإنتاج الأمريكي من النفط والغاز الصخريين وتراجع اعتماد الولايات المتحدة على الشرق الأوسط كمصدر للطاقة.

كذلك لا يمكن إغفال سياق الأحداث الكبرى التي شهدتها المنطقة منذ عام 2011م وحتى الآن، وصعود تنظيمات التطرف الديني والإرهاب في العديد من دول المنطقة وتأثيراتها على الأمن في العالم ككل، وتدويل عدد من الصراعات الداخلية وتحولها إلى حروب بالوكالة، وذلك إضافة إلى تعدد أشكال التدخل العسكري المباشر للدول الكبرى فيها.

وتتناول هذة الورقة المستجدات السياسية والأمنية في السياسة الأمريكية تجاه العراق في أربعة أقسام:

الأول: تطور العلاقات الأمريكية العراقية منذ عام 2003م،

والثاني: الجدل الداخلي الذي شهده العراق حول الوجود العسكري الأمريكي فيه.

والثالث: علاقة الولايات المتحدة مع إيران كأحد محددات سياستها تجاه العراق.

والرابع: المتغير الروسي وتأثيره على السياسة الأمريكية تجاه العراق.

أولًا: تطور السياسة الأمريكية تجاه العراق

احتل العراق مكانة مهمة في تطور السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية والشرق الأوسط على مدى العقود الأربعة الأخيرة 1979م- 2019م، وان كانت هذه المكانة قد تغيرت من موقع الصداقة والتعاون إلى موقع المواجهة العسكرية والعقوبات الاقتصادية.

شهدت حقبة الثمانينيات من القرن الماضي تقارباً بين الولايات المتحدة والعراق خلال سنوات الحرب العراقية الإيرانية (1980م- 1988م) فقد اعتبرت الحكومة الأمريكية هذه الحرب بمثابة تقليم لأظافر الثورة الإيرانية التي استهدفت نشر مبادئها في منطقة الخليج العربي، فأعادت العلاقات الدبلوماسية مع العراق في 1984م بعد انقطاع دام لمدة سبعة عشر عاماً.

وسرعان ما تغير الموقف ليصبح مواجهة سياسية وعسكرية عندما قام العراق بغزو الكويت في الثاني من أغسطس 1990م وضمها إلى إقليمه، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة -وأغلب دول العالم - خرقا لمبادئ القانون الدولي العام، وخطراً على استقرار النظم السياسية الصديقة في المنطقة، وتهديداً لمصالحها الاقتصادية والسياسية، وإخلالاً بتوازن القوى في منطقة الخليج العربي.

وأدى ذلك الى قيادة الولايات المتحدة لأكبر تحالف عسكري منذ الحرب الكورية في مطلع الخمسينيات، حيث استطاعت تحرير دولة الكويت في يناير 1991م، وفرضت على القوات العراقية الانسحاب واستعادت السيادة الكويتية.

ثم فرض العقوبات الاقتصادية والسياسية على الحكومة العراقية وصولاً إلى الغزو الأمريكي للعراق

في أبريل 2003م الذي كان بداية لفصل جديد في العلاقات بين البلدين[157].

قامت الولايات المتحدة بالإدارة المباشرة لشئون العراق فتم إعادة تشكيل مؤسسات الحكم [158]، وتغيرت أوزان الأحزاب والقوى السياسية في البلاد، وصدر دستور جديد في عام 2005م، وتم تنظيم أول انتخابات تشريعية لانتخاب أعضاء البرلمان في العام نفسه ولسنوات تالية اتسم الوضع الداخلي في العراق بعدم الاستقرار وظهور انقسامات بين الكتل السياسية، وقد أدى شيوع الانقسامات السياسية والمواجهات العسكرية بين الميليشيات والمجموعات المسلحة إلى أربعة تطورات:

1. اتخاذ قرارات بزيادة عدد القوات الأمريكية في العراق، وذلك تحت تأثير أفكار «المحافظين الجدد» الذين كانت لهم اليد الطولى في تحديد أولويات الإدارة الأمريكية آنذاك، مثل نشر عشرين ألف جندي وضابط أمريكي إضافي في عام 2007م، ما أدى إلى تفاقم التكلفة البشرية وارتفاع عدد القتلى والمصابين، في الوقت الذي لم يسفر عن انخفاض في حدة العنف في البلاد أو تحقيق الانضباط والاستقرار الأمني.

وعبر عن هذا المعنى جون ماكين[(159)] الذي كان أحد أقوى الشخصيات السياسية من الحزب الجمهوري في مجلس الشيوخ بقوله «...يبين لنا التاريخ أن الامريكيين لن يواصلوا تأييد أي عمل عسكري في ما وراء البحار يسقط فيه أمريكيون قتلي لفترة غير محدودة من الزمن، اللهم إلا إذا لمسوا نجاحاً... ومن ثم، حين ينفذ صبرهم، سيطالبون بأن نخرج»[160].

2. ازدياد التكلفة الاقتصادية لهذا التدخل، فقد اتخذت أبعاداً جديدة إبان الأزمة الاقتصادية التي بدأت في الولايات المتحدة ما بين عامي (2008م-2009م) واجتاحت العالم بعد ذلك.

3. إن ازدياد الانخراط الأمريكي في تفصيلات المشهد الداخلي العراقي بدا كأنه أمر لانهاية له في ظل مضامين السياسة الأمريكية في المنطقة –آنذاك- التي كانت تموج بالتغيير، ومن ثم فإن التدخل فى العراق قد أحدث ارتباكاً للاستراتيجية الامريكية فى المنطقة.

4. نتيجة للتطورات السابقة، بدأ التفكير في كيفية الانسحاب العسكري والخروج الآمن من العراق، وذلك في ضوء ما أسفرت عنه استطلاعات الرأي العام الأمريكي، وعلي سبيل المثال، ففي استطلاع للرأي العام أعلنت شبكة CNN التليفزيونية في مايو 2007م، عن نتائجه اتضح أن نسبة المؤيدين للحرب في العراق هي 34 % فقط، أما نسبة المعارضين فكانت 65 %، وكشفت استطلاعات رأي أخرى عن أن أغلبية الأمريكيين يعتقدون أن «العراق حالة ميؤوس منها « وأنه من الضروري سحب القوات الأمريكية من العراق في أسرع وقت منه.

لقد تزايدت الدعوات السياسية بضرورة وضع نهاية «للتورط العسكري الأمريكي في العراق»، واتخذت تلك الدعوات طابعاً وطنياً شارك فيه

157 أيمن نور الدين عمر. 2011. العلاقات العربية- الامريكية وانعكاساتها السياسية والعسكرية والاقتصادية 1945-2005. بيروت: مكتبة السائح.

158 جمال محمد سليم ودواليا أحمد رشدي. 2013. الطائفية والتدخل الخارجي الاحتلال الأمريكي للعراق وصعود الطائفية السياسية في الوطن العربي. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

159 حافظ ماكين على مقعده بمجلس الشيوخ من عام 1987م وحتى وفاته عام 2018م الماضي.

160 د. أحمد يوسف احمد ود نيفين مسعد. 2008. حال الامة العربية 2008-2007 :ثنائية التفتيت والاختراق. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

ممثلون عن الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

كان من بوادر هذا الاتجاه تقرير لجنة بيكر- هاملتون في عام 2006م، الذي ورد فيه أن انسحاب القوات الأمريكية يرتبط بتبلور المصالحة الوطنية في العراق ما يحقق استقراره، وأن انسحاب الوحدات المقاتلة لا يحول دون بقاء مجموعة من الخبراء والمستشارين الأمريكيين لدعم الجيش العراقي في أمور التدريب والاستخبارات، واستمرار وجود فرق « تدخل سريع» أو» فرق خاصة» للتعامل مع الأزمات والانفجارات غير المتوقعة، ولمواجهة أنشطة الجماعات الإرهابية وإيران، وتوفير الدعم الجوي واللوجستي، وتوفير الأسلحة والمعدات للجيش العراقي.

ودعا التقرير الرئيس الأمريكي الى إعلان عدم نية الولايات المتحدة في إقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق، كما حرص التقرير على تسجيل ضرورة عدم تقديم الحكومة الأمريكية التزاماً مفتوحاً ببقاء قوات أمريكية كبيرة في العراق، وأوصى بأن تنفذ الحكومة الأمريكية خططها بشأن إعادة الانتشار بغض النظر عن قيام الحكومة العراقية بتنفيذ التزاماتها، وذلك لأن احتياجات الأمن القومي الأمريكي لا ينبغي أن تكون رهينة بسلوك حكومة أخرى[161].

وفي نهاية الأمر تم توقيع اتفاقية أمنية بين الحكومتين الأمريكية والعراقية لتنظيم عملية الانسحاب الذي تم في عام 2011م.

ومع أن الظروف التي أدت إلى هذا الانسحاب كانت ملحة وواجبة، فقد خشي المسئولون الأمريكيون من التداعيات السلبية على الحالة الأمنية في العراق، وذلك لعدة عوامل:

أولها: وجود ميليشيات وتنظيمات مسلحة بعضها بقايا تنظيم «القاعدة»،والبعض الآخر مجموعات مرتبطة بإيران، أما البعض الثالث فهي مجموعات «الصحوة» في أوساط العشائر السنية.

وثانيها: احتدام الانقسامات الطائفية والمذهبية وتدهور الأوضاع المعيشية في محافظة الأنبار ذات الأغلبية السنية، والتخوف من انفجارها في شكل مواجهات مع السلطات خاصة أن تلك المحافظة لها حدود مع سورية ما يسهل نقل السلاح والذخائر إليها.

وثالثها: التدخلات الإيرانية التي هدفت إلى استغلال بيئة الانقسامات والخلافات لصالح إيران، ولم تكن تلك التخوفات مبالغا فيها، فمع نهاية عام 2012م تفاقمت حالة عدم الاستقرار الأمني في العراق.

من ناحية أخرى كان لسيطرة تنظيم «داعش» على مدينة الموصل في يونيو 2014م واحتلاله لمساحات واسعة في العراق وسوريا، وإعلانه عن قيام « الدولة الإسلامية» تأثيره على السياسة الأمريكية التي اعتبرت هذا التطور تهديداً لمصالحها في العراق والمنطقة ككل.

فقد مثل ضربة موجعة لعملية بناء الدولة العراقية الجديدة، و شكل خطراً محتملاً على الدول المجاورة وخصوصاً بعد توسع التنظيم في سوريا واتضاح وجود فروع وتنظيمات موالية له في دول أخرى، وكشف عن خلل واضح في عملية

161 James A. Baker, III, and Lee H. Hamilton, Co-Chairs. 2006. The Iraq Study Group Report. Accessed May 22, 2019. https://www.iraqsolidaridad.org/2006/docs/gei-1.pdf.

بناء قدرات الجيش العراقي وهي المهمة التي تولاها الجيش الأمريكي.

وترتب على ذلك اتباع الإدارة الأمريكية لسياستين متلازمتين:

الأولى: حشد أكبر عدد من الدول في عمل مشترك ضد «داعش»، فأعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في سبتمبر 2014م عن تكوين التحالف الدولي ضد تنظيم «داعش» في العراق وسوريا بقيادة الولايات المتحدة[162]، بمشاركة 62 دولة، منها 22 دولة تعهدت بالقيام بطلعات عسكرية جوية وتقديم مساعدات عسكرية، وتم تنفيذ مئات الطلعات الجوية التي وصل عددها إلى 26 ألف ضربة جوية في العراق وسوريا حتي أغسطس 2017م، وبلغ عدد القوات التابعة لدول التحالف في العراق حوالي 9000 جندي وضابط في التاريخ نفسه[163].

والثانية، توجيه الدعم العسكري للجيش العراقي، فتم تقديم مساعدات عسكرية مباشرة بناءً على طلب الحكومة العراقية وفقا لاتفاقية الشراكة الاستراتيجية، ومن ذلك الموافقة على إرسال عدد 300 مستشار عسكري في العراق في يونيو 2014م لتدريب القوات العراقية، وإرسال 200 فرد في يونيو من العام نفسه لحماية السفارة الأمريكية ومطار بغداد الدولي، وإرسال طائرات هليكوبتر لنقل الضباط والجنود الأمريكيين وطائرات بدون طيار لأغراض التجسس وجمع المعلومات.

ومع ازدياد الأعمال القتالية ضد «داعش»، ارتفع عدد المستشارين والضباط والجنود من الوحدات الخاصة.

وفي سبتمبر 2014م، أعلنت إدارة الرئيس باراك أوباما عن استراتيجيتها لمحاربة «داعش» في سوريا والعراق والتي تضمنت توسيع الضربات الجوية لمواقع «داعش»، ودعم القوات العراقية والكردية بالتجهيزات والتدريب والمعلومات، والعمل على الحيلولة دون قيام «داعش» بعمليات إرهابية جديدة، وتقديم المساعدة الإنسانية للمتضررين من العمليات العسكرية.

الجدير بالملاحظة، أن الطلعات الجوية للولايات المتحدة ودول التحالف ضد «داعش» لم يترتب عليها تراجع نفوذ التنظيم أو انسحابه من بعض المناطق التي سيطر عليها، أو تدمير قدرته القتالية والتكنولوجية على نحو محسوس، ما أدى إلى تزايد الشكوك حول كفاءة تلك الطلعات، واتجه التفكير نحو ضرورة التركيز على بناء القدرات العسكرية البرية لتحرير الأراضي من سيطرة «داعش»، وضرورة وجود عسكري أمريكي أكبر على الأرض.

فطلب الرئيس أوباما من الكونجرس في يناير 2015م، الموافقة علي نشر قوات أمريكية خاصة لدعم الجيش العراقي في استعادة الأراضي التي سيطر عليها «داعش»، وتأمين العاصمة بغداد، والقيام بعمليات نوعية لاستهداف قيادات التنظيم الإرهابي.

وعلى مدى عام، تم إرسال قرابة خمسة آلاف جندي وضابط للمشاركة في العملية العسكرية المرتقبة.

تمكن الجيش العراقي والقوات الأمنية و«الحشد

162 يقترح بعض الباحثين أن التعبير الادق من الناحية العلمية هو « الائتلاف الدولي»، وذلك وفقا لطبيعة العلاقة بين الدول المشاركة، ومستوى التماسك، وطبيعة الصلاحيات، ودرجة التجانس في طبيعة الانظمة والالتزامات،د مصطفى علوي. 2015. الحرب على

163 دنهى بكر. 2017. فاعلية التحالف الدولى لمحاربة «داعش». 1 أكتوبر. تاريخ الوصول 22 مايو, 2019. http:// www.siyassa.org.eg/News/15308.aspx.

الشعبي» وقوات البشمركة الكردية بدعم جوي من التحالف الدولي بإطلاق عملية عسكرية شاملة في أول مارس 2015م، بهدف تحرير الأراضي التي سيطر عليها «داعش»، فتم تحرير مدينة تكريت عاصمة محافظة صلاح الدين ذات الموقع الاستراتيجي المهم في الحادي والثلاثين من الشهر ذاته.

وكانت المعركة الكبرى هي تحرير مدينة الموصل وهي ثاني أكبر مدينة عراقية من حيث عدد السكان، فبدأت المعركة في 17 أكتوبر 2016م، واستمرت تسعة أشهر حتي إعلان رئيس الوزراء حيدر العبادي النصر في يوليو 2017م.

وحتى بعد تحرير الأراضي العراقية، استمرت النظرة الأمريكية لخطر التنظيمات الإرهابية في عهد إدارة الرئيس ترمب، فسجلت وثيقة الأمن القومي للولايات المتحدة الصادرة في ديسمبر 2017م أن المنظمات الارهابية الجهادية تشكل أخطر تهديد للأمة الأمريكية وأسلوب حياتها، وأن الهزيمة العسكرية لتنظيمي داعش والقاعدة في سوريا والعراق لا يعني انتهاء التهديد الموجه إلى الولايات المتحدة، إذ يمكن للعناصر الإرهابية أن تعيد تنظيم صفوفها، وأن تدبر عمليات إرهابية تستهدف المصالح الأمريكية في العراق[164].

ووفقا للرئيس ترمب فإن العراق يتمتع بموقع مهم في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بحكم موقعه الجغرافي وثقله البشري والاقتصادي، وإمكانية قيامه بدور في احتواء النفوذ الإيراني، ودعم استقرار منطقة الخليج العربي، وأن إدارة الرئيس بوش أخطأت في سياستها تجاه العراق وذلك لأن الولايات المتحدة لم تستفد اقتصادياً ولم يصبح لها موقع متميز في صناعة النفط العراقية، وأن إدارة الرئيس أوباما أخطأت بسحب القوات الأمريكية من العراق تاركة إياه فريسة سهلة للنفوذ الإيراني.

لذلك، فقد قامت إدارة الرئيس ترمب بزيادة عدد القوات الأمريكية، وذلك بنقل بعض الفرق من سوريا والكويت إلى العراق، وإعادة نشرها في حوالي عشر قواعد أمريكية، أهمها « عين الأسد « بمحافظة الأنبار، و» القيارة» في مدينة الموصل، و»بلد الجوية» في محافظة صلاح الدين، و»الحرية» في مدينة كركوك، و»حرير» في مدينة إربيل، وقواعد أخرى في السليمانية وحلبجة ودهوك، إضافة إلى القواعد الموجودة في العاصمة كالقاعدة الجوية في معسكر التاجي شمال بغداد، وقاعدة في مطار بغداد وأخرى في المنطقة الدولية (الخضراء).

وربط ترمب بين إعادة انتشار القوات الأمريكية في العراق، وقيامها بمهمة إضافية وهى مراقبة إيران[165].

ثانيًا: الجدل بشأن الوجود العسكري الأمريكي في العراق

في 3 فبراير 2019م، أعرب الرئيس ترمب عن رغبته في الإبقاء على قاعدة عسكرية أمريكية في العراق، وذلك لهدفين هما: محاربة تنظيم الدولة الاسلامية ومراقبة إيران.

وقال «كل ما أريده أن يكون بإمكاني المراقبة...لدينا

164 دمحمد كمال. 2018. ترامب ومستقبل النظام الدولى. 30 ديسمبر. تاريخ الوصول 22 مايو, 2019. .http://www siyassa.org.eg/News/17815.aspx

165 دسليم الديلمي. 2019. الانسحاب الأمريكى من سوريا

قاعدة عسكرية رائعة وغالية التكلفة في العراق، وهى مناسبة للغاية لمراقبة الوضع في جميع أجزاء منطقة الشرق الأوسط المضطربة، وهذا أفضل من الانسحاب.»، وقد أ ثار هذا التصريح ردود فعل متباينة بين الأحزاب والقوى السياسية وفي داخل البرلمان،فقد قال رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي أن «القوات الأميركية بالعراق توفر غطاءً سياسياً في مواجهة التدخلات الخارجية»[166].

وأكد الرئيس العراقي برهم صالح على «وجود توافق عام على أن العراق بحاجة إلى تعاون مستمر مع القوات الأميركية مادام الأمر ضرورياً»[167]، وصرح لاحقًا أن القوات الأمريكية قد جاءت بطلب عراقي وأن استمرار وجودها تحركه مصلحة العراق [168] أما رئيس الوزراء العراقي عادل عبد المهدي فقد أكد أن العراق في حاجة للدعم العسكري الأمريكي للاستمرار في محاربة «داعش»، ووفقًا له فإن «التنظيم قد هُزم عسكرياً لكن المهمة لم تنته بعد».

ويلاحظ أن البرلمان العراقي كان هو الساحة الرئيسية للتعبيرعن أصوات المنتقدين لاستمراروجود القوات الأمريكية، وبعيداً عن الخوض في تفاصيل ذلك الجدل ما بين مؤيد ومعارض لوجود القوات الأمريكية في العراق حيث لوحظ وجود مبالغات من جانب المنتقدين لذلك الوجود بشأن أعداد القوات ومهامها، فضلاً عن مسؤولية استقدام تلك القوات إلا أن الأمر المهم هو أن الأجهزة الأمنية العراقية أحاطت نواب البرلمان علماً بخطورة الانزلاق في مناقشة هذا الأمر، وأن الانسحاب الأمريكي السريع يمثل خطراً مباشراً على أمن العراق وسلامته نظرًا لاستمرار تهديدات «داعش» والتنظيمات الإرهابية وعدم جاهزية القوات العراقية بمفردها للتعامل معها.

وقد كان واضحاً أن التيارين، المؤيد والمعارض للوجود الأمريكي في العراق كان يحاول إلقاء المسؤولية على الطرف الآخر بشأن مسؤولية استقدام تلك القوات إلا أن الطرفين قد تناسيا حقيقة مهمة للغاية وهي أن زيادة عدد تلك القوات الأمريكية جاء في ظروف سيطرة «داعش» على الموصل وعدم قدرة قوات الأمن العراقية مواجهة ذلك التنظيم.

وفي مواجهة هذا الجدل، تمثل الموقف الأمريكي في التأكيد على سيادة العراق ومؤسساته الديمقراطية، واستمرار الدعم العسكري له، وتصفية ما تبقى من جيوب «داعش» وأية تنظيمات إرهابية أخرى، ومواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية وذلك في إطار اتفاقية الشراكة الثنائية الطويلة الأمد المدعومة باتفاق الإطار الاستراتيجي بين البلدين[169].

وكان من مظاهر هذا الموقف، زيارة وزير الخارجية

166 حمزة مصطفى. 2017. البرلمان العراقي يبحث خريطة طريق للتعامل مع الوجود الأميركي. 10 فبراير. تاريخ الوصول 22 مايو, 2019. https://aawsat.com/home/article/15841362/

إيلي يوسف. 2019. الحلبوسي لـ«الشرق الأوسط»: القوات الأميركية في العراق توفر غطاء سياسياً في مواجهة التدخلات الخارجية. 31 مارس. تاريخ الوصول 22 مايو, 2019. https://aawsat.com/home/article/1658311

167 حمزة مصطفى 2017. كتل برلمانية شيعية تستعجل تقديم قانون إخراج القوات الأميركية من العراق. 1 إبريل. تاريخ الوصول 22 مايو, 2019. https://aawsat.com/home/article/1659421

168 سان شربل. 2019. برهم صالح لـ«الشرق الأوسط»: الأميركيون جاءوا بطلب عراقي وبلا قواعد. 2 إبريل. تاريخ الوصول 22 إبريل, 2019. https://aawsat.com/home/article/1660931 -

169 من الناحية التاريخية، كانت اول اتفاقية للأمن المتبادل بين الولايات المتحدة والعراق في 1954م، والتي أقرت تزويد العراق بالسلاح الامريكي.

الأمريكي مايك بومبيو إلى العراق في يناير 2019م ضمن جولته بالمنطقة، التقى فيها برؤساء الدولة والحكومة والبرلمان[170].

وفي محطته التالية وهي مصر، ذكر بومبيو في خطابه أمام الجامعة الأمريكية بالقاهرة في 10 يناير2019م أن «العراقيين لن يقبلوا بعد الآن بأن تقودهم الميليشيات».

وفي الثاني عشر من فبراير 2019م، قام باتريك شاناهان القائم بأعمال وزير الدفاع بزيارة مماثلة للعراق وقال خلال مؤتمر صحفي«أوضحت تماماً أننا نعترف بسيادتهم وتركيزهم على الاستقلال وأننا موجودون هناك بناءً على دعوة الحكومة»[171].

ثالثاً: النفوذ الإيراني في العراق

لا يمكن فهم السياسة الأمريكية تجاه العراق دون الأخذ في الاعتبار العلاقات العدائية بين الولايات المتحدة وإيران على مدى سنوات طويلة، فمنذ اقتحام السفارة الأمريكية في طهران في عام 1979م، إلى قرارات الرئيس دونالد ترمب بفرض عقوبات صارمة على إيران في عامي 2018م-2019م كان الصدام هو السمة الرئيسة للعلاقة، وكان سعي إيران للتأثيرعلى التطورات الداخلية في العراق أحد محددات هذا الصدام[172].

ومع ذلك فقد قدم الغزو الأمريكي للعراق في 2003م هدية ثمينة لإيران، فقد أسقط النظام الذي حارب إيران لمدة ثماني سنوات، وشكل منافساً إقليمياً لها على النفوذ وحد من تطلعات الهيمنة الفارسية.

وعلى الرغم من سعي إيران للتأثيرعلى التطورات الداخلية في العراق فإن ذلك قد اصطدم بعدة عقبات:

أولها، استمرار الوجود العسكري الأمريكي، وتطور العلاقات الأمريكية العراقية واستجابة الحكومة العراقية للتعاون مع الولايات المتحدة التي طالبت بضرورة تفتيش الطائرات الإيرانية المتجهة إلى سوريا للتأكد من عدم استخدامها لنقل السلاح، وهو ما قام به العراق بالفعل في أكتوبر 2012م.

وثانيها، رفض قطاعات مهمة في العراق محاولات إيران التأثير على القضايا الداخلية في العراق، خاصة في ظل تصريحات قاسم سليماني في ندوة بطهران في 18 يناير 2012م، التي ذكر فيها أن «إيران حاضرة في الجنوب اللبناني والعراق، وأن هذين البلدين يخضعان بشكل أو بآخر لإرادة طهران وأفكارها»[173].

وثالثها، أنه بالرغم من وجود علاقات بين إيران والعراق فإن الأخيرتنامت لديه مخاوف من أن يتأثر

170 حمزة مصطفى. 2019. بومبيو يشدد في العراق على «الشراكة الاستراتيجية». 10 يناير. تاريخ الوصول 22 مايو, 2019. https://aawsat.com/home/article/1539711

171 موقع العربية نت. 2019. وزير دفاع أميركا: نحترم سيادة العراق ونعرف دورنا هناك. 13 فبراير. تاريخ الوصول 29 مايو, 2019. https://www.alarabiya.net/ar/arab-and-

172 من المفارقات التاريخية انه رغم العداء الامريكي الايراني، فان الغزو الامريكي للعراق بما ادى اليه من تحلل لأبنية السلطة، وايجاد فراغ سياسي وامني مروع اوجد الفرصة لايران لتوسيع نفوذها في العراق.

173 د. أحمد يوسف احمد ود نيفين مسعد. 2008. حال الامة العربية 2007-2008 :ثنائية التفتيت والاختراق.،مرجع سابق

بالعقوبات التي سوف تفرضها الولايات المتحدة على إيران.

وبوجه عام، لا يمكن فهم سلوك إدارة الرئيس ترمب تجاه إيران بعيداً عن الإدراك الأمريكي للتهديد الذي تمثله إيران، الذي تضمنته بوضوح وثيقة الأمن القومي للولايات المتحدة الصادرة في ديسمبر 2017م التي يظهر فيها اسم إيران كمصدر للتهديد في أكثر من موقع، وتصفها بأنها» ديكتاتورية عازمة على زعزعة الاستقرار الإقليمي، وتهديد الأمريكيين، وحلفاء الولايات المتحدة»، كما تصفها بأنها إحدى الدول المارقة التي«تنتهك جميع مبادئ الدول الحرة والحضارة.»

وأشارت الوثيقة إلى أن الولايات المتحدة تنشر قواعد صواريخها في العالم ما يستهدف إيران وكوريا الشمالية[174].

وقد انعكس تطور علاقات العراق بكل من إيران والولايات المتحدة إلى أنها أصبحت ساحة للتجاذبات السياسية بين البلدين بشكل واضح في مطلع عام 2019م، وسعى كُل منهما إلى توظيف مصادر قوته لتحجيم وجود الطرف الآخر على النحو الذي سبق شرحه.

فاستغلت إيران إعلان أن القواعد الأمريكية في العراق تقوم بمهمة مراقبتها فقامت بتحريض بعض والقوى العراقية لإثارة صخب سياسي حول هذا الأمر، وتأليب الرأي العام العراقي ضد الوجود الأمريكي، بل وصل الأمر لمحاولة بعض عناصر الميليشيات المسلحة الاعتداء على قاعدة «عين الأسد».

وتأسيساً على ما سبق فقد واصلت الولايات المتحدة ممارسة الضغوط على إيران والعمل مع العراق للحد من التأثير الإيراني، خصوصا بعد إعلانها انتهاء موعد الرُخصة التي منحتها لثمانية دول لشراء النفط الإيراني في الثاني من مايو 2019م، وتصنيف الحرس الثوري الإيراني كمنظمة إرهابية وفي شهر مايو 2019م أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية قراراها بتدعيم الوجود العسكري في المنطقة بإرسال حاملة الطائرات إبراهام لنكولن إلى مياه الخليج، وعدد من الطائرات العملاقة ب-52 إلى قاعدة عسكرية بقطر.

وصرح المسؤولون الأمريكيون بأن أي اعتداء على المصالح أو القوات الأمريكية في العراق أو أي من الدول الحليفة للولايات المتحدة سوف تعتبر الحكومة الإيرانية مسؤولة عنه، وسوف تتصرف وفقاً لذلك.

وذكر جون بولتون مستشار الأمن القومي في السادس من مايو 2019م مايو أن «الولايات المتحدة الأمريكية لا تسعى إلى حرب مع النظام الإيراني في الوقت الراهن، لكنها مستعدة تماماً للرد على أي هجوم سواء من وكلاء إيران أو من الحرس الثوري أو القوات النظامية الإيرانية» وتنبع أهمية هذا التصريح في أنه حمَّل إيران المسئولية عن سلوك حلفائها في المنطقة.

وخلاصة تلك النقطة هي أن الولايات المتحدة تدرك أن العراق هو أحد ساحات المواجهة الرئيسية مع إيران- إن لم يكن الساحة الأولى- بحكم الجوار الجغرافي المباشر، وإمكانية استغلال الأراضي العراقية للإضرار بالمصالح الأمريكية من خلال

174 د. محمد كمال، مرجع سابق، ص 90

الوكلاء والحلفاء[175].

وتدرك أيضاً أن العراق يمثل– وفقا لتعبير أحد الباحثين العراقيين- « الرئة الرئيسية والأساسية للاقتصاد الإيراني المنهك والمحاصر « فهو مصدر للعملات الصعبة، ومستورد للبضائع والسلع والكهرباء والغاز. لذلك، فقد سعت الولايات المتحدة لإيجاد بدائل أخرى للاحتياجات العراقية من الدول العربية[176]، كما قامت بشن حملات إعلامية لإيضاح مؤشرات التغلغل الإيراني في الاقتصاد العراقي.

وقد جاءت الزيارة المفاجئة والقصيرة لوزير الخارجية الامريكي مايك بومبيو إلى العراق في السابع من مايو 2019م، التقى فيها رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء مؤشراً على أهمية الدور العراقي، فأشار في تصريحاته إلى أن هدف الزيارة هو» طمأنة العراقيين « وقال» نقف مستعدين لضمان أن العراق دولة مستقلة ذات سيادة»، وأنه « أراد مساعدتهم على أن يكونوا أقل اعتماداً على صفقات الطاقة مع إيران».

وإزاء تلك التجاذبات والضغوط المتعاكسة على العراق, تمثلت التصريحات الرسمية العراقية في أن العراق لا ينحاز إلى أي من الأطراف، وأنه يتعامل مع كل منها وفقا لمصلحته ومقتضيات أمنه وسلامته[177].

رابعاً: المتغير الروسي وتأثيره على سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق

على الرغم من أن اهتمام الولايات المتحدة بالعراق يتأسس على مصالح مشتركة بين الجانبين من ناحية ومواجهة النفوذ الإيراني من ناحية ثانية فإنه لايمكن إغفال المتغير الروسي وتأثيره على الوجود الأمريكي في العراق، حيث أدى التدخل العسكري الروسي في سوريا إلى تغيير موازين القوى على الأرض لصالح النظام الحاكم، ودعم من ذلك مشاركة مجموعات من الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني، ما أدى إلى تحقيق انتصارات متتالية للنظام ضد خصومه.

ووظفت روسيا الواقع العسكري الجديد من أجل إيجاد مسارات سياسية ودبلوماسية يكون لها فيها قدرة أكبر على التوجيه والتأثير.

فدعت في ديسمبر 2016م إلى اجتماع بين وزراء خارجية روسيا وتركيا وإيران وصدر عنه « إعلان موسكو» الذي اعتبرته بمثابة خارطة طريق لتسوية الأزمة، وتعهدت فيه الدول الثلاث بضمان تنفيذ الاتفاق الذي تتوصل إليه الحكومة السورية مع قوى المعارضة.

واستمرت الجهود الدبلوماسية الروسية في شكل اجتماعات الآستانة عاصمة كازخستان التي انعقدت دورتها الأولى في يناير 2017م، تتالت دوراتها التي أسفرت عن اتفاق بإنشاء أربع مناطق آمنة (مناطق خفض التصعيد) في سوريا، وانعقدت الدورة الثانية عشرة من اجتماعات الآستانة في إبريل 2019م.

175 International crisis group, 2019. Iraq likely theatre if US, Iran tensions worsen. 16 january. Accessed May 23, 2019. http://www.jordantimes.com/news/region/iraq-likely-theatre-if-us-iran-tensions-worsen

176 د. سليم الدليمي، مرجع سابق، ص 183

177 لم يشارك العراق في مؤتمر وارسو الذي انعقد في فبراير 2019 بدعوة من الولايات المتحدة لحشد الجهد الدولي ضد ايران

ومن المهم الإشارة إلى أن تنامي الدور الروسي قد تجاوز المسألة السورية حيث أضحى لروسيا علاقات متميزة مع كل من إيران و تركيا.

فبالنسبة إلى إيران، تنامى التعاون بين البلدين وخاصة في أعقاب اجتماع الرئيسين فلاديمير بوتين وحسن روحاني في العاصمة القيرقيزية بشكيك في 12 سبتمبر 2013م، ثم زيارة وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف إلى إيران في 13 ديسمبر من العام نفسه، فلقاء الرئيسين مرة ثانية في» استراخان» في 2014م. وعكست تلك اللقاءات تقارب وجهات النظر بين البلدين في دعم النظام السوري والتأكيد على وحدتها وسيادتها، ورفض التدخلات الخارجية فيها.

واستخدمت روسيا حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن للحيلولة دون إصدار قرارات تعطى شرعية دولية لمثل تللك التدخلات، مؤكدًة أن جوهر الصراع المسلح في سوريا هو ضد تنظيمات متطرفة إرهابية ممولة ومدعومة من الخارج، وأنه من الضروري التعاون بين البلدين في كل المجالات لتحقيق هذا الهدف.

وفي سبتمبر 2015م، تم الإعلان عن التعاون الاستخباراتي بين روسيا وإيران والعراق وسوريا، وقد استمر التعاون والتنسيق بين روسيا وإيران خلال السنوات التالية، وانتقدت روسيا القرار الأمريكي بالانسحاب من الاتفاق النووي في مايو 2018م، كما انتقدت العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران، ورفضت استخدام نفوذها لإقناع إيران بالانسحاب من سوريا، وصرح الرئيس فلاديمير بوتين في مؤتمر فالداي في 18 أكتوبر 2018م، بأن «هذا الأمر ليس مهمتنا»[178].

وبالنسبة إلى تركيا: فقد تحولت العلاقة معها من حالة التوتر الذي بلغ ذروته في 24 نوفمبر 2015 بإسقاط سلاح الجو التركي طائرة روسية بدعوى انتهاكها المجال الإقليمي لها، وفرض روسيا عقوبات شديدة عليها، فقد تحسنت العلاقات تدريجيا بسبب أربعة عوامل:

أولها، تطلع القيادة التركية لتوسيع دائرة حركتها الدولية خارج التحالف الغربي وحلف شمال الأطلسي»الناتو».

ثانيها، موقف روسيا الحاسم ضد محاولة الانقلاب العسكري في تركيا في 2016م، مقارنة بالمواقف التي تبنتها دول حلف الناتو.

وثالثها، ازدياد الخلافات بين تركيا والولايات المتحدة حول عدد من الموضوعات منها : غموض الموقف الأمريكي تجاه محاولة الانقلاب ورفضها تسليم فتح الله جولن الذي تتهمه تركيا بالتحريض عليه، ورفض تركيا لوجود عسكري كردي في مناطق الحدود بين البلدين، وإثارة الانتقادات الأمريكية لانتهاكات حقوق الإنسان في تركيا.

ورابعها، إدراك روسيا لأهمية دور تركيا في التأثير على الجماعات المسلحة في سوريا وإقناعها بالدخول في عملية سياسية.

وقد شهد العامان 2017م-2018م تطوراً

178 مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. 2018. التقرير الاستراتيجي العربي. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

نوعياً في علاقة تركيا اقتراباً من روسيا وابتعاداً عن الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي»الناتو» فبالنسبة **للعلاقة مع روسيا**، بلغ التعاون مرحلة جديدة بإعلان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في 22 سبتمبر 2017م، التعاقد لشراء منظومة صواريخ أرض –جو S-400، وذلك بعد اتهام أنقرة الولايات المتحدة وحلف الناتو بعدم تزويدها بمنظومة الدفاع الصاروخي ضد الطائرات، ورفض الولايات المتحدة بيع طائرات بدون طيار لها، وتعليق ألمانيا تصدير بعض الأسلحة المتقدمة إليها[179].

وانتقدت الولايات المتحدة صفقة الصواريخ التركية مع روسيا وهددت بتعطيل صفقة الطائرات المقاتلة من طراز فانتوم -35 مع تركيا.

أما بالنسبة **للعلاقة مع الولايات المتحدة**، فقد أصابها المزيد من التدهور، ما حدا بالولايات المتحدة في عام 2018م إلى فرض عقوبات اقتصادية على تركيا، التي وصفها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بأنها» حرب اقتصادية»، ودعا مواطنيه إلى مقاطعة المنتجات الإلكترونية الأمريكية[180] وفي مايو 2019م، ظهر عاملان إضافيان للتوتر، الأول هو رفض الرئيس أردوغان وحزب العدالة والتنمية الحاكم لنتائج الانتخابات على منصب عُمدة اسطنبول التي خسر فيها مُرشح الحزب لصالح مرشح حزب الشعب الجمهوري، حيث قررت اللجنة المشرفة على الانتخابات إعادتها في شهر يونيو 2019م. والثاني إعراب وزارة الخارجية الأمريكية عن قلقها بشأن قيام تركيا بأعمال التنقيب عن الغاز في البحر الأبيض المتوسط في داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص، وهو الموقف نفسه الذي تبنته مصر واليونان والاتحاد الأوروبي.

وهكذا، ففي عام 2018م، أصبحت روسيا فاعلاً أساسياً – إن لم يكن الفاعل الأساسي- في تطورات الحرب في سوريا وتفاعلاتها، وإذا اكتمل تنفيذ قرار الرئيس ترمب بانسحاب القوات الأمريكية من سوريا فإن الدور الروسي سوف يكون بلا منافس، واستطاعت أن تدير شبكة معقدة من التفاعلات مع أطراف إقليمية متنافسة أو متصارعة وتسعى لتحقيق أهداف مختلفة وأن ترتب علاقاتها مع كل طرف دون أن يكون من شأن ذلك معاداة الأطراف الأخرى.

خامساً: دلالات الوجود العسكري الأمريكي في العراق بالنسبة للأمن الإقليمي:

مع أن جل هذه الورقة كان مسألة الوجود العسكري الأمريكي في العراق، فان الموضوع يثير تساؤلاً أكبر مفاده: ما هي دلالات ذلك بالنسبة للأمن الإقليمي؟ وخاصة في ظل الوجود الروسي في سوريا؟ وهل نحن بصدد واقع تفاعلات إقليمية – دولية جديدة؟ وإن كان ذلك صحيحاً، فما هو تأثير هذا التطور على وضعية الأمن الاقليمي وعلاقته مع الأمن الدولي؟ ويثار هذا التساؤل المركزي ليس فقط بالنسبة للأزمات الساخنة التي تشهدها المنطقة في الأشهر الأولى من عام 2019م، وإنما على

179 لواء دكتور حسام أنور. 2018. منظومة التسليح التركية بين الطموح التركي وقيود حلف الناتو

180 أميرة البربري. 2018. الاقتصاد والسياسة في التوتر التركي

معادلة توازن القوة وتوازن المصالح اللذين سوف يشهدهما الأمن الإقليمي مستقبلاً.

إن هذه التساؤلات ليست مستقلة أو منفصلة عن بعضها البعض، فهي جميعا تتعلق بأمور متصلة ومتداخلة فيما بينها، ولا يمكن الفصل بينها سوى لأغراض البحث والتحليل النظري.

ويعني ذلك: من ناحية أولى، أنهت الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية ابتداءً من عام 2011م التي اتسمت بطابعها العابر لحدود الدولة والإقليم التمييز بين ثلاثة مستويات من الأمن وهي الأمن الوطني والأمن الإقليمي والأمن العالمي، وإزالة ما تبقى من حدود كانت موجودة بينها.

ومن ناحية ثانية، فإن دخول القوى الكبرى بأشكال مباشرة وغير مباشرة على خط النزاعات السياسية والصراعات المسلحة الدائرة في الإقليم (الولايات المتحدة في العراق وروسيا في سوريا) يمثل توجهاً قد يكون منطلقاً لعملية تقسيم النفوذ بينهما، أو منطلقا لإدارة الصراعات على مدى زمني بعيد دون وجود أفق قريب لحلها.

ومع أنه من الصحيح أن تلك الصراعات لاتزال تدور ضمن نطاق سيطرة القوتين الكبيريين، إلا أن ذلك لايحول دون إمكانية تطورها في اتجاه يتعارض بشكل أساسي مع مصالح إحديها وشركائهما الإقليميين، ما قد يستدعي التدخل العسكري من جانبهما، وهو الأمر الذي سوف يسفر عن واقع إقليمي أكثر تعقيداً.

وواقع الأمر، أن الأمن الإقليمي يشهد حالة من التفاعلات شديدة التعقيد والتداخل بين الأجندات المختلفة ما يتطلب من الدول العربية المحورية العمل على مسارين متوازيين :

الأول، إعادة بناء الوحدات المكونة لهذا الأمن وتطوير مؤسساتها وقدراتها العسكرية والأمنية على النحو الذي يجعلها تقوم بدور أكثر إيجابية وفاعلية في حفظ الأمن الاقليمي.

والثاني، فحص ودراسة الصيغ المطروحة لتحقيق ذلك الأمن مع التركيز على نقاط الاتفاق والتقاطع مع الأطر التنظيمية القائمة مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية، والوصول الى آلية تتوسط وتدير العلاقات المتزايدة بين الأمن الوطني والأمن الدولي، وأن تحقق توازن القوى والمصالح وهو المتطلب الأساسي لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين.

إن هذا التحليل يقود إلى إثارة ثلاث نقاط مهمة تتعلق بمفهوم الأمن الإقليمي والعوامل المؤثرة عليه.

أولها، العلاقة بين الأمن الدولي أو العالمي والأمن الإقليمي وأنماط التفاعل والتأثيرات المتبادلة بينهما، فإذا كان من المألوف والمسلم به أن الصراع بين الدول الكبرى يؤثر بشكل مباشر على الصراعات الإقليمية، فإنه في ظل الأزمات الإقليمية المزمنة في المنطقة العربية والشرق الأوسط يمكن أن تؤثر تفاعلات الأمن الإقليمي وتداعياته على الأمن الدولي.

حدث هذا في منطقتنا مرتين، ففي خمسينيات القرن الماضي وفي أعقاب تأميم الحكومة المصرية لشركة قناة السويس في يوليو 1956م، والعدوان الثلاثي علي مصر في 29 أكتوبر من العام نفسه أدت التطورات الاقليمية إلى مواجهة سياسية بين الاتحاد السوفيتي والغرب وإلى « شقاق» في داخل المعسكر الغربي بين الولايات المتحدة وكل من بريطانيا وفرنسا.

وفي الستينيات، أدى تصاعد الصراع العربي الاسرائيلي، وما ترتب على حرب 1967م إلى ازدياد شعور كل من الولايات المتحدة وروسيا بضرورة وضع قواعد تمنع «التورط» في هذا الصراع وكان ذلك بداية سياسة «الوفاق» بين البلدين.

وفى الوقت الحاضر، فإن أوضاع المنطقة قد أتاحت الفرصة لعودة النفوذ الروسي وإلى ازدياد علاقات روسيا بكل دول المنطقة تقريباً، وكذا إلى توثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية لدول المنطقة مع الصين.

أصبحت العلاقة بين الأمن الإقليمي والأمن العالمي أكثر تداخلاً وكل منهما يؤثر في الآخر، ويمكن لتحولات الأمن الاقليمي أن تؤثر على عملية إعادة توزيع القوة والنفوذ على مستوى قمة العالم.

وثانيها، أن قدرة الدول الكبرى على ضبط التفاعلات الإقليمية في مناطق الصراعات المسلحة تضعف بسبب اختلاف طبيعة الصراعات ونوعية أطرافها، فقد أدى ازدياد عدد ودور الفاعلين من غير الدولnon- state actors كالميليشيات العسكرية والتنظيمات المتطرفة التي تستخدم العنف والإرهاب، وازدياد عدد الدول التي تقوم بتدعيمها إلى «تآكل « قدرة الدول الكبرى على الضبط والتوجيه.

في وقت مضى، كانت الدول الكبرى تضبط الصراعات الاقليمية من خلال التحكم في صفقات التسليح والمعونات الاقتصادية والتأييد الدبلوماسي في المحافل الدولية، ولم تعد تلك الأدوات ذات جدوى في حالة الحروب غير المتماثلة والحروب بالوكالة التي تتعدد فيها الأطراف المسلحة على الأرض والدول الكبري والاقليمية الداعمة والممولة والتي تختلف أولوياتها وتوجهاتها.

وثالثها، أنه في ظل الظروف الراهنة، فإن الأمن الإقليمي لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن الأمن الدولي وسياسات الدول الكبرى في المنطقة، كما أنه لا يمكن للقوى الكبرى أن تفرض هيكلا للأمن الإقليمي في غياب التوافق بين الدول المحورية في الإقليم حول مفهوم الأمن ومصادرتهديده وبدون أن يتوفر لديها القدرات اللازمة لتحقيقه.

وأصبحت مسئولية الأمن الإقليمي مزدوجة تشترك فيها الأطراف الاقليمية والدولية.

وجميع هذه النقاط مهمة وترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستجدات السياسة الأمريكية ليس تجاه العراق فحسب وإنما إزاء منطقة الخليج العربي والدول العربية والشرق الأوسط.

الخاتمة

تناولت هذة الورقة تطور الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق وذلك في تفاعلها مع السياسة الإيرانية وتمدد نفوذها الاقليمي من ناحية وعودة الحضور الروسي بشكل مؤثر في المنطقة وعلى نحو خاص في سوريا من ناحية أخرى.

وشمل ذلك دراسة أهداف الاستراتيجية الأمريكية وهى مكافحة الإرهاب، ودعم الأمن الاقليمي، وحماية الدول الحليفة والصديقة.

كما تناولت حصيلة تأثيرات السياسات الأمريكية والروسية والإيرانية على الوضع في العراق وخصوصاً بعد التصعيد السياسي والعسكري الذي شهدته المنطقة منذ إعلان الولايات المتحدة انسحابها من الاتفاق النووي مع إيران في مايو 2018م وبروز العراق كساحة تجاذب ومواجهة.

وقد خلصت الورقة إلى خمس نتائج أساسية:

1- أنه بغض النظر عن طبيعة الوجود العسكري الأمريكي في العراق والجدل الذي أثير بشأنه فإنه يحقق مصلحة استراتيجية لطرفيه، فالولايات المتحدة -وبالرغم من التغير الذي لحق باستراتيجياتها العسكرية في الخارج فإن ذلك لايعني إنهاء وجودها العسكري في دول لها أهمية بالنسبة للمصالح الأمريكية على غرار العراق أخذاً في الاعتبار قرار الرئيس ترمب بالانسحاب من سوريا.

وبالنسبة للعراق، فإنه في ظل التحديات الأمنية التى تتمثل فى تهديدات التنظيمات الإرهابية في الداخل والتوترات التوترات الإقليمية فى الخارج، فإن له مصلحة أكيدة في تعزيز شراكته الاستراتيجية مع الولايات المتحدة.

2- لاتزال الولايات المتحدة تولي أهمية بالغة لمحاولات إيران التأثير على التطورات الداخلية في العراق وذلك بالنظر الى قيامها بالتصعيد ضد المصالح الأمريكية في العراق ومن ذلك استهداف مقر السفارة الأمريكية في بغداد بصاروخ كاتيوشا في التاسع عشر من مايو 2019م، حيث سقط على بعد عدة أميال من السفارة، وتشير بعض التقارير إلى أن ذلك الصاروخ من الطراز ذاته الذي تروج له إيران وتستخدمه الجماعات الإرهابية في الشرق الأوسط[181].

3- أن الولايات المتحدة تدرس مستقبل الوجود العسكري الروسي في سوريا بعد نهاية الحرب وعما إذا كانت روسيا تسعى إلى وجود دائم عسكري لها أم لا؟ وتأثير ذلك على المصالح الأمريكية في المنطقة.

لابد أن المحللين الأمريكيين توقفوا طويلًا أمام تصريحات الرئيس بوتين خلال استقباله لبعض الضباط الروس العائدين من سوريا في الحفل الذي أقيم لتكريمهم ومنحهم الأوسمة العسكرية في 28 ديسمبر 2017م من أن روسيا تسعى للبقاء في «الأراضي السورية للعمل بشكل دائم» وأن كُلا من قاعدة حميميم الجوية وميناء طرطوس هُما «نقطتان روسيتان للتمركز... هذا عامل مهم لحماية مصالحنا القومية، وتوفير أمن روسيا في إحدى الاتجاهات الاستراتيجية الرئيسية».

ومن الأرجح أن يوثر الاستنتاج الذى يصل إليه هؤلاء المحللون على القرار الخاص بمستقبل الوجود العسكري الأمريكي في كل من سوريا والعراق.

181 موقع وكالة الأنباء الروسية. 2019. موقع أمريكي يكشف مفاجأة بشأن الصاروخ الذي استهدف السفارة الأمريكية في بغداد. 21 مايو. تاريخ الوصول 29 مايو, 2019. https:// arabic.sputniknews.com/arab_world/201905211041199822

4- أن الولايات المتحدة لاتزال تمارس ضغوطاً متزايدة على إيران لتغيير توجهاتها الاقليمية ولحثها على الدخول في مفاوضات معها لتوقيع اتفاق جديد حول برامجها النووية والصاروخية.

ورغم استمرار التصعيد العسكري والسياسي والنفسي فإنها تُشير في الوقت ذاته إلى أنها لا تسعى لحرب مع ايران لإدراكها بحجم التداعيات السلبية المادية والمعنوية من جراء مثل هذه الحرب.

5-بغض النظر عن أفق بقاء القوات الأمريكية في العراق، فقد شهد عام 2019م تحركات عربية جادة من أجل مواجهة النفوذ الإيراني في العراق منها زيارة الملك عبد الله عاهل الأردن للعراق في يناير 2019م، فضلاً عن زيارة وفد اقتصادي سعودي كبير للعراق ضم 9 وزراء وقرابة 100 رجُل أعمال في إبريل 2019م وذلك للمشاركة في أعمال الدورة الثانية لمجلس التنسيق السعودي العراقي، وخلال تلك الزيارة تم افتتاح القنصلية السعودية في بغداد[182].

وفي المقابل، قام رئيس الوزراء العراقي بزيارة لمصر في مارس 2019م، شارك خلالها في اجتماع قمة مع كل من الرئيس المصري وملك الأردن، أعقبها زيارته للمملكة العربية السعودية في إبريل2019م على رأس وفد ضم 11 وزيرًا و 68 مسؤولا حكوميا و 70 رجل أعمال، حيث تم التوقيع على 13 اتفاقية ومذكرة تفاهم بين الوزراء من الجانبين بهدف زيادة التعاون الاقتصادي والتجاري في المجالات كافة.

واعتبر رئيس الجمهورية العراقي أن العلاقة مع السعودية «جزءً أساسياً من منظورنا لما نريد أن تكون عليه علاقات العراق».

وخلاصة القول، إنه: أمام الاستراتيجية الأمريكية فرصة سانحة في هذه الظروف إذا أحسنت تحديد أولوياتها في العراق، بحيث لا يكون مجرد ورقة ضغط ومساومة تجاه إيران، وإنما تساعد في بناء عراق قوي ومستقر ومتماسك سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا، ومنخرط في بيئته العربية والإقليمية والدولية، وأن تدعم القوى والاتجاهات الوطنية التي أثبتت وجودها في الانتخابات النيابية لعام 2018م، وأن تطور القدرات الدفاعية والعسكرية العراقية.

وإذا انتهجت الولايات المتحدة هذا السبيل فإنها تحقق التوازن بين العراق و إيران وتدعم دور العراق في تحقيق الأمن والاستقرار الاقليمي.

182 برهم صالح والحلبوسي يبلغان الوفد السعودي استعداد العراق لعلاقات متطورة، جريدة الشرق الأوسط، 5 ابريل 2019.

3- العلاقات الروسيّة – الإيرانية وتأثيرها على الأمن الإقليمي

د. نادية سعد الدين[183]

ملخص:

أولاً: تتمثل الفكرة الأساسية لهذه الدراسة في وصف هذا التحالف بـ«تحالف الضرورة» بالرغم من تعدد مؤشرات التقارب الروسي-الإيراني، الذي أضحى أكثروضوحاً في أعقاب التدخل الروسي في الأزمة السورية، إذ لم يرقَ إلى مضامين التحالفات الحقيقية، وذلك بالنظر إلى رؤية كل طرف للاستفادة بشكل تكتيكي من تطورات الأزمة السورية والوضع الإقليمي الراهن.

ومع ما تتضمنه الدراسة من مجالات للتعاون بين الجانبين، على الصعّد العسكرية أو الأمنية أو الاقتصادية، فإن هناك عوامل تفسر ذلك لا ترتبط برؤية استراتيجية لتقارب حقيقي بقدر ما ترتبط بمساحات للتلاقي تجاه تحد مشترك يراه الجانبان.

ثانياً: على الرغم من الخلافات الروسيّة – الإيرانية العميقة، فإنه من المستبعد حدوث صراع مفتوح بينهما، حيث لا ترغب إيران به لأنها واقعة تحت ضغط سياسي دولي وعقوبات اقتصادية غير محمودة، فضلاً عن حرص الطرفين على عدم بلوغ تلك المرحلة لحاجة كل منهما إلى الآخر، على الأقل في الوقت الراهن.

ثالثاً: إن تطور العلاقات الروسية- الإيرانية على النحو المشار إليه يحتم على دول الخليج بدء شراكة مع روسيا في مختلف المجالات الحيوية، ما يشكل صداً لتأثير التقارب الروسي الإيراني على الأمن الإقليمي، الذي يشكل تحدياً للمصالح الاستراتيجية للمنظومة الأمنية الخليجية برمتها.

183 كاتبة وباحثة في العلوم السياسية، الأردن

مقدمة

تقف العلاقات الروسيّة – الإيرانية، اليوم، على محكّ التجاذبات البينيّة المتأصّلة التي لاحت مؤخراً عقب انحسّار المسّوغ الأكثروزناً من مواطن «التشبيك» التي تأطرّت بينهما، عبر سنوات متوالية، في صيغ أنماط تعاونيّة وتنظيمية معتبرة تجاوزت إرثهما التاريخي المثقل بالعداوة والحروب، ما يضع الترابط الثنائي أمام اختبار الثبات، خلا نذر «التفكك» الذي يحرص الطرفان على عدم بلوغه مرحلياً، على الأقل.

وإذا كان هذا التقارب قد جاء نظير أهداف استراتيجية مشتركة وأخرى متباينة ضمن فضاءات إقليمية ودولية متداخلة؛ فإن الأزمة السورية، الممتدّة منذ العام 2011م، شكلت الساحة الأهم في «تحالف الضرورة» (Necessary Alliances) بين الجانبين إلا أنها قد تختبر، أيضاً، موضع خلافهما عند بدء مرحلة التنافس على النفوذ واقتسام «الغنائم»، إزاء مسعى روسيا، بالتوافق مع الولايات المتحدة، لتفعيل مسار التسوية السياسية المضادّ للوجود الإيراني الكثيف في المشهد السوري المأزوم.

فيما تلقي التفاهمات الروسيّة – الإسرائيلية حيال الأزمة السورية بظلالها السلبيّة على العلاقات الروسية- الإيرانية، أسوة بالتوخي الروسيّ عدم الصدام المباشر مع الولايات المتحدة، وبمساعي تعزيز العلاقات الخليجية والمصرية مع روسيا الآخذة بالتطور، وحالة التقارب الروسيّ التركي بعيداً عن تحالفهما المشترك مع إيران في إدلب السورية الذي لم يلغِ حدّة التنافس التركي- الإيراني على ثيمة «الدولة المركز» في الساحة الإقليمية.

ويشغل الإقليم مكانه المهم في دائرة مرامي التلاقي الروسي – الإيراني، برؤى مختلفة، إلا أن التأثير الأكبر على أمنه واستقراره يأتي من جانب إيران، من دون أن يقتصر العنصر الأمني هنا على بعده العسكري فقط، حيث يتجاوز معناه الأشمل بمفهومه الدفاعي نحو «معاني البقاء والتماسك الاجتماعي وحماية المصالح والقيم الجمعية، ضدّ التهديدات الخارجية»[184]

وسواء احتفظ مسار العلاقة الروسية – الإيرانية بوضعه الراهن، أي صيغة «تحالف الضرورة» كما هو الحال في سورية، بوصفه تحالفاً غير مستقِر لمواجهة تهديدات مشتركة، بعيداً عن مقدرات أطرافه وخلافاتهم البينية التي قد تظهر لاحقاً فتتصاعد وتيرة التشققات بمجرد زوال التهديد، ما يؤدي إلى ضعفه أو انهياره عند مسعى كل طرف للاستئثار بأكبر قدر من المكاسب، مع غلبة مصلحة الطرف الأقوى[185]، أو الأخذ بناصية الشراكة الاستراتيجية في مواطن أخرى، بعيداً عن احتمالية تطوره إلى صيغة «التحالف الاستراتيجي» لانتفاء أسسه، أم انحسر دون «التفكك»، فإن التأثير على الأمن الإقليمي يبقى قائماً، ما لم تستفد المنظومة الخليجية من الخيارات المتاحة أمامها لمعاكسة نتائجه المضادّة.

وتأسيساً على ما سبق؛ تستهدف هذه الورقة الإجابة عن تساؤل رئيسي بشأن تأثير مسار العلاقات الروسيّة – الإيرانية على الأمن الإقليمي، في ظل سَيرورة المتغيرات الإقليمية والدولية.

184 هلال، علي الدين، «تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم"، المنتدى، مايو 1986: 5.

185 الغنيمي، عبد الرؤوف، «روسيا وإيران في سوريا: افتراق المسارات وتعارض المصالح»، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، مارس 2019: 5.

وينبثق عن ذلك تساؤلات أخرى فرعية تدور حول المحركات المحفزّة «للتأثير»، وتداعياتها على الأمن الإقليمي، إضافة إلى المحددات التي قد تشكل قيوداً مضادّة، لاسيما عند البحث في الخيارات المتاحة أمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إزاء مسار تلك العلاقة الثنائية.

أولاً: روسيا وإيران: فضاءات الترابط المتعدّدة

طوى البلدان صفحة حافلة بالحروب والصراعات الممتدة عبر القرون الخمسة الماضية التي مرّت عليها العلاقات الثنائية ضمن الحقب الروسيّة الثلاث: القيصرية والإمبراطورية والسوفيتية، فيما عاصرت الحقبة الثالثة الثورة الإيرانية، عام 1979م، بعلاقات متوترة، لاسيما مع وقوف إيران ضدّ الشيوعية مقابل دعم الاتحاد السوفيتي للعراق في الحرب العراقية – الإيرانية، بين عامي 1980-1988، وصولاً إلى مرحلة انهيار الاتحاد السوفيتي التي غيّرت مسار العلاقات إزاء التحول الاستراتيجي الذي أحدثته في جيوبوليتيك منطقة آسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين لصالح إيران عبر إبعاد روسيا عن حدودها واستبدالها بجمهوريات صغيرة وضعيفة، ما أنهى شبح تهديدات «الجارة» لأراضيها، إلا أن العلاقات الثنائية ظلت متذبذبة ومحدودة في عهد الرئيس الروسي بوريس يلتسين، بين عامي 1991- 1999، إلى حين الانطلاقة القوية في عهد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، منذ عام 2000م، ومن ثم النقلة النوعية بعد رئاسته الثالثة، عام 2012م، لاسيما عقب توقيع الاتفاق النووي الإيراني، في 14 يوليو 2015م، بين إيران والقوى الكبرى في فيينا، بجهود دبلوماسيّة روسية، حيث باتت إيران تحتل تدريجياً موقعاً متميزاً في سياسة روسيا الخارجية لاعتبارات متعددة تتعلق بطبيعة التطورات الداخلية في كلا البلدين والمتغيرات الإقليمية والدولية.

أسهم ذلك في إحداث ترابط بين الدولتين ضمن فضاءات متعددة:

1- التعاون العسكري: يشغل التعاون العسكري بين روسيا وإيران الحيز الأثقل وزناً في أنساق ترابطهما المشترك، حيث تعدّ إيران الشريك الثالث عسكرياً لروسيا، بعد الصين والهند، ورابع أكبر مستورد للمعدات العسكرية الروسية، بعد الصين والهند والإمارات العربية المتحدة، بشراء 6.1 % من إجمالي صادرات روسيا من الأسلحة[186]، وذلك إزاء مسعى روسيا لاستعادة مكانتها في سوق السلاح، نظير ما تمثله عائدات تجارته من مصدر دخل حيويّ لها، لاسيما في ظل ضعف حجم التبادل التجاري مع الدول الغربية، بعد أزمة شبه جزيرة القرم، بينما أسرعت إيران، الطامحة إلى تعزيز قدراتها العسكرية، لتعويض الحظر الأمريكي المفروض عليها وعدم انفتاحها التام على الغرب عبر خلق نمط تقاربيّ مع روسيا للحصول على الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية.

هذا التقارب نتجت عنه عدة اتّفاقيات، لاسيما بعد الاتّفاق النوويّ، فوقّع الجانبان صفقات ضخمة لمدّ إيران بأسلحة متطورة وطائرات مقاتلة، قُدرت بمليارات الدولارات، حيث بلغ حجم

186 رستم، مصطفى، «روسيا وإيران خفايا الخلاف والاتفاق في سوريا»، اندبندنت عربية، 12 فبراير، 2019. https://www.independentarabia.com/node/7506 (تاريخ الوصول 10/ 5/ 2019).

المشتريات الإيرانية من السلاح الروسي خلال الفترة من 1991 – 2015 نحو 304 مليارات دولار[187]، فضلًا عن إكمال تسليم صفقات كان البلدان اتفقا عليها منذ سنوات، مثل منظومة صواريخ «إس-300» الدفاعية، التي تعوّل عليها إيران كثيراً في تدعيم بنية دفاعها الجوي، التي كانت روسيا قد أوقفت تسليمها، عام 2010م، بعد الاتفاق حولها عام 2007م مقابل 800 مليون دولار، تحت وطأة الضغوط الأمريكية، عقب قرار مجلس الأمن الصادر في يونيو 2010م بفرض العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي، مثلما أوقفت جميع أشكال التعاون العسكري والتقني، ما خلق أزمة بين البلدين عقب مطالبة إيران بتعويضات بقيمة أربعة مليارات دولار[188]، غير أن البلدين تجاوزاها صوب توقيع صفقة بقيمة 21 مليار دولار، في ديسمبر 2016م، تشمل معدات أقمار صناعية وطائرات متنوعة[189]6، عدا رزمة من الاتفاقيات الثنائية تتضمن تسّلم إيران دفعة من صفقة أسلحة «الكلاشنيكوف – 103» التي تعدّ أحد أفضل الأسلحة الروسية من هذا النوع، وطائرات جديدة، من طراز «SU-30» النوعي المتعدد المهام، لتطوير قدرات قواتها الجوية، والاتفاق على صفقة سلاح بقيمة 10 مليارات دولار، تشمل دبابات «تي-90» وأنظمة مدفعية ومروحيات نقل عسكرية[190]، وطائرات ميج-29، وصواريخ مضادة للسفن والدبابات، وقطع غيار وصيانة للدبابات الإيرانية روسية الصنع[191]، فضلًا عن إقامة المناورات العسكرية والمشروعات التدريبية المشتركة.

إلا أن الاتفاق الثنائي على تسليم إيران بعضاً من هذه الأسلحة المتقدمة قبل عام 2020م يبقى على محك العقوبات الأمريكية الأخيرة ضدّ إيران، وما تحمله سياسة الرئيس دونالد ترامب القادمة تجاهها.

2- العلاقات الاقتصادية: تمثل إيران شريكاً تجارياً مهماً لروسيا، حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين، وفق أرقام 2019م، نحو ملياري دولار، «قابل للزيادة إلى 10 مليارات دولار إذا توفرت البنية التحتية اللازمة للتصدير»، وفق مصادر إيرانية رسمية[192]، وذلك بعدما بلغ عام 2014م، نحو 3.1 مليار دولار، قبل أن يتراجع إلى 2 مليار دولار، في عام 2016م، ونحو المليار دولار عام 2015م بسبب محدودية المنتجات المتبادلة[193]،

187 "العلاقات الروسية الإيرانية في كافة جوانبها- الجزء الثالث"، مركز المزماة للدراسات والبحوث، 2 مارس، 2017. http://almezmaah.com/2017/03/02/%D8%A7 (تاريخ الوصول 13/ 5/ 2019).

188 "Iran to buy more Russian weapons, foster cooperation-Khamenei aide.", Rt news, Feb 5, 2016. https://www.rt.com/news/331395-iran-russia-weapons-military/ (accessed May 22, 2019).

189 عطوان، خضر، "التنافس الروسي الإيراني في سوريا"، رؤية تركية، 1 يونيو، 2018. https://rouyaturkiyyah.com/research-articles-and-commentaries/29 (تاريخ الوصول 16/ 5/ 2019).

190 oliphant, Roland. "Russia may sell Iran $10 billion worth of tanks and Jets in new arms deal." The Telegraph. Novemeber 14, 2016. https://www.telegraph.co.uk/news/2016/11/14/russia-may-sell-iran-10-billion-worth-of-tanks-and-jets-in-new-a/ (accessed May 16, 2019).

191 عبد الله، معتصم، "إيران وروسيا ما بعد الاتفاق النووي"، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 8 إبريل، 2017. https://rasanah-iiis.org/D (تاريخ الوصول 18/ 5/ 2019).

192 Agency, Mehr News. "Iran, Russia Able to Increase Trade Volume Exchange by $ 10 bn Annually." April 13, 2019. https://en.mehrnews.com/news/144046/Iran-Russia-able-to-increase-trade-volume-exchange-by-10bn (accessed May 25, 2019).

193 Smagin, Nikita. "How Russia Managed to Double its Exports to Iran in 2016." Feb 17, 2017. https://www.rbth.com/business/2017/02/17/russia-exports-iran-704108 (accessed May 22, 2019).

بالرغم من الفرص الاقتصادية التي أتاحها الاتفاق النووي الإيراني، ما جعل تعاونهما أقل من المستوى المنشود.

3- مجال النقل: يرتبط البلدان بمجالات تعاون استراتيجية لها صلة وثيقة بالاقتصاد، منها إنشاء ممر «الشمال/ الجنوب» للنقل الدولي والتجاري، الذي وقعاه عام 2002م إلى جانب الهند، الذي يعدّ أحد أهم الممرات التجارية في العالم، لاسيما وأن دولاً أخرى أعلنت انضمامها إليه كتركيا وأوكرانيا وأرمينيا، إذ يمتد لمسافة 7200 كيلومتر، ويربط المحيط الهندي ومنطقة الخليج العربي مع بحر قزوين عبر إيران وأذربيجان إلى روسيا وشمال أوروبا، ما قد يشكل تحدياً منافساً لطريق قناة السويس[194]، من حيث التكلفة والفترة الزمنية لنقل البضائع، عدا مردوده الاقتصادي الضخم وأهميته الاستراتيجية بالنسبة لإيران التي ستتحكم من خلاله في حلقة وصل حيوية بين آسيا وأوروبا، بينما سيمنح روسيا إيرادات اقتصادية هائلة ومدخلاً استراتيجياً معتبراً إلى مياه المحيط الهندي.

4- مجال الطاقة والنفط: تمتلك روسيا وإيران احتياطات هائلة من الغاز والنفط، وهما من كبار المصدرين لهما، وبالرغم من التنافس بينهما في أسواق الطاقة، فإن فرص التعاون الثنائي حالياً أكبر، الذي ترسّخ، ابتداءً، عقب استكمال بناء محطة بوشهر الإيرانية، في سبتمبر 2011م، ما انعكس لاحقاً عبر إبرام مجموعة من الاتفاقيات لتشييد محطات نووية جديدة، ومنها الاتفاق الثنائي، عام 2016م، على تدشين المرحلة الثانية من المفاعل النووي في جنوب إيران، وتشمل بناء محطتين نوويّتين لإنتاج نحو 1400 ميغاوات، بتكلفة 10 مليارات دولار، سيوفران لإيران استهلاك 22 مليون برميل نفط سنويًّا من حجم الوقود المستهلك لإنتاج الكهرباء في المحطات الحرارية[195]، وتطوير حقول نفطية إيرانية، وتوقيع اتفاقيات ثنائية لاستيراد روسيا كميات من النفط الإيراني، عدا مذكرات تفاهم مشتركة للتعاون في مجال التنقيب عن النفط.

وليس من المقدر أن تتأثر العلاقات الثنائية «النفطية» كثيراً بقرار الرئيس ترامب الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، في مايو 2018م، وإعادة فرض العقوبات المشددة على إيران، وسعيه إلى تخفيض الصادرات النفطية الإيرانية، التي تبلغ حوالي 2.3 مليون برميل يومياً، حتى الصفر، ذلك لأن روسيا تستورد كميات ضئيلة من النفط الإيراني، مقارنة بالصين التي أعلنت عن وقف شراء النفط الخام الإيراني، رغم أنها تعدّ أكبر مشترٍ له بمعدل نحو 475 ألف برميل يومياً، ما يجعل التحدي قائماً بالنسبة لإيران[196]، التي تعدّ ثالث أكبر منتج للنفط الخام في منظمة «أوبك»، نتيجة القرار الأمريكي، أمام تراجع صادراتها النفطيّة مع انتهاء مهلة واشنطن الممنوحة لثماني دول من استيراد النفط الإيراني، بما يؤشر إلى المزيد من انكماش اقتصادها.

194 "الهند وروسيا وإيران تطلق طريقاً بديلًا لقناة السويس"، قناة روسيا اليوم، 1 ديسمبر، 2018. https://arabic.sputniknews.com/business/201811011036459944 (تاريخ الوصول 16/ 5/ 2019).

195 عبد الله، معتصم. «إيران وروسيا ما بعد الإتفاق النووي»، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، مرجع سابق.

196 Sharafedin, Bozorgmehr, and Robin Emmott. "Iran Insists on ramping up oil sales to stay in nuclear pact: sources." Reuters. May 13, 2019. https://www.reuters.com/article/us-usa-iran-oil/iran-insists-on-ramping-up-oil-sales-to-stay-in-nuclear-pact-sources-idUSKCN1SJ1HX (accessed May 18, 2019).

5- وجود أطر تنظيمية للعلاقة الثنائية، عبر عضويتهما في منظمة «شنغهاي للتعاون»، التي لا تزال إيران فيها دولة مراقبة، عدا كونهما من الدول المطلة على بحر قزوين بما يحمله من أهمية استراتيجية بالنسبة إليهما، فضلاً عن المشاركة الإيرانية المتوالية في مؤتمر موسكو للأمن الدولي الذي دعت إليه روسيا، وعقدت نسخته الثامنة في ابريل عام 2019م، بوصفة منصة دولية موازنة بمشاركة روسيا وإيران والهند والصين، في مواجهة حلف «الناتو»، من خلال طرح قضايا السلم العالمي والإرهاب العابر للحدود والتكتلات العسكرية، والدعوة إلى إنشاء منظومة أمنية دولية جديدة[197].

ثانياً: الأهداف الاستراتيجية للتقارب الروسيّ – الإيراني

ثمة توافق ثنائيّ حول العديد من التوجهات والأهداف الاستراتيجية التي أتاحت فرص التنسيق السياسي بينهما عبر النطاقين الإقليمي والدولي، مثلما شكلت دوافع تقاربهما في الفضاءات البينية.

1- الاختلاف استراتيجياً مع الولايات المتحدة

يختلف البلدان مع الولايات المتحدة في عدد من القضايا على المستوى الاستراتيجي؛ فعدا عن رفضهما للأحادية الأمريكية في قيادة النظام العالمي وضرورة إدارة العلاقات الدولية عبر التعدديّة القطبيّة[198]، التي برزت بوادرها في سورية، ومناهضتهما لإمساك الولايات المتحدة بتلابيب ملفات منطقة الشرق الأوسط وسعيهما المضادّ لمزاحمة دورها، فإن حراكاً ثنائياً نشطاً يبرز لمنع الهيمنة الأمريكية على آسيا الوسطى التي ستضيّق الخناق على مصالحهما الحيوّية فيها.

وتقع كل من إيران وسورية في صلب الاستراتيجية الروسيّة تجاه الصراع الدولي الدائر حول غرب آسيا الذي يمثل الحاضنة الجيواستراتيجية لآسيا الوسطى، الحديقة الخلفية لروسيا ومجالها الحيويّ، سعياً لمواجهة التطويق الأطلسي، الذي تعمّق مع أزمتي جورجيا وأوكرانيا، و»الالتفاتة» الأمريكية نحوها، فيما تجسّد التحرك أمميّاً، عند اعتراض روسيا، مع الصين، على أربعة قرارات لمجلس الأمن الدولي، تستهدف فرض عقوبات ضدّ النظام السوري، وإحباطها مقترحاً أمريكياً بطلب عقد اجتماع طارئ للمجلس (في يناير 2018م) بشأن الاحتجاجات الشعبية الجارية في إيران، واستخدام حق النقض «الفيتو» (في 28/2/2018م) ضدّ مشروع قرار دولي يربط إيران بتسليح الحوثيين في اليمن.

فيما تتيح فرص التقارب مع روسيا بالنسبة لإيران تحقيق الموازنة الدولية لموقف الولايات المتحدة ومواجهة تصعيدها، والتخفيف من وطأة العقوبات الأمريكية المفروضة عليها، وسط علاقات ثنائية اتسمت بالتوتر، خلا فترات قليلة من الهدنة، لاسيما بعد توقيع الاتفاق النووي

197 "مؤتمر موسكو... شبح الإرهاب وسباق التسلح"، قناة روسيا اليوم، 24 إبريل، 2019. https://arabic.rt.com/prg/telecast/1015443- (تاريخ الوصول 19/ 5/ 2019).

198 قشقوش، محمد، «العالمية الثالثة: هل يشهد المستقبل حروباً كبرى جديدة؟»، ملحق تحولات استراتيجية، السياسة الدولية، يوليو 2012: 29.

الإيراني، والتنسيق الاستخباراتي واللوجستي المشترك، غير المباشر، في العراق ضدّ تنظيم الدولة الإسلامية «داعش».

2- البعد الاستراتيجي للنسقين الدولي والإقليمي في التقارب الروسي- الإيراني

يشغل النسقان الدولي والإقليميّ بعداً استراتيجياً مهماً في فضاءات التقارب الروسيّ- الإيراني، إزاء مسعى روسيا لاستعادة مكانتها كدولة عظمى في بنية النظام الدولي وقوة مؤثرة ضمن مسرح السياسة الإقليمية، مقابل تطلع إيران إلى تعزيز نفوذها على المستوى الإقليمي.

وقد أتاحت الأزمة السورية فرصة سانحة لروسيا لترسيخ وجودها في منطقة الشرق الأوسط، نظير مصالحها الوطنية، بالتوازي مع «الإنكفاء» الأمريكي عن ساحتها تجاه أقاليم مهمة بدون مغادرتها كلياً، فيما مثلت إيران بوابة معتبرّة لحضور روسيا إقليمياً ومعولاً لنسّج علاقات تعاونية مع بعض دوله، كالعراق، وركناً مهماً من استراتيجية روسيا للتأثير في ميزان القوى الإقليمي وصياغة أسسّ جديدة للمعادلة الأمنية الإقليمية، تقوم على التسوية السياسية للأزمات بدلاً من الاستراتيجية الأمريكية الآخذة بناصية التدخل العسكري المباشر في شؤونها- وفقاً للرؤية الروسية في هذا الشأن- بعيداً عن التدخل العسكري الروسي في سورية، في سبتمبر 2015م الذي جاء بطلب من نظام الرئيس بشار الأسد، ما يخدم سياسة كسر الاحتكار الغربي للمشهد الإقليمي، ونزع فتيل الصياغة الأمريكية المنفردة لقواعد لعبة توازنات القوى فيه، وولوج روسيا طرفاً شريكاً في تسوية أوضاعه الاستراتيجية، سعياً دؤوباً لإعادة التوازن إلى الساحة الدولية نحو التعدّدية القطبيّة ومنع الأحادية الأمريكية، تماهياً مع النهج الإيراني المدعوم روسياً.

إلا أن روسيا كان لديها في الوقت ذاته مخاوفها بشأن التوجهات الإيرانية العابرة للأقاليم ما يجعل التوجهات الراديكالية للنظام الثوري الإيراني خطراً على معادلة الأمن الإقليمي والنفوذ الروسي في المنطقة، في ظل مسعى إيران، عبر التقارب مع موسكو، إلى صياغة معادلة جديدة للأمن الإقليمي لصالحها، عبر تعزيز نفوذها، ونسب المكانة السعودية التقليدية في المنطقة لنفسها، وسط صراع إقليمي تركي – إيراني – إسرائيلي للسيطرة على «الدولة المركز» بالمنطقة، وخشية عربية من مسعى إحياء «العثمانية الجديدة» في المنطقة، الذي لا يزال ماثلاً حتى بعد إخفاق المشروع التركي عند كسر عموده الفقري الذي ارتكز على جماعة «الإخوان المسلمين»، بالرغم من محددات الأزمة الاقتصادية للمشروع الإيراني، التي انعكست، مؤخراً، في الاحتجاجات الشعبية العارمة.

3- محاربة «داعش» والتنظيمات الإرهابية

يلتقي الطرفان حول هدف محاربة «داعش»، وسواه من التنظيمات الإرهابية المسلحة، وسط انتماء أعداد غير قليلة من الروس ضمن صفوفها[199]، ما يشكل تهديداً للأمن القومي الروسيّ، في ظل الخشيّة من تأثر ساحتها الداخلية بمطالب الانفصال أو نشوب الصراعات الدينية

199 البغدادي، علي، «آفاق الدور الروسي في منطقة الشرق الأوسط"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 1 ديسمبر، 2016. https://www.alzaytouna.net/2016/12/01 (تاريخ الوصول 22/ 5/ 2019).

غير المحمودة، نظير الوزن الديمغرافي والاقتصادي المهم للمسلمين فيها.

بينما شكل «داعش» ضربة قاسمة للمشروع الإيراني في المنطقة، عبر سيطرته على مساحات شاسعة من العراق وقطعه صلة التواصل الجغرافي بين إيران وحليفها في دمشق، قبيل اندحاره «جغرافياً»، في 23 مارس 2019م، من آخر معاقله الإرهابيّة في بلدة الباغوز السوريّة كما أعلنت «قوات سورية الديمقراطية» (قسد).

ثالثاً: مواطن التلاقي والتضادّ في العلاقات الروسيّة – الإيرانية

شكلت الساحة السورية المعوّل الأبرز وزناً في «تحالف الضرورة» بين روسيا وإيران، نظير أهداف مشتركة أذكت اجتماعهما عليها استراتيجياً، وطوراً تكتيكياً تجسّد ميدانياً، وذلك للحفاظ على بقاء النظام السوري بقيادة الرئيس الأسد وصون الوحدة الترابية السورية ومحاربة «داعش»، وسواه من التنظيمات المسلحة، ومزاحمة الدور الأمريكي في المشهد الإقليمي، ومنع دخول سورية في دائرة النفوذ الغربي، ما أسهم، عبر تعاونهما العسكري واللوجستيّ الوثيق، حد استخدام موسكو لقاعدة «همدان» العسكرية الإيرانية لضرب مواقع الجماعات المسلحة في معركة حلب[200]، ومن خلال التعزيزات الجوية الروسية والعناصر الإيرانية المقاتلة، أو التابعة لها، في استعادة الرئيس الأسد السيطرة على غالبية الأراضي السورية، فيما عدا إدلب والشمال الشرقي وبعض مناطق الجنوب الخارجة عن يده، لما كان يعنيه سقوط النظام السوري من توسّع النفوذ الغربي في المنطقة مقابل تحجيم القوة الروسية وتهديد مصالحها الحيويّة وانتكاسة عودتها إلى الساحتين الإقليمية والدولية كقوة عظمى مناوئة للأحادية القطبيّة عبر البوابة السورية، بينما كانت ستفقد إيران، عند سقوطه أو تغييره، حلقة استراتيجية مهمة من طوق مشروعها الإقليمي ونفوذها التوسعيّ المنشود.

بيد أن المسوّغات الثنائية ليست متطابقة بالمجمل؛ فالخطة الاستراتيجية الروسيّة تجاه سورية، التي تعدّ نقطة ارتكازها وأحد أهم شركائها العرب التجاريين ومصدراً معتبراً لسوق سلاحها، قد استهدفت على المدى القصير حماية نظام الرئيس الأسد، وحفظ منافذ الأسطول الروسي نحو البحر الأبيض المتوسط، في طرطوس، قاعدتها البحرية الوحيدة على شواطئه، وإنشاء القاعدة الجوية في حميميم باللاذقية، وصون المصالح الاقتصادية، وتأمين حماية المسيحيين الأرثوذكس الموالين للنظام، ومحاربة «داعش»، والمجموعات المسلحة الأخرى، بدون تورط قواتها في المستنقع السوريّ، فضلاً عن فرض المنطق الروسي في أي حل سياسي مستقبلي للأزمة السورية، وهو ما تم لها فعلاً، بينما ترمي، على المديين المتوسط والبعيد، إلى بناء قاعدة ثابتة في بلاد الشام، والتمركز في المياه الدافئة، بوضع قدم في «المتوسط»، وإحياء العلاقات القديمة مع مصر والعراق، وترسيخ الروابط مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودفع الولايات المتحدة وأوروبا إلى طاولة تفاوض تشمل أزمتي سورية وأوكرانيا من أجل فكّ

200 "طهران مستعدة لإتاحة همدان مجدداً أمام القاذفات الروسيّة"، قناة روسيا اليوم، 26 نوفمبر، 2016. https://arabic.rt.com/news/851505 (تاريخ الوصول 6/ 6/ 2019).

طوق العقوبات، سبيلاً لترسيخ حضورها اقليمياً واستعادة مكانتها الدولية.

فيما تتطلع إيران، مذهبياً وبراجماتياً، إلى إعادة رسم خريطة المكونات الإثنية والعرقية المجتمعية لصالحها في الساحة السورية، وإقامة ممر يربط بينها بالبحر المتوسط عبر العراق وسورية ولبنان، وحفظ مصالحها الاقتصادية، وقطع المحور السنيّ الممتد من المملكة العربية السعودية حتى تركيا، مقابل التشبيك الجغرافي مع «حزب الله» اللبناني لإيجاد طوق أمني خارج حدودها يرسّخ مخططها الخارجي كمصدٍ عسكري مذهبي، من ناحية، وبسط النفوذ الشيعي، تحت عنوان تصدير الثورة الإسلامية من ناحية ثانية، فضلاً عن محاولة صدّ أيّ مسعى محتمل لتشكيل «تكتل» سنيّ مضادّ لها[201]

وإذا كان قرار الرئيس ترمب، الذي أعلنه في 19 ديسمبر 2018م، بالانسحاب من سورية، ولاحقاً ترك عدد محدود من القوات، حوالي 400 جندي، في البلاد، سيسمح بتنامي نفوذ روسيا وإيران، الداعمَين الرئيسين للرئيس الأسد، عند نفاذه، إلا أن الملفات الشائكة التي برزت لاحقاً وضعت «التحالف» على المحك، نظير انتفاء الأجندة المشتركة لمصير الأزمة السورية.

فخلافاً لرغبة إيران التي تجد في الحل العسكريّ سيّد الموقف؛ تسعى روسيا إلى تفعيل مسار التسوية السياسية للأزمة السورية، وفق قرار مجلس الأمن 2254 الصادر في ديسمبر 2015م وتنشيط محادثات «أستانا» وسوتشي، بغية ترجمة مكاسبها في سورية إلى انجازات على الساحة الدولية، كقوة لاغنى عنها في جهود استتباب الاستقرار وصنع السلام وقيادة عملية إعادة الإعمار في البلاد، وإقناع الدول العربية، لاسيما الخليجية منها، بالمشاركة فيها، بما سيقوي نفوذها ويمكنّها من توثيق العلاقات بين دمشق والدول العربية، تمهيداً لعودتها إلى جامعة الدول العربية وإنهاء عزلتها والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها.

ويعدّ إنهاء الوجود الإيراني في سورية، وفق تفاهمات روسية – أمريكية – إسرائيلية، شرطاً أساسياً للمضي في عملية السلام[202]، إلا أنه لن يكون يسيراً، إزاء تمدّد إيران المدنيّ والثقافي والعسكري ضمن ساحتها وتغلغل تنظيماتها المسلحة داخل الجيش السوري، ما يصعب إزالته قريباً، فضلاً عن سعيها، بتأييد الرئيس الأسد لوجودها، لتعويض التكلفة الثقيلة التي أنفقتها خلال سنوات الصراع عبر المشاركة في عملية إعادة الإعمار، وسط تحديات مضادّة لها؛ مثل عناصر «داعش» والوجود الأمريكي والجيش الحر والعمليات العسكرية التركية والإسرائيلية، والتي من شأنها، مجتمعة، إما أن تقوّض نفوذها أو تقصيها من أي استحقاقات مستقبلية في سورية، وبالتالي ستعمل جاهدة لحفظ تواجدها السياسي والعسكري، فالصراع في سورية بالنسبة لإيران مصيري، والهزيمة فيه ستكون تاريخية للمشروع الإيراني في المنطقة.

201 الغنيمي، عبد الرؤوف. «روسيا وإيران في سوريا: افتراق المسارات وتعارض المصالح»، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، مرجع سابق، 6- 11.

202 "افرينتيف: يجب إخراج القوات الأجنبية من سوريا بشكل شامل"، وكالة سبوتنيك عربي الألمانية، 18 مايو، 2018. https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201805181032451449/ (تاريخ الوصول 12 5/ 2019).

إلا أنه من المستبعد الصدام المباشر مع روسيا، لحاجة كل طرف منهما للآخر، ولاعتماد إيران على الدعم الروسيّ في مسألة بقاء نظام الرئيس الأسد على قيد الحياة، بينما لن تستطيع روسيا إزاحة إيران من المشهد السوري بسهولة، ولكن رسائلها الجليّة تشي بعدم مساعدتها على البزوغ كقوة مهيمنة في سورية على حساب النفوذ الروسيّ.

ويستقيم ذلك مع اشتداد حدّة المنافسة الروسية – الإيرانية المتوقعة على «المغانم»؛ حدّ المواجهات المسلحة بين التنظيمات المسلحة الموالية لكل جانب، كان آخرها في حلب في إبريل 2019م التي أدت إلى سقوط قتلى من الجانبين، فضلاً عن تواتر زيارات كبار مسؤوليهما إلى دمشق، وسلسلة الاتفاقيات الثنائية الموقعة، كل على حدة مع سورية، مؤخراً، حول الاستثمارات في المشروعات الاقتصادية والبنية التحتية والتكنولوجيا، فيما تشكل أزمة النفط السورية حالياً مصدراً آخراً للتوتر الاقتصادي بين البلدين، حيث تخطط روسيا لكي تصبح موردها الرئيسي للنفط على حساب إيران التي تخضع مجدداً للعقوبات الأمريكية، ما قد يؤثر لناحية ضعف قدرتها على توفير الدعم الاقتصادي الضروري لسورية، بدون أن تتخلى بسهولة عن هذه المسؤولية.

فيما تدخل الحسابات الإقليمية في اختبار متانة التقارب الثنائي؛ إزاء علاقات روسيّة- إسرائيلية وثيقة أتاحت للأخيرة استهداف المواقع العسكرية الإيرانية المهمة في الجولان السوري وقطع خطوط إمدادها «لحزب الله»، دون وجود موقف من روسيا، عدا الاتفاق، في أغسطس 2018م، بإبعاد تمركزها جنوباً مقابل عدم التعرض الإسرائيلي لنظام الرئيس الأسد، ما شكل ضربة قوية للمصالح الإيرانية[203]، وسط انتفاء ما يشير إلى يسر انسحاب طهران الكلي منها، ما يشكل تهديداً لإسرائيل ويبقي نذر التوتر قائمة بين الجانبين.

وينسحب ذلك على التقارب الروسي – التركيّ، الذي لاح عبر جبهات القتال السورية، كما عملية عفرين في 20 يناير 2018م، إزاء الخشية الإيرانية من جنيهما الثمار على حسابها، بدون أن يسهم تفاهماتها مع تركيا حيال الملف الكردي في شمال العراق، ومنع إقامة الدولة الكردية في شمال سورية، ومستوى المحادثات السياسية في سوتشي، وانتقاد السياسة الأمريكية في المنطقة، عدا مصالحهما الاقتصادية المشتركة[204]، في تبديد خشية إيران من الوجود التركي في سورية، باعتباره تهديداً طويل الأمد لمستقبل الرئيس الأسد، ما قد يخلق تصعيداً بينهما، مع استبعاد المواجهة العسكرية الشاملة المحكومة هنا إلى توافق روسي أمريكي في ساحة نفوذهما السورية.

رابعاً: المسار المحتمل للعلاقات الروسية – الإيرانية وتأثيره على منظومة الأمن الإقليمي

ليس ثمة ما يشي بتطوّر العلاقات الروسيّة – الإيرانية إلى صيغة «تحالف استراتيجي»، لانتفاء أسسه، نظير خلافات عميقة تعترض تجاوزها سقفاً محدداً، ما قد يبقيها عند خانتي «تحالف الضرورة»

203 شحانة، رضا. «تفاعل العلاقات بين إسرائيل وروسيا التناغم والتنافر»، شؤون عربية، ربيع 2019: 37.

204 عتريسي، طلال. «الأسس الحاكمة للتفاهمات والتجاذبات بين روسيا وأمريكا وإيران وتركيا»، شؤون عربية، عدد 167، 2016: 19- 20.

المؤقت بفعل عوامل داخلية وإقليمية وعالمية، ضمن ساحات معينة، ونمط التشاور والتنسيق إزاء المصالح المشتركة، في فضاءات أخرى، مع الاكتفاء بتحقيق أهداف تكتيكية محدودة.

وأمام ضعف مأسّسة القاعدة السياسية القويّة التي تضمن صمود روابط روسيا وإيران تجاه العقبات والمتغيرات الجارية في المنطقة، واعتمادها على حجم المنافع المكتسبة والمصالح المتبادلة، فإن عدم تطابق وجهات النظر الثنائية حيال عدد من القضايا المشتركة سيحدّ من التوصل إلى اتفاق بشأنها، وسيحيلها إلى بؤر توتر، «فالعلاقات التي تنشأ نتيجة الأزمات تظل مرتهنة بها وليس شرطاً أن ينتج عنها شراكات استراتيجية في ظل الخلافات البينية الطاغية»[205].

وما لم يتم تجسير الهوة «العلائقية» الآخذة بالتعمق، فإن ثمة صعوبة في تحقيق تقدم في علاقاتهما المشتركة.

وبالنظر إلى الملف السوريّ؛ فبالرغم من التلاقي الثنائي حول أهداف استراتيجية عامة، فإن انتقالها إلى مرحلة التجسيد الفعلي قد أبرز مواطن اختلاف المنطلقات وتعارض المصالح وبلوغ التباعد السياسي حدّ الاشتباك المسلح، بينما لاحت بوادر التنافس والندّية في مرحلة اغتنام المكاسب.

فيما شكل التقارب الروسيّ مع بعض دول المنطقة، لاسيما تركيا وإسرائيل، كما تجلى حيال الأزمة السورية، موضع خلاف مع إيران، تماشياً مع مسعى روسيا لتطوير العلاقات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما في ذلك التعاون العسكريّ، ما يبرز منظورها الاقتصادي البحت من تعاونها العسكري مع إيران بوصفه مصدراً للدخل القومي الروسي، عدا مسعاها لتطوير العلاقات مع مصر، قياساً بالاتفاق المشترك لعقد أول قمة روسية أفريقية، في أكتوبر 2019م بمدينة سوتشي، ما يشي برغبة روسيا في استثمار رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي ضمن تعزيز علاقاتها مع دول الشمال الإفريقي[206].

ومن ذلك؛ فإن روسيا قد تبتعد عن عقد أي تحالف استراتيجي مع إيران، لدرء الضرر عن علاقاتها المعتبرة مع عدد من دول الإقليم.

بينما يذهب التباين الخلافي بين موسكو وطهران حداً أعمق من ذلك بكثير؛ إزاء غياب الثقة المتبادلة، وغلبة الإرث التاريخي الثقيل بالعدواة والحروب في الوعي الجمعيّ الإيراني على ثيمة التقارب مع روسيا.

وتبقى الخشية الإيرانيّة قائمة من أولوية العلاقة مع الولايات المتحدة خاصة، والغرب عامة، في السياسة الخارجية الروسيّة[207]على حساب تقاربهما الثنائي، قياساً بأزمة صواريخ «إس 300» التي ماطلت روسيا في تسليمها لإيران مقابل حصولها على تنازلات أمريكية حيال الدرع الصاروخي في أوروبا الشرقية[208]، وتصويت روسيا

205 كشك، أشرف. «العلاقات الروسية - الإيرانية.. تقارب الضرورة أم شراكة استراتيجية؟»، جريدة أخبار الخليج، 30 إبريل، 2019. http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1165110 (تاريخ الوصول 21/ 5/ 2019).

206 المرجع نفسه.

207 إدريس، محمد السعيد. «تحالف الضرورة بين إيران وروسيا: جدل التفاعل بين الفرص والتحديات»، الدراسات الإيرانية، يونيو 2017: 48.

208 غل، محمد زاهد. «مستقبل العلاقات التركية الإيرانية والروسية»، جريدة الشرق الأوسط، 24 يونيو، 2018. https://aawsat.com/home/article/1309601 (تاريخ الوصول 23/ 5/ 2019).

في مجلس الأمن لصالح فرّض عقوبات على إيران، بسبب برنامجها النووي، ما ينمّ عن تأييدها لحق إيران في امتلاك تكنولوجيا نووية للاستخدامات السلمية مقابل رفض امتلاكها أسلحة نووية، لأن تطوراً كهذا من شأنه أن يحدث تغييراً جذرياً في ميزان القوى الإقليمي لا تصبّ نتيجتة في صالح موسكو، إذ يمكن لإيران النووية أن تنتهج سياسة أوسع نفوذاً في منطقة الشرق الأوسط وأكثر حدّة واستقلالية في القوقازوآسيا الوسطى، ما يعرض المصالح الروسيّة للخطر ويزعزع أمن واستقرار المنطقة.

أما اعتبار روسيا العقوبات الأمريكية الأخيرة ضدّ القطاع النفطيّ الإيراني «غير شرعية»[209]، والتزامها بالاتفاق النووي وربما العودة لتفعيل برنامج «النفط مقابل الغذاء»، فإنه موقف قد ينتحي «ظاهرياً» جانب تأييد إيران ولكنه لن يذهب أبعد من ذلك، لأنه سيبعد المنافسة الإيرانية على تصدير النفط والغاز من طريقها، ولأن موسكو حريصة، حالياً، على رأب العلاقات مع الولايات المتحدة وعدم الصدام المباشر معها، لاسيما لجهة تنشيط التنسيق المشترك لمسار التسوية السياسية للأزمة السورية بعد إمساكها بالكثير من ملفات المشهد السوري وإقناعها للأطراف المقاتلة بالجلوس على طاولة المفاوضات في «أستانة» لبلوغ اتفاق يفضي إلى حل نهائي للأزمة، وكأن الدور الإيراني بات هامشياً وثانوياً بعدما استفادت منه روسيا في توطيد ركائز ثقلها بالساحة السورية، ما يذكي، أيضاً، مسألة توظيف روسيا لإيران كورقة ضغط في حوارها السياسي مع الولايات المتحدة، حيث وظفت روسيا تلك الورقة إبان فترات التقارب والتوتر معها، إما بتجميد التعاون مع إيران تارة، أو بتعزيزه تارة أخرى.

ومن هنا؛ ليس متوقعاً بأن تدخل روسيا طرفاً مباشراً على خط التصعيد الأمريكي – الإيراني الأخير في منطقة الخليج العربي، الذي من غير المرجح أن يبلغ حدّ المواجهة العسكرية التقليدية لعدم رغبة الطرفين في ذلك وضعف مقدرة طهران على تحمل تكلفتها وتجنبّ الرئيس ترامب فتح جبهات جديدة قد لا تحسب له مع استعداده للحملة الانتخابية الرئاسية القادمة 2020م، ما لم تدفع صقور الإدارة الأمريكية تجاه الحرب، إلا أن روسيا قد لا تتخذ موقفاً محايداً، حفاظاً على مصالحها الاستراتيجية بالمنطقة وسعيها لمنع حدوث تحول كبير في ميزان القوة فيها لصالح الولايات المتحدة، وذلك عبر تفعيل حراكها الدبلوماسيّ لتطويق الأزمة، وخلق العقبات أمام جهود واشنطن الحربيّة، التي قد لاتقلب مجريات المعركة إن وقعت[210]، وهو ما شكل مصدر قلق البنتاغون الأمريكي منه[211]، مثل لجوء روسيا إلى خيار تحسين القدرات الدفاعية الإيرانية، ولكن ليس مقدراً أن تندرج أنظمة الدفاع الصاروخيّ «إس 400» من ضمنها، بعدما رفضت طلب إيران بشرائها، خشية

209 "لافروف: لطهران الحق في تعليق تنفيذ الإتفاق النووي الإيراني جزئياً"، وكالة سبوتنيك عربي الألمانية، 13 مايو، 2019.
https://arabic.sputniknews.com/russia/201905131041037826
(تاريخ الوصول 13/ 5/ 2019).

210 Kortunov, Pyotr, and Abdolrasool Divsallar" .Russia Unlikely to Stay Neutral if U. S and Iran Go to War ".The Moscow Times .May 28, 2019 .https://www.themoscowtimes.com/2019/05/28/russia-unlikely-to-stay-neutral-if-us-and-iran-go-to-war-a65771(accessed May 28, 2019.)

211 Seligman, Lara" .Pentagon Wary of Russia- Iran Cooperation ".Foreign Policy .May 31, 2019 .https://foreignpolicy.com/2019/05/31/trump-putin-syria-tehran-pentagon-wary-of-russia-iran-cooperation(/ accessed May 31, 2019.)

تأجيج المزيد من التوتر في الشرق الأوسط[212]، ومنع حدوث خلل في ميزان القوى الإقليمي أو انقلاب استراتيجي في المعادلة الأمنية للمنطقة العربية، وبغية المحافظة على العلاقات الروسيّة مع القوى الإقليمية الأخرى في المنطقة، لاسيما دول مجلس التعاون التي ترتبط معها بعلاقات تجارية واسعة لايمكن التضحية بها لصالح المزيد من دعم إيران عسكرياً، عدا الحرص الروسيّ على الأمن الإسرائيلي في المنطقة، ما يعكس سياسة التوازن التي تتبعها روسيا في علاقاتها الشرق أوسطية، التي قد لاتصبّ بالضرورة في صالح إيران، إلا أنها تحول دون حيازة دولة واحدة القوة الإقليمية المؤثرة، كما برز مع مسعاها لتقويض النفوذ الإيراني في سورية.

ومع ذلك؛ وعلى الرغم من الخلافات الروسيّة – الإيرانية العميقة، فإنه من المستبعد حدوث صراع مفتوح بينهما لا ترغب به إيران الواقعة تحت ضغط سياسي دولي وعقوبات اقتصادية غير محمودة، فضلاً عن حرص الطرفين على عدم بلوغ تلك المرحلة لحاجة كل منهما إلى الآخر، على الأقل في الوقت الراهن. بيد أنه سواء استمرت العلاقة الثنائية ضمن نمطها الراهن أم تعثرت خطاها، فإن التأثير الأكبر لها على الأمن الإقليمي يبقى قائماً من جانب إيران التي استفادت من علاقاتها مع روسيا لجهة تعزيز نفوذها الإقليمي ومحاولة إحداث خلل في ميزان قواه لصالحها؛ على النحو التالي:

1- يعزز التعاون الروسيّ- الإيراني العسكري مباعث القلق لدى دول المنطقة، لاسيما دول الخليج. إذ سمحت العلاقات الروسية – الإيرانية للأخيرة بالتغلب على وطأة العقوبات الأمريكية المفروضة عليها، عام 2011م، والمضيّ في مسعى تطوير برنامجها النووي، الذي لعبت الدبلوماسية الروسيّة دوراً في بلوغه وفتحَ فضاءات سياسية واقتصادية كانت مغلقة أمام إيران وسط اعتراض دول الخليج عليه لما يشكله من تهديد أمنيّ للمنطقة، عدا امتلاك ترسانة عسكرية ضخمة عند مشارف الخليج العربي، نظير قيمة المبيعات الروسية لإيران وصفقة الصواريخ «إس 300» التي من شأنها تكريس الخلل في توازن القوى الإقليمي الخليجي، وتطوير منظومات صاروخية، ساعدت روسيا في رفد مواد صنعها، ينتمي معظمها إلى الطرازات قصيرة المدى التي يسهل استهدافها لمدن دول الخليج، وإجراء المناورات البحرية والتدريبات العسكرية، ومنها مع الجانب الروسي، واستعراض القوة العسكرية في مياه الخليج العربي، بما ينطوي على رسائل تهديد واضحة وخطيرة لأمن الخليج العربي[213]

وإذا كانت العقوبات الأمريكية الجديدة، منذ عام 2018م، قد شكلت ضربة موجعة لإيران، إلا أنها قد تحمل أوجهاً متعددة بالنسبة لأمن واستقرار المنطقة. فقد تؤثر «رزم» العقوبات اللامتناهية في منسوب إطلاق يد روسيا للتعاون مع إيران في شتى المجالات، كما ستفاقم أزمة الاقتصاد الإيراني، الرازح تحت وطأة معدلات الفقر والبطالة المرتفعة، ما أجج الحراك الاحتجاجيّ الشعبيّ الحاشد في الداخل الإيراني، منذ نهاية ديسمبر 2018م حتى مطلع 2019م، والمرشح للاستمرارية واتساع النطاق، أمام فشل النظام باحتوائه إلا

212 Fattah, Zainab, and Arkhipov" .Russia Rejected Iran S-400 Missile Request Amid Gulf Tension ".Bloomberg. May 30, 2019 .https://www.bloomberg.com/news/articles/2019-05-30/russia-rejected-iran-s-400-missiles-request-amid-gulf-tension(accessed May 30, 2019.)

213 الكتبي، سالم. «الخطر الإيراني على الأمن الإقليمي»، جريدة العرب اللندنية، 26 مارس، 2017. https://alarab.co.uk/ (تاريخ الوصول 22/ 5/ 2019).

بالقبضة الأمنية. غير أن التداعيات الأكبر لتلك العقوبات ستمسّ قدرة طهران على دعم عملياتها خارج حدودها، بما قد يؤثر في منافذ دعم «حزب الله» اللبناني، والتنظيمات المسلحة التابعة لها في سورية، وجماعة «الحوثيين» في اليمن، وقوات فيلق القدس، الجناح العسكري الخارجي للحرس الثوري الإيراني، الذي يقوم بعمليات في سورية واليمن، وبعض التنسيق مع الحشد الشعبي في العراق، ما سيقوض بعضاً من نفوذها ضمن تلك الساحات.

وإذا ما أضفنا إلى ذلك قرار الولايات المتحدة الأخير بتصنيف الحرس الثوري الإيراني كمنظمة إرهابية في خندق واحد مع «القاعدة» و«داعش»، الذي يعكس مستوى متقدماً من التصعيد الأمريكي ضدّ إيران ومحاولة لشلّ حركتها داخلياً وخارجياً، فإن الأزمة الإيرانية قد تتفاقم، لما يتمتع به من صلاحيات واسعة، عسكرياً وسياسياً، وسيطرة كبيرة على المقدرات الاقتصادية للبلاد، الأمر الذي سيؤثر في الاقتصاد الإيراني بشكل مضاعف، لاسيما مع اضطرار النظام الإيراني لتقليص الميزانية العسكرية وحجم المخصصات المقرّرة له، فيما أعلن «حزب الله» مؤخراً عن تعرّضه لضائقة مالية[214]، ما قد يشكل تحدياً كبيراً للدور الإقليمي لإيران ولدرجة تأثيرها في الملفات الشائكة خلال الفترة القادمة، بدون أن تنفع كثيراً محاولة النظام السياسي بثّ «الشحنة الدينية» جماهيرياً عبر الخُطب الحماسية وتنظيم «يوم القدس»، خاصة أنها أقوى في صفوفه منها في المجتمع ما يمهد لتباعد تدريجي بين الطرفين قد يأخذ مساراً متعرجاً بين صعود وهبوط، لكن الاتجاه العام يسير نحو التباعد.

إلا أنه إزاء ذلك لوحظ قيام إيران بتحريك أدواتها وحلفائها في المنطقة، سواء من خلال «حزب الله» وقوات فيلق القدس في سورية ضدّ إسرائيل، أو عبر تعظيم تهديداتها في الإقليم باستفزاز الخليج وإطلاق «الحوثيين» في اليمن للصواريخ مجدداً باتجاه المملكة العربية السعودية.

وإذا ما ثبتت صحة الاتهامات الأمريكية التي سِيقت بتورط إيران، عبر «الحوثيين»، في تفجيرات الفجيرة[215]، التي وقعت في 12/5/2019م، فإنها ستكون رداً إيرانياً ظاهراً وحاسماً ضد إجراءات واشنطن، فيما تمتد ذيوله عبر التهديدات الإيرانية المتواترة بإغلاق مضيق هرمز، الشريان النفطي لدول الخليج نحو الخارج، واستهداف الوجود الأمريكي في الخليج، ما يشكل تهديداً خطيراً للأمن الإقليمي، وزعزعة الاستقرار ضمن مشهده المضطرب، بحيث لن تجدي معه نفعاً دعوات طهران إلى دول الخليج العربي للموافقة على اتفاقية «عدم الاعتداء»، أو لإجراء المباحثات، في ظل الملفات البينية العالقة.

2- يعضّد التعاون الروسيّ- الإيراني في المجالين العسكريّ والاقتصادي من مواطن النفوذ الإقليمي لإيران، عبر الاستفادة من مردودهما الضخم في تمويل مخططها التوسعيّ المذهبيّ، وإطلاق يد الحرس الثوري في إدارة العلاقات الإيرانية إقليمياً،

214 سليمان، هاني، «أيام طهران الصعبة.. تأثير الأزمات على الدور الإقليمي لإيران»، المركز العربي للبحوث والدراسات، 29 إبريل، 2019. http://www.acrseg.org/41190 (تاريخ الوصول 18/ 5/ 2019).

215 "مسؤول أمريكي: الأعمال التخريبية قبالة الفجيرة تشير إلى إيران"، قناة سكاي نيوز عربية، 14 مايو، 2019. https:// www.skynewsarabia.com/middle-east/1251796- (تاريخ الوصول 14/ 5/ 2019).

ودعم «حزب الله» والحشد الشعبي الشيعي وجماعة الحوثيين في اليمن، مالياً وعسكرياً ولوجستياً، وعدم توقفها عن مساعي تعميق دورها في العراق، ووقوفها المؤيد لنظام الرئيس الأسد، ووجودها في اليمن وإرتيريا وجزر البحر الأحمر، عدا مسعاها لتحقيق هدف الحصول على مكانة القوة الإقليمية الأساسية في منطقة الشرق الأوسط (وفق مشروع رؤية 2020م الذي أعده مجلس تشخيص مصلحة النظام)، ما قد يفرض طوق حصار استراتيجيا حول دول مجلس التعاون بشكل مباشر وغير مباشر، ويهدد أمنها الداخلي، عند الأخذ، من المنظور الخليجي، بناصيّة مساعي إيران للتدخل في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين، وتحريض الشيعة في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، ومواصلة احتلال الجزر الإماراتية الثلاث «طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى»، والإدعاء بملكيتها ورفض أي تسويات سلمية بشأنها، ورفضها أي مبادرات عربية تتصل بقضية أمن الخليج باعتبارها قضية حيوية بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، تحسّباً من إجهاض مشروعها الإقليمي، ورفع مستوى التنسيق والتعاون الأمني والعسكري مع قطر، لاسيما بعد أزمة يونيو 2017م، حدّ دعوة الدوحة لإطار أمني إقليمي يستوعب طهران، بينما لا تزال لديها إشكاليات عالقة مع دول الخليج[216]، بما له من تأثير على الملفات الإقليمية التي تحظى باهتمام خاص من جانب دول مجلس التعاون، لاسيما الملفين السوري واليمني، وبما يتقاطع مع مصالح وأمن معظم دول المنطقة، فضلاً عن محاولة مدّ النفوذ الإيراني في دول أخرى ذات تأثير في الأمن الوطني الخليجي، مثل باكستان وأفغانستان، فيما تعدّ الساحة الأخيرة موضع خلاف مع روسيا، التي تناهض توافقها مع إيران، وتركمانستان، لإرسال الغاز إلى أوروبا عبر خط الغاز الممتد في قاع بحر قزوين، ما يضيف ملفاً خلافياً شائكاً إلى قائمة التباينات الروسية – الإيرانية.

3- أدى تعاون روسيا وإيران في سورية إلى تقوية عصب النفوذ الإيراني في المشهد السوري المأزوم، والتغلغل المدني والثقافي بين شرائحه المجتمعية لخدمة التمدّد الشيعي الأيديولوجي في صفوفه، وإعادة الهندسة الديموغرافية في المدن والمحافظات السورية، كما العراقية، التي يتم تحريرها من قبضة تنظيم «داعش» لصالح التوطين الشيعي على حساب السكان الأصليين السنة، بهدف تغيير موازين القوى الإقليمية وتعديل هياكلها لمصلحة إيران، وهو ما عبر عنه صراحة قائد الحرس الثوري الإيراني السابق، اللواء محمد علي جعفري، حينما اعتبر أن «حلب تعدّ الخط الأول للثورة الإسلامية»، التي تجاوز مجالها الجغرافي حدود إيران، سيراً نحو تأسيس ما سمّاها «حضارة إسلامية جديدة»[217]، وهي تصريحات من شأنها أن تغذي مرافد التوتر والاحتقان في المنطقة.

4- ليس مقيّضاً للتفاهمات الروسيّة – الأمريكية-الإسرائيلية بأن تسهل عملية مغادرة إيران للأراضي السورية قبيل جنيها «المكاسب» التي ترنو لتحقيقها، وفرض مشاركتها في تقرير مصير سورية، ما سيعرقل مسار التسوية السياسية للأزمة

216 عباس ناجي، محمد. «6 محددات تصوّغ السياسة الإيرانية إزاء الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط والخليج»، آراء حول الخليج، العدد 136، إبريل 2019: 59- 62.

217 "النظام الإيراني: حلب الخط الأمامي لثورتنا الإسلامية"، موقع منظمة مجاهدي خلق الإيرانية، 25 ديسمبر، 2016. https://arabic.mojahedin.org/newsar/73239/A (تاريخ الوصول 23/ 5/ 2019).

السورية عند رفض إيران لأي حلول لا تضمن مصالحها وخططها المستقبلية في البلاد، وبالتبعية، سيؤخر جهود إعادة الإعمار، وتحقيق مشاركة دول مجلس التعاون فيها، إزاء «الفيتو» الخليجي، كما الغربي، على الوجود الإيراني في سورية، الأمر الذي سيؤدي إلى كبح مساعي إرساء عملية السلام، وإثارة التوتر مع أطراف أخرى معنية بالصراع في سورية، ما يبقي أجواء التوتر والاضطراب قائمة في المنطقة.

وإذا كان الخلاف الشائك بين روسيا وإيران مرشحاً للتعمّق عند مرحلة اقتسام «غنائم الحرب» ورسم مستقبل سورية، فإن نظام الرئيس الأسد قد يكون معنياً بموازنة العلاقة بين الجانبين، لأنه لا يزال بحاجة إلى دعمهما، أمام حرص طهران على بقائه، مقارنة بروسيا الساعية إلى ضمان مصالحها الاستراتيجية، حتى لو اقتضى الأمر التفاوض عليه في مرحلة ما.

وتبعاً لما سبق؛ فإن محددات العلاقة الروسيّة – الإيرانية، ومواطن التضادّ بينهما، التي لا تتوقف عند ملفات المنطقة فقط وإنما تمتد إلى مناطق آسيا الوسطى والقوقاز وبحر قزوين، قد تفتح منافذ عربية، ومنها خليجية، للولوج من خلالها نحو تفعيل أواصر التعاون والتنسيق مع روسيا في مجالات عديدة، بما يحدّ من تأثير تقارب روسيا وإيران في الأمن الإقليمي، الذي لو استمر فإنه سوف يدعم النفوذ والتمدّد الإيراني في المنطقة.

خامساً: الخيارات الخليجية إزاء تطور العلاقات الروسيّة – الإيرانية

تفرض العلاقات الروسية- الإيرانية الآخذة في التنامي على دول الخليج ثلاثة خيارات مهمة على النحو التالي:

1- الخيار الأول: تأسيس علاقات استراتيجية خليجية - روسية

يتعين على دول الخليج تطوير العلاقات مع روسيا، في مختلف المجالات الحيوية، ما يشكل صداً مضاداً لتأثير التقارب الروسي الإيراني على الأمن الإقليمي، الذي يشكل تحدياً للمصالح الاستراتيجية للمنظومة الأمنية الخليجية.

ولا يعدّ تحرك دول الخليج العربي نحو روسيا، كما أوروبا، لتعزيز العلاقات وبناء تحالفات وتكتلات جديدة، تخلياً عن تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية، الذي تعدّه ذا طبيعة استراتيجية طويلة الأمد، وإنما مسعى للتعامل مع المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة، ومتطلبات تنويع الشراكات وأنماط التعاون مع تحقيق الموازنة فيما بينها، بغية الحيلولة دون إحداث خلل في ميزان القوى الإقليمي، لغير الصالح الخليجي، وتحقيق الأمن الإقليمي بتحجيم مدار الأنشطة الإيرانية الإقليمية عبر معظم ساحات المنطقة.

ويستقيم ذلك مع حيويّة مساعي تعميق الشراكة الخليجية – الروسية طويلة الأمد، شريطة عدم اختزالها في الجانب العسكري، عبر شراء الأسلحة والمنظومات القتالية الروسية، أو الحيز النفطيّ، أو

ضخّ الاستثمارات في روسيا، فقط، رغم أهميتها، بل من خلال تدشين شبكة مصالح مشتركة، تطال جوانب أخرى مثل نقل التكنولوجيا المتطورة لدول الخليج والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب والتنوع في الصادرات الخليجية لروسيا، في ظل الخطط الخليجية الطموحة للاستغناء عن النفط كمصدر أساسي للدخل القومي، وذلك على نحو يجعل روسيا تأخذ المصالح الخليجية بعين الاعتبار عند استمرار علاقتها مع إيران، لاسيما فيما يتعلق بشق التعاون العسكري.

إن إقامة حوار مباشر ومنتظم بين روسيا ودول الخليج بات أمراً حتمياً، في ظل الأحداث والمتغيرات المتوالية في المنطقة، عبر تكثيف الزيارات المتبادلة، لحفظ المصالح الاستراتيجية لدول الخليج وترسيخ الدعم الروسي للمواقف الخليجية تجاه القضايا الإقليمية عبر المحافل الدولية، قياساً مضاداً لامتناع روسيا عن التصويت لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216، الصادر في إبريل 2105م، الذي يحظر توريد الأسلحة للحوثيين ويطالبهم بالانسحاب من المناطق التي سيطروا عليها في اليمن، ويسهم أيضاً، في معالجة الملفات الشائكة، لاسيما الملف الإيراني، بدون أن يقتصر على برنامجها النووي فقط، مع أهمية أن تتفهم روسيا مصالح دول الخليج ومخاوفها تجاهه.

ولاشك بأن هناك أرضيّة خصبّة لتعزيز تعاون دول مجلس التعاون مع روسيا؛ ففي ظل ما تشهده المملكة العربية السعودية من حراك اقتصادي غير مسبوق والتطور المضطرد في بيئتها الاستثمارية، وفق «رؤية 2030»، فقد جاء زخم توجهات الرياض الحديثة للاقتصاد الروسي، الذي حقق نقلة نوعية عبر لقاء خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين، في 5 أكتوبر 2017م في روسيا، وأسفر عن إنشاء صندوق استثماري مشترك بقيمة 10 مليارات دولار، وتوقيع 9 صفقات استثمارية مهمة بقيمة مليار دولار في قطاعات مختلفة، ما يزيد من قيمة التبادل التجاري بين البلدين الذي يتجاوز حالياً 10 مليارات دولار[218]، عدا توقيع اتفاقية عسكرية بين الجانبين، وإعلان المملكة بناء 16 مفاعلاً نووياً وإعطاء روسيا الدور الأكبر في تشغيلها. كما تشهد العلاقات الروسية – البحرينية تطوراً متنامياً في مختلف المجالات، حيث وصل ميزان التبادل التجاري بين البلدين إلى 265 مليون دولار خلال عام 2018م، فضلاً عن التخطيط المشترك لمشروع تخزين القمح الروسي في مملكة البحرين ليتم تصديره لاحقاً عبرها إلى دول الخليج ومنطقة الشرق الأوسط، لما تتمتع به البحرين من موقع استراتيجي حيوي ومهم[219]، تماثلًا مع الشراكة الاقتصادية القوية التي تربط دولة الإمارات العربية المتحدة مع الجانب الروسي، حيث تحتل الإمارات قائمة الدولة العربية من حيث الاستثمارات المشتركة في مختلف المجالات مع روسيا، التي بلغت قيمتها 18 مليار دولار عام 2015م، والتي تعززت من خلال زيارة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة،

218 "روسيا والسعودية.. استقرار سوق النفط وصندوق استثماري مشترك بـ 10 مليار دولار"، وكالة سبوتنيك عربي الألمانية، 5 نوفمبر، 2018. https://arabic.sputniknews.com/business/201811051036564048 (تاريخ الوصول 19/ 5/ 2019).

219 "السفير الروسي لـ"البلاد": 100 مليون دينار حجم التبادل التجاري بين روسيا الاتحادية والبحرين"، جريدة البلاد البحرينية، 18 إبريل، 2019. http://www.albiladpress.com/news/2019/3839/bahrain/566910.html (تاريخ الوصول 16/ 5/ 2019).

إلى روسيا، عام 2018م، ولقائه بالرئيس بوتين، حيث يبلغ التبادل التجاري غير النفطي بين البلدين نحو 2.45 مليار دولار سنوياً، وفق بيانات عام 2017م [220]، فيما يبرز المسعى الروسي – الكويتي، الذي يظهر في علاقات دبلوماسية ممتدة لأكثر من 55 عاماً، لتطوير الروابط الثنائية في مختلف المجالات، لاسيما الاقتصادي منه، حيث يبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين نحو مليار دولار [221].

2- الخيار الثاني: تأسيس شراكة استراتيجية مع الدول الآسيوية المحورية

يعدّ فتح آفاق جديدة أمام التعاون الخليجي مع الدول الآسيوية المحورية، لاسيما الصين والهند وباكستان، سبيلاً حيويّاً لتنويع الشراكات الاستراتيجية وخلق مساحات واسعة لتحرك دول الخليج ضمن النسقيّن الإقليمي والدولي، وتحقيق توازن القوى الإقليمي الداعم لأسس الأمن والاستقرار في المنطقة.

وتعكس زيارة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان إلى كل من باكستان والهند والصين، في فبراير 2019م، تفهماً سعودياً للأهمية الاستراتيجية للتحرك الدبلوماسي الخليجي النشّط تجاه الشرق الذي بات ملحاً، نظير ثِقل القارة الآسيوية إقليمياً ودولياً، تماهياً مع مسعى دول الخليج لضبط المسافات الدبلوماسية مع بقية العواصم والمراكز العالمية، وتطوير أواصر العلاقات معها في مواجهة النفوذ الإيراني الإقليمي وفرض المزيد من طوق العزلة حولها.

ويحقق التعاون الخليجي الآسيويّ المنفعة المتبادلة؛ إذ تقع دول الخليج العربي ضمن المجال الحيوي للهند، بوصفها قوة كبرى في قارة آسيا، ما يشكل التقارب معها عاملاً مهماً لتحقيق توازن القوى الإقليمي الذي يعدّ البيئة المناسبة لاستتباب الأمن والاستقرار في المنطقة والحفاظ على المصالح الاستراتيجية الهندية. وتندرج هنا أهمية اتفاقيات التعاون الدفاعي والأمني بين الجانبين، لأهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به الهند في الأمن الإقليمي لمنطقة الخليج، لاسيما في مجال الأمن البحري، وتحديداً في مكافحة القرصنة وتهريب السلاح والإرهاب، بحيث قد يكون مقدمة لتوسيع الشراكة مع دول أخرى، عبر تشكيل نظام أمني إقليمي أو عقد شراكات أمنية واقتصادية بين دول الخليج والدول الآسيوية المحورية، لإحلال السلام والتنمية في المنطقة.

كما أن التوجه لتعزيز العلاقات الخليجية – الصينية، بناء على روابط متنوعة وممتدّة زمنياً، يحقق المصالح المشتركة؛ إذ تعد الصين، وهي من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، ثاني أكبر اقتصاد في العالم وتسعى بقوة لممارسة دور إقليمي ودولي فاعل، ومن شأن التقارب معها أن يؤمن حليفاً قوياً لدعم التوجهات الخليجية أمميّاً.

ويرتبط الجانبان، الخليجي والصينيّ، بعلاقات اقتصادية وعسكرية وأمنية وثيقة، مع ضرورة العمل على تطويرها، حيث تبرز دول الخليج، الغنيّة بموارد الطاقة، كمصدر يمكن الاعتماد

220 "الإمارات وروسيا: شراكة اقتصادية متينة وتطلعات إلى المزيد"، موقع العين الإخباري، 1 يونيو، 2018. https://al-ain.com/article/investment-exchange-between-russia-and-the-uae (تاريخ الوصول 14 5، 2019).

221 "اللحوم الروسيّة إلى الكويت مجدداً"، وكالة سبوتنيك عربي ألمانية، 22 أكتوبر، 2018. https://arabic.rt.com/business/977870-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%85 (تاريخ الوصول 22/ 5/ 2019).

عليه أكثر لتغطية الجزء الأكبر من احتياجات الصين في مجال الطاقة، إذ تعدّ دول الخليج أكبر مصدرٍ للنفط للصين وثاني أكبر مزود لاحتياجاتها من الغاز، بينما تشكل الصين سوقاً ضخمة للصادرات الخليجية من النفط الخام والمنتجات البتروكيماوية والصناعات المعدنية، مثلما تعتبر دول الخليج محوراً أساسياً في مبادرة «طريق الحزام» الصينية من خلال موقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يربط الصين بالأسواق الشرق أوسطية والإفريقية والأوروبية، فضلاً عن التعاون الثنائي العسكري، عبر تصدير الأسلحة الصينية إلى دول الخليج وتبادل الخبرات والمناورات العسكرية المشتركة.

من ناحية ثالثة تشكل باكستان أهمية استراتيجية في المنظور الخليجي/ السعودي، ليس فقط في مجال العلاقات الاقتصادية والتجارية الآخذة بالتطور، لاسيما مع اتفاق دول الخليج على إبرام اتفاقية التجارة الحرة مع باكستان، ومع توقيع ولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير محمد بن سلمان على اتفاقيات مع باكستان بقيمة 20 مليار دولار خلال الزيارة التي أجراها لباكستان ضمن جولته الآسيوية[222]، وإنما، أيضاً، لما تشكله باكستان من عمق استراتيجي بالنسبة للمملكة العربية السعودية خاصة، ودول الخليج عامة، ولكونها تقع في قلب الاستراتيجية الخليجية/ السعودية لمواجهة تمدّد إيران الإقليمي، والجدير بالذكر أنه تم تأسيس مجلس تنسيق مشترك رفيع المستوى بين الجانبين لتطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، وتعهد المملكة العربية السعودية بالقيام بدور لنزع فتيل التوتر بين الهند وباكستان، وحل الخلافات بينهما بالطرق السلمية.

3- الخيار الثالث: دور دول الخليج في تقويض النفوذ الإقليمي لإيران

لم تستكن مساعي دول الخليج للحدّ من التمدّد الإيراني في المنطقة الذي يشكل تهديداً للمعادلة الأمنية الإقليمية الخليجية؛ ما يعكس تنامياً ملحوظاً للدور الخليجي الإقليميّ في تقويض النفوذ الإقليمي لإيران، وذلك من خلال:

1- مساعي إجهاض المشروع الإيراني في اليمن، عبر قيادة المملكة العربية السعودية للتحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن من 25 مارس 2015م، ضد الميلشيات الحوثية المدعومة من إيران التي بدأت هجوماً واسعاً على المحافظات الجنوبية وباتوا حينها على وشك الاستيلاء على مدينة عدن.

إلا أن هجمات تلك الميلشيات لم تتوقف عند حدود اليمن بل تجاوزتها نحو الأراضي السعودية التي كان آخرها الهجوم الصاروخي ضد مطار أبها الدولي، جنوب المملكة في الثالث عشر من يونيو 2019م الذي أوقع العديد من الإصابات بين صفوف المدنيين من مختلف الجنسيات.

2- إعلان المملكة العربية السعودية، في ديسمبر 2015م، عن تأسيس التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب، بمشاركة 41 دولة، وتم عقد اجتماعه الأول برئاسة ولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير محمد بن سلمان، في الرياض في 26 نوفمبر 2017م، وأقرّ فيه تأسيس مركز عمليات

222 "السعودية وباكستان: تعاون يعزز عزلة إيران"، جريدة البيان الإماراتية، 19 فبراير، 2019. https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2019-02-19-1.3491970 (تاريخ الوصول 14/ 6/ 2019).

مشترك في الرياض لدعم العمليات العسكرية وتنسيق الجهود، في مختلف الجوانب العسكرية والمالية والاستخباراتية والسياسية، لمحاربة الإرهاب، مثلما بحث وضع «استراتيجية مشتركة» وآليات منظمة تشمل المجالات الفكرية والإعلامية والعسكرية ومحاربة تمويل الإرهاب، بهدف إضعاف التنظيمات الإرهابية وتفكيكها والقضاء عليها، وفق ما جاء في البيان المشترك للدول المنضوية ضمن إطار التحالف.

3- ينمّ تأسيس مجلس التنسيق السعودي- العراقي، عام 2017م، عن أهمية «الانعطافة» السعودية نحو جبهتها الشمالية حيث يحرص الجانبان على تطوير العلاقات الثنائية، في مختلف المجالات الاقتصادية والأمنية والاستثمارية والسياحية والثقافية والإعلامية الحيوية، عبر التوافق حول تكثيف التواصل الثنائي على المستوى الاستراتيجي والتنسيق المشترك في القضايا الإقليمية والدولية وحماية المصالح المشتركة وفتح المنافذ الحدودية وتطوير الموانئ والطرق والمناطق الحدودية وتنمية الشراكة بين القطاع الخاص في كلا البلدين وتشجيع تبادل الخبرات الفنية والتقنية بينهما.

وبوجه عام فإن المتتبع للسياسات الإقليمية لدول الخليج يلاحظ التحركات الفاعلة لقادة تلك الدول، لاسيما المملكة العربية السعودية، مع الدول العربية المحورية لتقويض النفوذ الإيراني الإقليمي وتجريد إيران من أوراقها الضاغطة ضمن ساحات نفوذها، أسوة بالقمم الخليجية والعربية والإسلامية، التي عقدت في المملكة العربية السعودية نهاية مايو ومطلع يونيو من عام 2019م، حيث نجحت المملكة العربية السعودية في حشد تأييد الدول الإسلامية ضدّ إيران في قمة منظمة التعاون الإسلامي، مثلما أكدت القمة العربية تضامنها ودعمها اللامحدود للإجراءات التي تتخذها المملكة لحماية أمنها القومي وإمدادات النفط، وذلك في ظل التوتر الذي تشهده المنطقة على خلفية «تفجيرات الفجيرة».

وينسحب ذلك على أهمية تشكيل صدٍ مضادّ لمساعي إيران وقطر خلخلة موازين القوى الإقليمي، عبر تحالفهما المشترك المرتبط بتركيا الذي عبّر عنه مؤخراً التحفظ القطريّ على القمم الثلاثة في السعودية، بالرغم من التوافق الجمعيّ، سابقاً، حول الخطر الإيراني على المعادلة الأمنية الخليجية، حيث لا تجد الدوحة حرجاً من رابطة التحالف مع إيران، أسوة بتركيا، بينما لن يحظى تحالف يجمع بين تركيا وروسيا، ستجد قطر مكاناً ثابتاً فيه، بترحيب خليجي/ سعوديّ، لتأثيره على توازنات القوى الإقليمية.

الخاتمة

إن استمرار التقارب الروسيّ – الإيراني، بعيد عن احتمال تطوره إلى «تحالف استراتيجيّ» لانتفاء أسسه، ربما يكون فرصة لإيران على المستوى الإقليمي ولكنه لن يقرّبها من هدف الحصول على مكانة القوة الإقليمية الأساسيّة في المنطقة، غير أن محاولاتها المستميتة لبلوغها تشكل تحد للمنظومة الأمنية الإقليمية الخليجية، ما لم تسهم العقوبات الأمريكية المفروضة ضدّها، وخلافاتها المتأصّلة مع روسيا حول العديد من الملفات الشائكة، لاسيما الأزمة السوريّة، في فتح منافذ معتبرّة أمام تنسيق دول مجلس التعاون مع الدول العربية المحوريّة، من ناحية، وتعزيز علاقاتهم المشتركة مع روسيا، من ناحية أخرى، في تقويض النفوذ الإيراني وتقليص مرافد دعمها لأذرعها المتشعبة، بينما من شأن المواجهة العسكرية، المستبعدة، مع واشنطن، إن حصلت بدفع من صقور الإدارة الأمريكية، أن تحدّ من ساحات تأثيرها، حدّ الانكفاء.

القسم الثالث: القضايا الإقليمية

- تقديم الملف
- التنظيمات الجهادية الإرهابية والأمن الإقليمي في العالم العربي الوضع الراهن.. وآفاق المستقبل

د. حسنين توفيق إبراهيم

تقديم القضايا الإقليمية

تعد التنظيمات الجهادية الإرهابية أحد أبرز تهديدات الأمن الإقليمي والأمن العالمي على حد سواء، ليس فقط بالنظر إلى الأهداف المعلنة لتلك التنظيمات وهي هدم مفهوم الدولة الوطنية الموحدة بل أيضاً في الوقت ذاته لاجتذابها عناصر من الدول الغربية للقتال في صفوفها، وعلى الرغم من الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة تلك الجماعات ومن أهمها التحالف الدولي لمحاربة داعش الذي استطاع إنهاء سيطرة التنظيم على مساحات كبيرة من الأراضي السورية والعراقية فإن تلك التنظيمات لاتزال موجودة على مستوى الفكر بل والممارسة سواء من خلال البحث عن بقع جغرافية بديلة في ظل استمرار الأزمات الإقليمية التي تمثل بيئة ملاءمة لعمل تلك التنظيمات أو من خلال انتهاج استراتيجيات جديدة منها ظاهرة «الذئاب المنفردة».

وتأسيساً على ما سبق تستهدف هذه الدراسة التي يقدمها الدكتور حسنين توفيق بعنوان «التنظيمات الجهادية الإرهابية والأمن الإقليمي في العالم العربي: الوضع الراهن وآفاق المستقبل» تحليل تلك القضية من كل جوانبها من خلال الإجابة عن أربعة تساؤلات:

أولها: ماهي أهم المحددات الحاكمة لمستقبل التنظيمات الجهادية الإرهابية في العالم العربي، وبخاصة تنظيمي «داعش» و«القاعدة»؟

وثانيها: ماهي أهم المسارات المحتملة لتطور لهذه التنظيمات خلال الأجلين القصير والمتوسط؟

وثالثها: كيف سيتأثر الأمن الإقليمي في العالم العربي بالتطورات المستقبلية على مستوى التنظيمات الجهادية الإرهابية؟

ورابعها: ماهي أهم متطلبات وشروط تطوير استراتيجيات وسياسات فعالة للتصدي للتنظيمات المعنية، ومن ثم تعزيز الأمن الإقليمي؟

وتصل الدراسة إلى عدد من النتائج المهمة منها أن هناك ضرورة لإنهاء الأزمات الإقليمية الراهنة التي تمثل بيئة ملائمة لعمل تلك الجماعات، فضلاً عن أهمية النهوض بالجيوش الوطنية والمؤسسات الأمنية في تلك الدول بشكل احترافي ما يمكنها من مواجهة هذه الجماعات، فضلاً عن إيلاء الجوانب الثقافية والاجتماعية ضمن تلك المواجهة، بالإضافة إلى الجانب الفكري المتمثل بشكل أساسي في قضية محورية وهي تجديد الخطاب الديني استنادًا إلى أسس ومبادئ تراعي حقائق العصر ومستجداته، واستمرار تكامل الجهود الإقليمية مع نظيرتها الدولية في ظل وجود مؤشرات على استهدف تلك الجماعات الإرهابية لقطاع الطاقة سواء المنشآت أو طرق المرور وهو الأمر الذي يتطلب استمرار تلك الجهود وتطويرها في ظل تغير استراتيجيات تلك التنظيمات.

1- التنظيمات الجهادية الإرهابية والأمن الإقليمي في العالم العربي.. الوضع الراهن وآفاق المستقبل

د. حسنين توفيق إبراهيم[223]

ملخص

تستهدف هذه الدراسة تحليل واقع التنظيمات الجهادية الإرهابية التي لا تعد ظاهرة جديدة كمهدد للأمن الإقليمي بيد أنها ازدادت من حيث العدد والقدرة على التأثير في أعقاب التحولات التي شهدها العالم العربي عام 2011م حيث أضحى لها تواجد جغرافي محدد وخاصة في مناطق الأزمات والصراعات وأعلنت أيديولوجيات تتضمن مشروعات عابرة للحدود لا تعترف بمفهوم الدولة الوطنية الموحدة بل تسعى لهدمها، وتركز الدراسة على تنظيمي داعش والقاعدة وأساليب عملهما وتأثيرهما على الأمن الإقليمي.

وقد خلصت الدراسة إلى ثلاث نتائج أساسية، هي:

أولاً: رغم الجهود التي بذلت لمواجهة مخاطر تلك الجماعات فإن هناك حاجة ماسة لإنهاء الأزمات الإقليمية التي تستقطب تلك الجماعات وتمثل بيئة مواتية لعملها، والأهم بناء الأجهزة الأمنية في مناطق الصراعات لتنهض بدورها في مواجهة تلك الجماعات الإرهابية.

ثانياً: بجانب الجهود الأمنية والعسكرية لمواجهة عمل تلك التنظيمات يجب أن تعكل المؤسسات الاجتماعية والثقافية من أجل التوعية بمخاطر التطرف والإرهاب.

ثالثاً: بعد المحاولات التي بذلت لتجديد الخطاب الديني لاتزال النتائج متواضعة، حيث إن هناك ضرورة لاستيعاب حقائق العصر ومستجداته والنظر إلى مسألة تكامل العلوم بدلاً من تصارعها.

223 أستاذ العلوم السياسية بجامعتي زايد والقاهرة

مقدمة

يُقصد بـ«التنظيمات الجهادية الإرهابية» في سياق هذه الدراسة، الجماعات والتنظيمات السلفية الراديكالية، التي تتبنى فكرًا متطرفًا تكفيريًا، وتنخرط في ممارسة العنف والإرهاب ضد الدول والمجتمعات.

وقد شكلت هذه الظاهرة ملمحًا بارزًا للتطورات السياسية والأمنية في العالم العربي منذ بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، حيث ظهرت العشرات من التنظيمات الجهادية التي شكلت - بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة - تحديًا للنظم الحاكمة في غالبية الدول العربية، لاسيما أن ممارساتها وأنشطتها الإرهابية مثلت تهديدًا للأمن والاستقرار، حيث استهدفت قيادات سياسية، ورموزًا ثقافية، وعناصر من الجيش والشرطة.

كما طال إرهابها دور عبادة ومرافق ومنشآت أمنية ونفطية واقتصادية وسياحية ووسائل نقل، ناهيك عن استهداف مواطنين مسالمين وسائحين أجانب.

وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م التي نفذها «تنظيم القاعدة» لتدشن مرحلة جديدة في تطور التنظيمات الجهادية الإرهابية، وهي تتمثل في عولمة هذه الظاهرة، حيث أصبح «تنظيم القاعدة» نموذجًا للتنظيم الجهادي العابر لحدود الدول سواء من حيث تنوع جنسيات أعضائه، أو تعدد فروعه وخلاياه المنتشرة في عدة مناطق، أو النطاق الجغرافي لأنشطته وعملياته الإرهابية.[224]

وفي أعقاب أحداث ما يُسمى بـ«الربيع العربي»، وما ترتب عليها من تداعيات كارثية في العديد من الدول العربية، تصاعدت ظاهرة التنظيمات الجهادية الإرهابية سواء من حيث العدد أو القدرة على التأثير.

وقد أشار تقرير أصدرته مؤسسة «راند» الأمريكية في عام 2014م إلى أن تنظيمات السلفية الجهادية ازدادت في العالم العربي بين عامي 2010م و2013م بنسبة 58 %.

واقترن ذلك في جانب مهم منه بتصدع الدولة الوطنية في أقطار عربية عدة مثل ليبيا وسوريا واليمن.[225]

وفي هذا الإطار، فقد برز «تنظيم الدولة الإسلامية» المعروف إعلاميًا بـ«داعش» ليضفي متغيرات جديدة على مشهد السلفية الجهادية، حيث عزز من عولمة الظاهرة، وذلك بتحوله إلى شبكة جهادية إرهابية عالمية.[226]

كما أنه بلغ بالفكر السلفي التكفيري حدودًا أقصى من حيث درجة التطرف والوحشية، حتى بدا وكأنه خلق «ثقافة تكفيرية داخل التيار التكفيري ذاته»[227]. وبالإضافة إلى ذلك، فقد حقق التنظيم

224 Gerges, Fawaz A. 2009. The Far Enemy: Why Jihad Went Global. Cambridge: Cambridge University Press. Nester, William R. 2018. America's War against Global Jihad: Past, Present, and Future. Maryland: Lexington Books

225 Jones, Seth G. 2014. A Persistent Threat: The Evolution of al Qa'ida and Other Salafi Jihadists. Santa Monica, CA: RAND. aqueur, Walter and Christopher Wall. 2018. The Future of Terrorism: ISIS, Al-QAEDA, and the ALT-RIGHT. New York: Thomas Dunne Books, St. Martin Press.

226 Hardin Lang and Muath Al Wari," The Flow of Foreign Fighters to the Islamic State: Assessing the Challenge and Response," Center for American Progress, March 2016. https://cdn.americanprogress.org/wp-content/uploads/2016/03/17132821/ForeignFighters-report.pdf

227 Hassan, Hassan. June 2016. The Sectarianism of the Islamic State: Ideological Roots and Political Context. Research Paper, Washington, D. C.: Carnegie Endowment for International Peace.

طفرة في توظيف بعض أدوات ثورة المعلومات والاتصالات وبخاصة منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر وغيرهما في خدمة أهدافه ومخططاته.

كما أنه تمكن خلال عامي 2013م و2014م، وفي تطور غير مسبوق في تاريخ السلفية الجهادية، من احتلال مساحات واسعة من كل من سوريا والعراق، ثم قام بهدم الحدود بين الدولتين، وإعلان ما أسماه بـ«دولة الخلافة الإسلامية» في يونيو عام 2014م.

ولم يتم تحرير هذه الأراضي من قبضة «داعش» إلا بعد إطلاق حربين طاحنتين ضده على الجبهتين، العراقية والسورية، شاركت في كل منهما أطراف محلية وإقليمية ودولية.

وفي ضوء ما سبق، فإن الهدف من هذه الدراسة هو استشراف مستقبل التنظيمات الجهادية الإرهابية في العالم العربي خلال الأجلين القصير والمتوسط على الأقل، وقراءة انعكاسات ذلك على الأمن الإقليمي، وذلك انطلاقًا من رصد وتحليل الواقع الراهن للتنظيمات المعنية، وبخاصة تنظيمي «داعش» و«القاعدة» باعتبارهما أقوى هذه التنظيمات وأكثرها تمددًا وانتشارًا، من ناحية، والوقوف على أهم العوامل الحاكمة أو المؤثرة في تشكيل ملامح مستقبلها من ناحية أخرى.

وبناءً عليه، تحاول الدراسة الإجابة عن أربعة أسئلة:

أولها: ماهي أهم المحددات الحاكمة لمستقبل التنظيمات الجهادية الإرهابية في العالم العربي، وبخاصة تنظيمي «داعش» و«القاعدة»؟

وثانيها: ماهي أهم المسارات المحتملة لتطور لهذه التنظيمات خلال الأجلين القصير والمتوسط؟

وثالثها: كيف سيتأثر الأمن الإقليمي في العالم العربي بالتطورات المستقبلية على مستوى التنظيمات الجهادية الإرهابية؟

ورابعها: ماهي أهم متطلبات وشروط تطوير استراتيجيات وسياسات فعالة للتصدي للتنظيمات المعنية، ومن ثم تعزيز الأمن الإقليمي؟

والفكرة الرئيسة التي تنطلق منها الدراسة مستوحاة من دلالات الخبرة التاريخية لتطور التنظيمات الجهادية في العالم العربي، حيث لم تنقطع هذه الظاهرة منذ بدايات النصف الثاني من القرن العشرين، وما حدث على أرض الواقع هو أنها شهدت مراحل من المد والجزر أخذت في الغالب شكل الموجات، حيث اندثرت تنظيمات معينة أو تراجع تأثيرها بسبب الضربات الأمنية التي تلقتها، أو المراجعات الفقهية التي قامت بها وترتب عليها تحولها إلى اللاعنف، أو الاثنين معًا، ثم ظهرت في مراحل تالية تنظيمات أخرى كانت في الغالب أكثر تشددًا من سابقتها.

كما أنه كثيرًا ما تمكنت بعض التنظيمات الجهادية من معاودة أنشطتها الإرهابية بعد فترات من الكمون.

وفي ضوء هذه الخبرة التاريخية، تأتي أهمية استشراف مستقبل التنظيمات الجهادية الإرهابية للتعرف على احتمالات الاستمرارية والتغيير في التنظيمات القائمة من ناحية، واحتمالات ظهور جيل جديد من هذه التنظيمات من ناحية أخرى،

فضلًا عن البحث في سبل تطوير استراتيجيات وسياسات تسهم بفاعلية في تجفيف منابع التطرف والإرهاب، بحيث تكون أكثر قدرة على تحويل البيئات الحاضنة للتطرف والإرهاب إلى بيئات لافظة لهما، ما يحجم من قدرة التنظيمات المعنية على تجنيد الأعضاء، وتأمين مصادر للتمويل والتسليح، وبالتالي يبقى تأثيرها، حتى في حال وجودها، هامشيًا ومحدودًا في أفضل الأحوال.

ومع الأخذ بعين الاعتبار بعض المحاذير المنهاجية المعروفة المتعلقة باستشراف مستقبل ظاهرة معقدة مثل ظاهرة التنظيمات الجهادية الإرهابية في العالم العربي، فإن الدراسة سوف تركز على بلورة مسارات رئيسة تعكس احتمالات تطور السلفية الجهادية خلال الأجلين القصير والمتوسط مع التركيز على تنظيمي «داعش» و«القاعدة» على نحو ما سبق ذكره، وذلك بالاستناد إلى المدخل التاريخي الاجتماعي المقارن، وكذلك مدخل السيناريوهات المشروطة الذي يربط تحقق سيناريوهات أو مسارات معينة في المستقبل بمدى توفر بعض الشروط المساعدة على ذلك.

والشروط في هذا المقام هي بمنزلة المحددات أو العوامل المؤثرة في تشكيل المسارات المستقبلية للتنظيمات الجهادية الإرهابية.

وبناءً عليه، فقد تم تقسيم الدراسة إلى أربعة أقسام:

يعرض **القسم الأول** لأهم ملامح خريطة التنظيمات الجهادية الإرهابية في العالم العربي في الوقت الراهن.

ويحلل **القسم الثاني** أهم المحددات الحاكمة لمستقبل هذه التنظيمات.

ويرصد **القسم الثالث** أبرز المسارات المحتملة لهذا المستقبل خلال الأجلين القصير والمتوسط.

ويناقش **القسم الرابع** الانعكاسات المحتملة لتطور التنظيمات الجهادية على الأمن الإقليمي.

وتتضمن الخاتمة بعض متطلبات وشروط تطوير استراتيجيات وسياسات فعالة لمواجهة التنظيمات الجهادية الإرهابية في العالم العربي، والحيلولة دون تمددها وانتشارها خلال المستقبل.

أولًا: خريطة التنظيمات الجهادية الإرهابية في العالم العربي في الوقت الراهن

بصفة عامة، يمكن تصنيف التنظيمات الجهادية الإرهابية في العالم العربي في الوقت الراهن إلى فئتين رئيسيتين، وذلك من حيث مستوى الانتشار الجغرافي للتنظيم، ودرجة فاعليته مقاسة بطبيعة العمليات الإرهابية التي ينفذها من حيث الكم والكيف.

تضم **الفئة الأولى** التنظيمات الشبكية العابرة لحدود الدول، وتتمثل بالأساس في تنظيمي «القاعدة» و«داعش» بفروعهما المتعددة.

فيما تضم **الفئة الثانية** التنظيمات ذات الطابع المحلي، أي التي تعمل داخل حدود بعض الدول.

وفي هذا الإطار، هناك ثلاثة ملامح رئيسة تميز خريطة التنظيمات الجهادية الإرهابية في العالم العربي في الوقت الراهن، و تتمثل في: الهزيمة العسكرية لتنظيم «داعش» (المركزي) في كل من سوريا والعراق مع استمرار فروعه وخلاياه النائمة في مناطق أخرى، واستمرار تنظيم «القاعدة»

بفروعه المنتشرة في الإقليم مع التراجع النسبي في تأثيره خلال الفترة الماضية، فضلًا عن وجود العشرات من التنظيمات الجهادية المحلية التي تنشط في العديد من الدول العربية، وهي متفاوتة من حيث الحجم ودرجة التأثير. وتعرض الدراسة لكل من هذه الملامح بقليل من التفصيل.

1- تنظيم «داعش»: هزيمة عسكرية في كل من العراق وسوريا مع استمرار فروع التنظيم وخلاياه في مناطق أخرى

جاءت الهزيمة العسكرية لـ«داعش» في كل من سوريا والعراق خلال عامي 2017م و2018م لتسقط دولته المزعومة التي كان قد أعلن عن قيامها في يونيو عام 2014م، حيث فقد التنظيم الأراضي التي كان يسيطر عليها في كل من الدولتين، وما كانت توفره له من موارد مالية هائلة، كما تم تدمير بنيته التحتية وقدراته العسكرية.

ولكن على الرغم من هزيمته العسكرية في كل من سوريا والعراق، فإنه يبقي للتنظيم فروعه وخلاياه النائمة المنتشرة في بعض الدول العربية، ومن أبرزها: «جماعة أنصار بيت المقدس» في مصر التي غيرت اسمها بعد مبايعتها «داعش» في عام 2014م إلى «تنظيم ولاية سيناء»، وتنظيم «جند الخلافة» في الجزائر، وهو منشق عن تنظيم «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» وبايع «داعش» في عام 2014م.

كما أن للتنظيم فروعًا خارج العالم العربي مثل: جماعة «بوكو حرام» في نيجيريا وتنظيم «ولاية خرسان» الذي تم الإعلان عن قيامه في عام 2015م، وينشط في كل من باكستان وأفغانستان وبنجلاديش والهند، فضلًا عن بعض الجماعات والتنظيمات الجهادية الموالية للتنظيم أو المتعاطفة معه في بعض دول آسيا الوسطى وجنوب شرق آسيا ومنطقة الساحل والصحراء الأفريقية[228].

ورغم الهزيمة العسكرية لـ«داعش» في كل من سوريا والعراق، فإن التنظيم أعلن مسؤوليته عن عمليات إرهابية حدثت خلال الآونة الأخيرة في عدة دول عربية وغير عربية.

كما أن زعيم التنظيم أبو بكر البغدادي ظهر للمرة الأولي يوم 29 أبريل 2019م بعد اختفاء استمر لنحو خمس سنوات، وذلك في فيديو دعائي قصير نشره التنظيم عبر قنواته على تطبيق «تليجرام».

وقد أقر البغدادي بهزيمة «داعش»، وأطلق بعض التهديدات، كما دعا أنصاره للثأر لمقاتلي التنظيم وأسراه.[229]

وكل هذه المؤشرات تؤكد على أن «داعش» لا يزال يمثل مصدرًا للتهديد، وأن زعيمه سوف يسير على الأرجح على نهج بن لادن خلال مرحلة اختفائه، حيث كان يظهر من فترة لأخرى لتوجيه رسائل صوتية ومرئية بهدف رفع معنويات أعضاء التنظيم، وحشد المؤيدين والمتعاطفين، وتوجيه رسائل تتعلق بعمليات التنظيم وفروعه. ويطرح

228 Clark, Colin P. and Assaf Moghadam. 2018. "Mapping Today's Jihadi Landscape and Threat." Orbis (Foreign Policy Research Institute, Summer 2018) 347 - 371. Rosiny, Stephan. 2015. "The Rise and Demise of the IS Caliphate." Middle East Policy 94 -107. Nance, Malcolm. 2016. Defeating ISIS: Who They Are, How They Fight, What They Believe. New York: Skyhorse Publishing. Zenn, Jacob. 2019. "The Islamic State's Provinces on the Peripheries: Juxtaposing the Pledges from Boko Haram in Nigeria and Abu Sayyaf and Maute Group in the Philippines." Perspectives on Terrorism 86 - 103.

229 الشرق الأوسط. 2019. « البغدادي يظهر ويقر بالهزيمة.. توعد في فيلم دعائي بالانتقام لقتلى داعش.» جريدة الشرق الأوسط اللندنية، 04 أبريل.

هذا التطور على صعيد «داعش» تساؤلات جوهرية تتعلق بحدود قدرته على إعادة بناء هياكله وتجميع صفوفه والعودة مجددًا كتنظيم نشط على الساحتين العراقية والسورية، وطبيعة الاستراتيجية الحركية الجديدة التي يمكن أن يتبناها التنظيم في ظل هذه المستجدات، ومستقبل فروعه خارج سوريا والعراق.

2- تنظيم «القاعدة»: الحفاظ على الاستمرارية رغم تراجع التأثير خلال الفترة الماضية

على الرغم من الضربات الموجعة التي تلقاها تنظيم «القاعدة» منذ الغزو الأمريكي لأفغانستان وإطاحة نظام طالبان في عام 2001م، وعلى الرغم من مقتل زعيم التنظيم أسامة بن لادن في عام 2011م، فإنه استطاع التكيف مع المستجدات والحفاظ على استمراريته، لاسيما وأنه غير من بعض توجهاته الفكرية وبعض جوانب استراتيجيته الحركية، حيث لم تعد مسألة استهداف «العدو البعيد» المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عمومًا تمثل الأولوية بالنسبة له.

كما أنه اتجه وبخاصة في مرحلة ما بعد بن لادن نحو تجنب العمليات الإرهابية التي تصيب أعدادًا كبيرة من المدنيين[230] ونتيجة لذلك، فقد أصبح التنظيم يركز في أنشطته وعملياته على المستويات المحلية، أي على مستوى بعض الدول الإقليمية التي لفروعه حضور فيها[231].

كما استفاد تنظيم «القاعدة» من الصعود السريع لتنظيم «داعش»، فعلى أثر الممارسات الوحشية والهمجية لـ«داعش» راح «القاعدة» ينتقده ويؤسس لنفسه كبديل له.

كما أن تركيز التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية على محاربة «داعش» دون الالتفات لـ«للقاعدة» شكل فرصة للأخير لإعادة بناء صفوفه، وتعزيز صلاته بالسكان المحليين في بعض مناطق تمركزه.

وفي ظل هذا التحول لم يعد «القاعدة» تنظيمًا مركزيًا بل أصبح بمثابة شبكة جهادية إرهابية، مركزها في أفغانستان وباكستان، وفروعها منتشرة في عدة مناطق.

وتتسم العلاقة بين المركز والفروع بدرجة كبيرة من المرونة، ما يمكن الفروع من العمل بقدر من الاستقلالية وفق الظروف والمعطيات المحيطة بكل منها، ولكن ضمن الإطار العام لفكر القاعدة وتوجهاته الاستراتيجية[232].

وتتمثل أهم فروع تنظيم «القاعدة» في الوقت الراهن في: «تنظيم القاعدة في جزيرة العرب»، ويُعد الأقوى من بين فروع القاعدة، ويتمركز حاليًا في اليمن وبخاصة في بعض محافظات الجنوب مثل

230 Hellmich, Christina. 2011. Al-Qaeda: From Global Network to Local Franchise. London: Zed Books Ltd.

231 Mendelsohn, Barak. 2016. The Al-Qaeda Franchise: The Expansion of Al-Qaeda and Its Consequences. Oxford: Oxford University Press

232 Gartenstein-Ross, Daveed and Nathaniel Barr. 2017. "How al-Qaeda Survived the Islamic State Challenge." Current Trends in Islamist Ideology 50 - 68. Gartenstein-Ross, Daveed and Nathaniel Barr. 2018. "How Al-Qaeda Works: The Jihadist Group's Evolving Organizational Design." Current Trends in Islamist Ideology 66 - 138.

عدن وأبين ولحج وحضرموت[233] وهناك «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، ويتمركز في الجزائر، وتشمل دائرة أنشطته شمال أفريقيا ومنطقة الساحل والصحراء.[234]

يُضاف إلى ذلك، «حركة الشباب المجاهدين» في الصومال، وهي تمارس الإرهاب داخل الصومال، وتستهدف أحيانًا دولًا مجاورة مثل كينيا وأثيوبيا. وهناك أيضًا تنظيم «القاعدة في شبه القارة الهندية» الذي أُسس في عام 2014م كمظلة لمجموعات «القاعدة» التي تنشط في باكستان وأفغانستان وبنجلاديش وميانمار وأجزاء من الهند.

كما كان لتنظيم «القاعدة» حضوره البارز على الساحة السورية من خلال فرعه المتمثل في «جبهة النصرة» التي تُعد من أبرز التنظيمات الجهادية على الساحة السورية، ولكن علاقة الجبهة بـ«القاعدة» انتهت في منتصف عام 2016م، حيث غيرت اسمها إلى «جبهة فتح الشام»، وبعد ذلك اندمجت مع جماعات أخرى تحت مسمى «هيئة تحرير الشام».[235]

تثير التطورات الراهنة تساؤلين مهمين بشأن مستقبل تنظيم «القاعدة». **أولهما**، هل الهزيمة العسكرية لـ«داعش» في كل من سوريا والعراق تمثل فرصة مواتية لـ«القاعدة» ليكون في صدارة السلفية الجهادية من جديد؟ **وثانيهما**، إلى أي مدى يستطيع التنظيم سد الفراغ الناجم عن هزيمة «داعش» وانحسار دوره؟

3- التنظيمات الجهادية المحلية التي تعمل داخل حدود الدول: تكاثر عددي وتأثيرات متفاوتة

يتمثل الملمح الثالث لخريطة التنظيمات الجهادية الإرهابية في العالم العربي في الوقت الراهن في التنظيمات المحلية التي تعمل داخل حدود الدول التي لا تمثل جزءًا من شبكة «القاعدة» أو «داعش»، وإن كانت تتبنى بعض الأفكار المتطرفة التكفيرية التي يتبناها كل من التنظيمين.

وتنتشر هذه التنظيمات بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في العديد من البلدان العربية، ويوجد بينها تفاوتات من حيث التوجهات العقيدية والفكرية، وحجم العضوية، والأساليب الحركية.. إلخ.

ويمكن في هذا المقام الإشارة إلى حالة مصر على سبيل المثال، حيث شهدت خلال العقد الأخير ظهور العديد من التنظيمات الجهادية الإرهابية التي انخرطت في ممارسة بعض أعمال العنف والإرهاب ضد الدولة والمجتمع.

وإذا كان «تنظيم أنصار بيت المقدس» قد بايع «داعش» في عام 2014م وغير اسمه إلى «ولاية سيناء»، فإن هناك تنظيمات ظهرت على الساحة، بعضها ظهر نتيجة لانشقاقات داخل تنظيمات أكبر، ومنها على سبيل المثال: «جماعة أجناد مصر»، و«حركة العقاب الثوري»، و«حركة حسم» التابعة لـ«جماعة الإخوان المسلمين»، وغيرها.

233 Berman, Ilan. 2014. " The Once Future Threat: Al - Qaeda is Hardly Dead." World Affairs 76 - 85. International Crisis Group. 2017. Yemen's al-Qaeda: Expanding the Base. Middle East Report, Brussels, Belgium: International Crisis Group.

234 Filiu, Jean-Pierre. 2009. Al-Qaeda in the Islamic Maghreb: Algerian Challenge or Global Threat? Carnegie Papers, Washington, D. C.: Carnegie Endowment for International Peace

235 Zelin, Aron Y., (ed.). 2017. How al-Qaeda Survived Drones, Uprisings, and the Islamic State: The Nature of the Current Threat. Washington, D. C.: The Washington Institute for Near East Policy.

وجميعها تنظيمات صغيرة، تنخرط في ممارسة الإرهاب معتمدة على وسائل بدائية في الغالب. ولكن المشكلة هنا تكمن في صعوبة التعرف على المنتسبين لهذه التنظيمات لاندماجهم بين فئات المجتمع.[236]

وبالإضافة إلى مصر، فإن هناك العشرات من التنظيمات الجهادية الإرهابية التي تنشط في العديد من البلدان العربية، ويصعب تناولها بالتفصيل في حيز هذه الدراسة[237].

ثانيًا: أهم المحددات الحاكمة لمستقبل التنظيمات الجهادية الإرهابية في العالم العربي

إن مستقبل التنظيمات الجهادية الإرهابية في العالم العربي هو في التحليل الأخير محصلة للتفاعل بين مجموعتين من العوامل المؤثرة في رسم ملامح هذا المستقبل. تضم **أولاهما** عوامل بنيوية تخلق بيئات ملائمة وظروفًا مواتية لظهور تنظيمات جهادية جديدة وتصاعد أدوار تنظيمات قائمة، أو تفرض بالمقابل ضغوطًا وقيودًا على هذه التنظيمات بحيث تؤدي إلى انحسارها وتهميشها.

ومن أهم هذه العوامل: الصراعات الداخلية والحروب الأهلية التي أدت إلى تعميق ظاهرة الدول المتصدعة في الإقليم، فضلًا عن الأزمات الحادة والمتزامنة التي تعاني منها بلدان عربية عديدة بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، يُضاف إلى ذلك مدى فاعلية استراتيجيات مكافحة الإرهاب وتماسكها على الصعد الوطنية، وكذلك على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

أما **المجموعة الثانية** من العوامل فتتعلق بمدى قدرة التنظيمات الجهادية الإرهابية على التكيف مع المستجدات الراهنة سواء لجهة استغلال الفرص المتاحة لها، أو التعامل مع القيود والضغوط المفروضة عليها. وتعرض الدراسة لكل من العوامل سالفة الذكر بشيء من التفصيل.

1-الحروب الأهلية والصراعات الداخلية: بين صعوبات التسوية ومخاطر الاستمرارية

إن استمرار الحروب الأهلية والصراعات الداخلية التي دول مثل ليبيا وسوريا واليمن يسهم في إنعاش التنظيمات الجهادية الإرهابية وتعزيز أدوارها، فيما تؤدي التسويات السياسية وإنهاء الصراعات إلى حرمان هذه التنظيمات من بيئات حاضنة لها، وظروف مواتية لتمددها، لاسيما وأن التسوية هي شرط ضروري للشروع في إعادة بناء الدولة وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع.

وعلى الرغم من كثرة الجهود والمحاولات التي بُذلت للتوصل إلى تسويات سياسية للحروب الأهلية في كل سوريا وليبيا واليمن، وتقوم الأمم المتحدة بدور رئيسي فيها، فإنها لم تسفر عن نتائج ملموسة حتى الآن (يونيو 2019م)، الأمر الذي يرجح أن تستمر هذه الصراعات بأشكال مختلفة خلال الأجلين القصير والمتوسط على الأقل، لاسيما أن هناك الكثير من التعقيدات التي تعرقل فرص التسوية في كل من الحالات المذكورة.

236 جمعة، محمد. 2015. الجماعات الإرهابية الجديدة في مصر: الأبنية الفكرية والتنظيمية. كراسات استراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

237 Abu Rumman, Mohammad et als. 2015. The Rise of Radicalism in the Arab World: Significance, Implications and Counter -Strategies. Amman: Friedrich-Ebert -Stiftung Jordan & Iraq.

ففي **سوريا**، وعلى الرغم من الهزيمة العسكرية لتنظيم «داعش»، وطرده من الأراضي التي كان يسيطر عليها، واتجاه النظام السوري نحو فرض سيطرته على المزيد من الأراضي السورية، فضلًا عن التحول في مواقف الكثير من الأطراف الإقليمية والدولية تجاهه، فإنه ليس هناك ما يؤشر على قرب التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للأزمة، حيث لاتزال هناك الكثير من القضايا المعقدة التي تعرقل فرص التسوية، في مقدمتها: الانقسامات العميقة بين النظام وفصائل المعارضة المسلحة التي لاتزال تسيطر على أجزاء من الأراضي السورية، فضلًا عن التباين في مواقف وأجندات الأطراف الإقليمية والدولية المؤثرة في مسارات الصراع السوري، ومن أبرزها روسيا وتركيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها.

وفي هذا السياق، فقد برزت جملة من القضايا المعقدة ذات الصلة بالتسوية، منها: الدستور وترتيبات المرحلة الانتقالية، وشكل نظام الحكم، وحالة التفكك التي تعاني منها أجهزة الدولة ومؤسساتها، والتعقيدات المرتبطة بملف إعادة الإعمار وما يتطلبه ذلك من موارد مالية ضخمة، فضلًا عن مطالب أكراد سوريا بتطبيق الفيدرالية في البلاد ما يضمن تأسيس كيان فيدرالي لهم، وهو أمر مرفوض من قبل النظام السوري، كما ترفضه تركيا بشدة.

وبشأن **اليمن**، فقد دخلت الحرب الدائرة بين الجيش اليمني المدعوم من قبل التحالف العربي ومليشيا الحوثي المدعومة من جانب إيران عامها الخامس. وعلى الرغم من الجهود العديدة التي بذلتها الأمم المتحدة وأطراف أخرى للتوصل إلى تسوية سياسية تضع نهاية للحرب، فإنها لم تسفر عن نتائج حقيقية حتى الآن (مايو 2019م).

وذلك بسبب نهج التعنت والمراوغة الذي دأبت عليه مليشيا الحوثي. وعدم التوصل إلى تسوية يعني ببساطة استمرار الحرب بكل ما يترتب عليها من تداعيات.

أما بالنسبة **لليبيا**، فقد أسفرت جهود ومحاولات التسوية السياسية للأزمة عن توقيع اتفاق «الصخيرات» في ديسمبر عام 2015م، وطرح خطة المبعوث الأممي لليبيا الدكتور غسان سلامة في سبتمبر 2017م، ثم أعقب ذلك توقيع اتفاق باريس بين أطراف الأزمة في مايو 2018م.

ولكن كل هذه الجهود والاتفاقيات لم تسفر عن نتائج ملموسة على أرض الواقع، حيث لم يتم تطبيقها بسبب الخلافات والانقسامات العميقة بين الأطراف الليبية المؤثرة من ناحية، فضلًا عن الانقسامات في صفوف القوى الإقليمية والدولية المعنية بالشأن الليبي من ناحية أخرى.

ولذلك فإن احتمالات وضع نهاية للصراع في ليبيا خلال المستقبل المنظور تبدو ضعيفة، لا سيما أن الصراع دخل مرحلة جديدة على أثر الحرب التي شنها الجيش الوطني الليبي على العاصمة طرابلس في أبريل 2019م، حيث أسقطت كل الاتفاقيات السابقة، وأعادت المسألة الليبية إلى المربع الأول[238].

238 Wehrey, Frederic and Mohamed Badi. 2019. Libya's Coming Forever War: Why Backing One Militia Against Another Is Not Solution. Washington, D. C.: Carnegie Endowment for International Peace.

2-الدول المتصدعة في الإقليم: بين فرص إعادة البناء وتداعيات استمرار حالة ا لتفكك

تؤكد الخبرات التاريخية المقارنة لتطور التنظيمات الجهادية الإرهابية على أن هذه التنظيمات وغيرها من الفاعلين المسلحين من غير الدول غالبًا ما تظهر وتتمدد في الدول التي تعاني من الصراعات الداخلية والحروب الأهلية، وما يقترن بذلك من غياب أو ضعف للسلطة المركزية للدولة، وشيوع حالة من الفراغ السياسي والأمني تفضي في المحصلة إلى ضعف الدولة أو تفككها وفشلها بحيث تصبح عاجزة عن فرض سيطرتها على إقليمها، والقيام بوظائفها الأساسية وفي مقدمتها حماية حدودها وتوفير الأمن لمواطنيها.

وفي مثل هذه الحالات تصبح هناك أجزاء من إقليم الدولة خارج سيطرتها، أي تصبح فضاءات جغرافية غير محكومة من جانب سلطة الدولة (Ungov-erned Spaces)، ما يوفر ملاذات آمنة للتنظيمات الجهادية الإرهابية[239] وهذا ما حدث في دول عربية مزقتها الحروب الأهلية والصراعات الداخلية في مرحلة ما بعد «الربيع العربي» مثل سوريا وليبيا واليمن. كما شهدت دول مثل الصومال والعراق وغيرهما تطورات مماثلة في فترات سابقة.[240]

ونظرًا لأن احتمالات التوصل إلى تسويات سياسية ناجزة ومستقرة للصراعات الداخلية والحروب الأهلية الدائرة في العديد من دول المنطقة في الوقت الراهن تبدو ضعيفة خلال المستقبل المنظور، فإنه لا مجال للحديث عن ترسيخ السلام وإعادة بناء الدول المتصدعة قبل التوصل إلى هذا السلام.

كما أن مجرد وقف الحرب أو إنهاء الصراع لا يعني بالضرورة الانتقال الفعال إلى مرحلة الإعمار وإعادة بناء الدولة. فعلى سبيل المثال، أعلنت الحكومة العراقية الانتصار على تنظيم «داعش» في ديسمبر عام 2017م، إلا أنه بعد مرور أكثر من عام على هذا الحدث، لا توجد استراتيجيات لإعادة إعمار الموصل وغيرها من المدن العراقية التي كانت تحت سيطرة «داعش»[241].

3-التحديات الحادة والمتزامنة التي تعاني منها دول عربية عديدة: بيئات ملائمة للتطرف والإرهاب

هناك دول عربية عديدة لا تواجه مخاطر التفكك، إلا أنها تعاني من جملة من التحديات أو الأزمات الداخلية، الحادة والمتزامنة، التي تخلق بيئات ملائمة لانتشار الفكر المتطرف ومنها ضعف التنمية الاقتصادية وزيادة معدلات الفقر والبطالة وبخاصة في صفوف الشباب (من 15- 29 عامًا) الذين يشكلون طبقًا لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2016م حوالي (30 %) من إجمالي عدد سكان الوطن العربي، الأمر الذي خلق لدى الكثيرين منهم حالة من اليأس والإحباط، وهو واقع استغلته - وتستغله - تنظيمات التطرف والإرهاب لتجنيد

239 Clunan, Anne L. and Harold A. Trinkunas, (eds.). 2010. Ungoverned Spaces: Alternatives to State Authority in an Era of Softened Sovereignty. Stanford: Stanford University Press.

240 Lynch, Marc. 2016. "Failed States and Ungoverned Spaces." The Annals of the American Academy of Political Science and Social Science 24- 35.

241 Mansour, Renad. 2017. Iraq After the Fall of ISIS: The Struggle for the State. Research Paper, Chatham House: The Royal Institute of International Affairs.

فئات من الشباب المحبط في صفوفها.[242]

وقد خلصت دراسة أصدرتها مجموعة البنك الدولي في أكتوبر 2016م إلى أن عدم إدماج قطاعات من السكان في هياكل الفرص الاقتصادية والاجتماعية، وتصاعد معدلات البطالة وبخاصة في صفوف الشباب يُعد من الأسباب الرئيسية لظهور وتمدد تنظيمات التطرف والعنف مثل «تنظيم داعش»[243].

4-استراتيجيات مكافحة الإرهاب: المواجهة العسكرية والأمنية ضرورية ولكنها ليست كافية لتجفيف منابع التطرف والإرهاب

يتوقف مستقبل التنظيمات الجهادية الإرهابية في جانب منه على مدى فاعلية استراتيجيات مكافحة الإرهاب سواء على الصعد الوطنية أو على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي هذا الإطار يمكن التركيز على عدة أمور مهمة في مقدمتها أن المواجهة الأمنية والعسكرية للتنظيمات الجهادية الإرهابية ضرورية، حيث تدمر القدرات العسكرية لهذه التنظيمات وبناها التحتية وتصفي كوادرها، ولكنها لا تكفي لتجفيف منابع التطرف والإرهاب ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية.

ومن هنا فإن المواجهة الفعالة لهذه التنظيمات لا بد أن تستهدف معالجة الأسباب التي تسهم في ظهورها وتمدد أدوارها.

فهزيمة «داعش» عسكريًا في سوريا والعراق هو أمر في غاية الأهمية، لكن الأهم هو معالجة الأسباب التي مكنت التنظيم من احتلال مساحات واسعة من أراضي البلدين خلال عامي 2013م 2014م، لأن استمراها قد يمكن «داعش» من العودة بقوة، أو حتى ظهور «داعش» جديد أكثر تطرفًا.

ونظرًا لأن هناك تنظيمات جهادية إرهابية عابرة لحدود الدول مثل «داعش» و«القاعدة» فإنه لا يمكن التصدي لها بفاعلية إلا من خلال تنسيق فعال على المستويين الإقليمي والدولي، يتم من خلال قنوات وآليات مؤسسية لتبادل المعلومات والخبرات، وتنسيق السياسات والإجراءات وبخاصة فيما يتعلق بتجفيف مصادر تمويل وتسليح هذه التنظيمات، وشل قدراتها على نشر أفكارها وتجنيد أعضاء جدد في صفوفها.

كما أن التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة التنظيمات الجهادية الإرهابية يجب ألا يقف عند حدود الجوانب العسكرية والأمنية، بل من المهم أن يكون هناك تنسيق إقليمي ودولي يسهم بفاعلية في التوصل إلى تسويات سياسية للصراعات التي تعاني منها بعض دول المنطقة من ناحية، فضلًا عن المساهمة في جهود إعادة بناء الدول المتصدعة في مرحلة ما بعد الصراع من ناحية أخرى.[244] فالواضح حتى الآن أن الانقسامات بين بعض الأطراف الإقليمية والدولية المنخرطة بشكل مباشر أو غير مباشر في صراعات المنطقة أسهمت بدرجة أو بأخرى في عرقلة فرص تسوية هذه الصراعات، وبالتالي تعميق أزمات الدول المتصدعة.

242 مجموعة من الباحثين. 2005. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004. نيويورك: المكتب الإقليمي للدول العربية - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

243 World Bank Group. 2016. Economic and Social Inclusion to Prevent Violent Extremism. Washington, D. C.: The World Bank.

244 Kamrava, Mehran, (ed.). 2016. Fragile Politics: Weak States in the Greater Middle East. London: C. Hurst & Co. (Publishers), Ltd.

5-قدرة التنظيمات الجهادية الإرهابية على التكيف مع المستجدات

تُعتبر قدرة التنظيمات الجهادية الإرهابية على التكيف مع المستجدات أحد المحددات المهمة لمستقبلها. فالتنظيمات التي تمتلك مثل هذه القدرة تستطيع الاستمرار مع خلال مراجعة وتطوير هياكلها وأساليبها وحتى أيديولوجياتها.

ومن هذا المنطلق يمكن للتنظيم أن يتجاوز آثار هزيمة عسكرية تلقاها أو ضربات أمنية قوية استهدفته، كما يمكنه تجاوز غياب قائده أو مؤسسه، أو تراجع مصادر تمويله. ويُعد «تنظيم القاعدة» حالة نموذجية بهذا الخصوص، حيث حافظ على استمراريته رغم كل الظروف القاسية التي تعرض لها منذ إطاحة حكم طالبان في أفغانستان في عام 2011م.

كما أن التكيف قد يكون بقيام التنظيم بإجراء مراجعات فقهية وفكرية جادة يتخلى على أثرها عن نهج العنف، ما يترتب عليه اندثار التنظيم أو تحوله إلى حزب سياسي شرعي على غرار خبرة تنظيمي «الجهاد» و«الجماعة الإسلامية» في مصر وغيرهما من التنظيمات الجهادية في بلدان عربية وإسلامية أخرى.[245]

ولكن من غير المرجح في الوقت الراهن أن تقوم التنظيمات الجهادية البارزة مثل تنظيمي «القاعدة» و«داعش» بمراجعات فقهية تدفعهما والفروع التابعة لهما إلى التخلي عن نهج العنف والإرهاب باعتبار أن هذا النهج مكون أصيل في البنية العقيدية والفكرية للتنظيمين.

245 Ashour, Omar. 2009. The De-Radicalization of Jihadists: Transforming Armed Islamist Movements. London: Routledge.

ثالثًا: المسارات المحتملة لمستقبل التنظيمات الجهادية الإرهابية في العالم العربي

ترجح كل المحددات سالفة الذكر استمرار التنظيمات الجهادية الإرهابية خلال الأجلين القصير والمتوسط، حيث إن ظواهر مثل استمرار الصراعات الداخلية والحروب الأهلية في عدد من الدولة العربية، وما يترتب عليها من مخاطر تفكك هذه الدول وتصدعها، وتفاقم المشكلات والأزمات الداخلية في دول عربية أخرى شكلت - وتشكل - وصفة مثالية لانتشار الفكر المتطرف، وظهور التنظيمات الجهادية الإرهابية وتمدد أدوارها.

كما أن تمتع بعض التنظيمات الجهادية الإرهابية بقدرة ملحوظة على التكيف مع المستجدات يحقق لها الاستمرارية.

وبناءً عليه، فالمستقبل المنظور قد يشهد تراجعًا في تأثير بعض التنظيمات، وتغييرًا في الاستراتيجيات والأساليب التي تنتهجها تنظيمات أخرى.

كما أنه قد تندثر بعض التنظيمات القائمة وتظهر تنظيمات جديدة، وقد تقوم بعض التنظيمات بإعادة تمركزها جغرافيًا.

وعلى خلفية ذلك، يمكن القول: إن هناك عدة مسارات محتملة لمستقبل التنظيمات الجهادية الإرهابية خلال الأجلين القصير والمتوسط، يتمثل أهمها فيما يلي:

1-المسار الأول: استمرارية تنظيم «داعش» مع إعادة تمركزه جغرافيًا وتزايد اعتماده على أساليب حرب العصابات والذئاب المنفردة

إن الهزيمة العسكرية التي لحقت بتنظيم «داعش» في كل من سوريا والعراق خلال العامين الماضيين لا تعني بحال من الأحوال نهاية التنظيم ونهاية أيديولوجيته التكفيرية، لاسيما أنه تحول إلى شبكة جهادية إرهابية عابرة لحدود الدول.

وبالتالي فإذا كان من المتوقع أن يتراجع تأثيره متمثلًا في عدد ونوعية العمليات الإرهابية التي يمكن أن يقوم بها داخل كل من سوريا والعراق خلال المستقبل المنظور، إلا أن هذا التأثير لن ينتهي طالما استمر الصراع داخل سوريا بشكل أو بآخر، وبخاصة في ظل التعقيدات المرتبطة بالتسوية السياسية، وطالما استمرت الانقسامات السياسية والطائفية في العراق، وما يقترن بها من تعثر واضح في إعادة إعمار المناطق والمدن التي كانت تحت سيطرة «داعش»، وتحقيق مصالحة وطنية شاملة تمثل أرضية لإعادة بناء الدولة العراقية[246].

وثمة عدة عوامل أخرى تساعد على استمرارية تنظيم «داعش» في كل من سوريا والعراق، منها: أن أعدادًا من مقاتلي التنظيم هربوا أثناء المعارك وانخرطوا بين السكان المحليين في مناطق عراقية وسورية، وهو ما يمنحه فرصة لإعادة تجميع صفوفه وبناء قدراته من جديد في وقت لاحق، وبخاصة في المناطق الحدودية بين سوريا والعراق، حيث يصل طول الحدود المشتركة بينهما إلى أكثر من 600 كيلومتر.

كما أن الانسحاب العسكري الأمريكي بشكل متسرع من سوريا يعطى «داعش» فرصة للحياة لأنه يعني من الناحية العملية تفكك التحالف الدولي الذي قادته واشنطن لسنوات من أجل محاربة التنظيم.

أما خارج سوريا والعراق، فمن المتوقع أن يسعى التنظيم للحفاظ على استمراريته وتعزيز حضوره من خلال فروعه وخلاياه المنتشرة في عديد من الدول العربية.[247] ومن هذه الدول على سبيل المثال **مصر**، حيث ينشط فيها تنظيم ولاية سيناء (أنصار بيت المقدس سابقًا) منذ عام 2013م، و**الصومال**، وهي معقل «حركة الشباب المجاهدين»، الموالية لـ«داعش» التي كثفت من عملياتها الإرهابية خلال الآونة الأخيرة.

كما تمثل **اليمن** إحدى الساحات التي يمكن أن يتمدد فيها تنظيم «داعش»، وبخاصة في ظل كثرة العقبات التي تواجه التسوية السياسية للصراع في اليمن من ناحية، وتعدد الأزمات البنيوية الحادة التي تعاني منها الدولة اليمنية من ناحية أخرى.[248] وبالإضافة إلى ذلك، فإن استمرار الصراع في **ليبيا**، سوف يبقي عليها كساحة للتنظيمات الجهادية الإرهابية وغيرها من الفاعلين المسلحين من غير الدول، لا سيما أن مستقبل ليبيا بات مفتوحًا على كل الاحتمالات على نحو ما سبق ذكره.[249] كما أن تفاقم الأزمات الداخلية في العديد من البلدان

246 عدلى، أحمد. 2017. تفكيك الحواضن: مداخل تحصين العراق من عودة تنظيم داعش. التحليلات - التغيرات السياسية، أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 2017.

247 Byman, Daniel. 2016. " ISIS Goes Global: Fight the Islamic State Targeting Its Affiliates." Foreign Affairs.

248 Lackner, Helen. 2017. Yemen in Crisis: Autocracy, New - Liberalism and the Disintegration of a State. London: Saqi Books.

249 Wehrey, Frederic and Jeffery Feltman. 2019. " Libya is Entering Another Civil War. America Can Stop It." New York Times, April 05. Megerisi, Tarek. 2019. "Adapting to the New Libya." Sada: Middle East Analysis (Carnegie Endowment for International Peace).

العربية الأخرى يسمح لـ«داعش» بتحريك خلاياه النائمة لممارسة الإرهاب داخل هذه الدول.

ولذلك كثيرًا ما أعلنت حكومات دول مثل تونس والمغرب والجزائر وغيرها عن اكتشاف خلايا إرهابية على صلة بـ«تنظيم داعش».

ومن منظور قراءة مستقبل «داعش»، فإن ثمة عاملان آخران مهمان يجب أخذهما بعين الاعتبار:

أولهما، أن بعض المقاتلين الأجانب من أعضاء التنظيم الذين شاركوا في القتال في كل من سوريا والعراق قد يتمكنون لاحقًا من الانضمام إلى فروع التنظيم وخلاياه الموجودة في بلدان أخرى، ما يعزز من قدراتها.

كما أن بعضهم قد يتمكنوا من العودة إلى بلدانهم بشكل أو بآخر، حيث سيشكلون حينئذ مصدرًا محتملًا للخطر والتهديد سواء بالانخراط في أعمال إرهابية، أو حتى تشكيل خلايا إرهابية جديدة.

وتُعتبر تجربة ما يُسمى بـ«الأفغان العرب» ذات دلالات مهمة بهذا الخصوص. وقد بات التعامل مع هذا الملف يشكل معضلة بالنسبة للكثير من الدول العربية وغير العربية، فهناك دول غربية ترفض استقبال مواطنيها من أعضاء «داعش» المحتجزين في سوريا والعراق، وهناك من يرى إسقاط الجنسية عنهم[250].

وفي هذا السياق، فقد صرح رئيس «دائرة العلاقات الخارجية بالإدارة الذاتية» لشمال وشرق سوريا، في أبريل 2019م «بأن هناك نحو 6 آلاف مقاتل محتجز لدى قوات سوريا الديمقراطية، من بينهم ألف عنصر مهاجر يتحدرون من نحو 50 دولة غربية وأوروبية، والبقية سوريون وعراقيون.. وأشار إلى أن حكومات هذه الدول رفضت استقبال مواطنيها الجهاديين، لذلك طالبنا بإنشاء محكمة دولية خاصة، يكون مقرها في مناطق الإدارة، لمحاكمتهم وفق القوانين والمعايير الدولية»[251].

وثانيهما، مسألة أطفال «داعش»، الذين أطلق عليهم التنظيم اسم «أشبال الخلافة». ورغم عدم وجود إحصاءات ومعلومات دقيقة عن هؤلاء الأطفال، إلا أن بعض الدراسات والتقارير تشير إلى وجود الآلاف من الأطفال الذين وُلدوا لآباء إرهابيين أو مجهولي النسب في مناطق سيطرة «داعش» في سوريا والعراق. ومن المؤكد أن التنظيم اهتم بغسل أدمغة هؤلاء الأطفال من خلال تغيير مناهج التعليم بما يتفق مع توجهه الفكري، فضلًا عن تلقينهم الفكر التكفيري، وتعريفهم ببعض أنواع الأسلحة وكيفية استخدامها.

ومثل هؤلاء الأطفال يشكلون قنابل موقوتة في المجتمعات التي يوجدون فيها، حيث سيمثلون جيلًا جديدًا من الإرهابيين ما لم تتم معالجتهم اجتماعيًا ونفسيًا وفكريًا[252] والحديث عن أطفال «داعش» يطرح ملف زوجات وأرامل مقاتلي التنظيم.

ويقدر عددهن بالآلاف في مخيمات شرقي الفرات، والكثيرات منهن تعتنقن فكر التنظيم وشاركن في أنشطته بشكل أو بآخر، ولذلك فهن يمثلن مصدر قلق من منظور المستقبل[253].

250 Iarke, Colin P. 2017. Testimony: The Terrorist Diaspora: After the Fall of the Caliphate. Santa Monica: RAND Corporation

251 شيخو، كمال. 2019. «6 آلاف مقاتل من «داعش» بينهم ألف غربي محتجزون شرق الفرات.» جريدة الشرق الأوسط اللندنية، أبريل 20.

252 Horgan, John G. , Max Taylor, Mia Bloom & Charlie Winter. 2017. "From Cubs to Lions: A Six Stage Model of Child Socialization into the Islamic State." Studies in Conflict and Terrorism 645 - 664.

253 كمال شيخو، مرجع سبق ذكره.

ونظرًا لأن «داعش» لا يمتلك القدرة العسكرية على خوض مواجهات مسلحة مع جيوش نظامية أو شبه نظامية على غرار ما حدث في كل من سوريا والعراق خلال عامي 2017م و 2018م، فإنه من المرجح حدوث تغيير في استراتيجيته الحركية وأساليبه الإرهابية، ومن المتوقع أن يتجلى هذا التغيير في ثلاثة مظاهر. **أولها**، اللامركزية على مستوى تخطيط وتنفيذ العمليات الإرهابية، حيث لم يعد هناك مجال للمركزية في ظل فقدان الأراضي التي كان يسيطر عليها في كل من سوريا والعراق، واختفاء من بقي على قيد الحياة من قياداته عن الأنظار.

وبذلك سيكون هناك مجال أوسع أمام فروع التنظيم وخلاياه النائمة لتتصرف في ضوء الظروف والمعطيات المحيطة بكل منها.

وثانيها، الاعتماد أكثر على استراتيجية حرب العصابات وبخاصة في سوريا والعراق، حيث من المتوقع أن يركز التنظيم على تخريب جهود إعادة الإعمار، وإشاعة حالة من الخوف وعدم الاستقرار وبخاصة في المناطق التي كانت تحت سيطرته، وذلك من خلال تنفيذ عمليات إرهابية مباغتة تقوم على استغلال الثغرات الأمنية.[254]

وثالثها، تشجيع أسلوب الذئاب المنفردة، وبخاصة في ظل وجود الكثير من الخلايا النائمة التابعة للتنظيم، وكذلك المؤيدين له والمتعاطفين معه المنتشرين في العديد من الدول العربية وغير العربية.

وما يساعد على ذلك أن عمليات الذئاب المنفردة لا تحتاج إلى تخطيط طويل، أو مهارات خاصة في تنفيذها، أو إمكانيات مادية كبيرة، حيث يقوم بتنفيذها أشخاص موالون لـ«داعش» بالوسائل والأدوات المتاحة لديهم في أي مكان وأي زمان. والمشكلة الحقيقية هنا أنه قد يصعب على الأجهزة الأمنية الكشف عن هؤلاء الأشخاص ومنعهم من تنفيذ عملياتهم الإرهابية، لاسيما أن الكثيرين منهم قد يكونون غير مسجلين لدي هذه الأجهزة، وينفذون عمليات لا تحتاج إلى تخطيط مسبق أو تمويل ضخم[255].

كما أنه من المرجح أن يتجه «تنظيم داعش» إلى الحفاظ على استمراريته من خلال تعزيز وجوده في دول غير عربية، تكون أوضاعها الداخلية مواتية لتمدده وانتشاره، بحيث يجند أعضاء جددًا، وينتقل إليها بعض مقاتليه الذين تركوا ساحات المواجهة في سوريا والعراق.

وتُعد بعض دول جنوب شرق آسيا وبخاصة **الفلبين** من بين الدول المرشحة لذلك، وبالتحديد في منطقة جزيرة ميندناو في جنوب البلاد، حيث تمثل معقلًا للتطرف، وتضم فصائل جهادية موالية لتنظيم «داعش» مثل جماعة «أبو سياف» وغيرها[256].

كما تُعتبر كل من **أفغانستان وباكستان** من البلدان الأخرى التي يمكن أن يتمدد فيها «داعش»، لاسيما في ظل تصاعد دور تنظيم «ولاية خرسان» الذي هو فرع لـ«داعش» في أفغانستان.

وبالإضافة إلى ذلك، تمثل جمهوريات آسيا الوسطى ساحات محتملة لانتشار التنظيم، لاسيما أن وحدات طاجيكية وأوزبكية قاتلت إلى جانبه في

254 بسيوني، محمد. 2019. سيناريو العودة: ملامح انتقال داعش إلى حرب العصابات في سوريا. التحليلات - الاتجاهات الأمنية، أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

255 Byman, Daniel. 2017. «How to Hunt a Lone Wolf: Countering Terrorists Who Act on Their Own.» Foreign Affairs.

256 علام، مصطفي شفيق. 2017. محفزات التمدد: هل يصبح جنوب الفلبين معقلًا لتنظيم داعش. التحليلات - الاتجاهات الأمنية، أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة

سوريا، كما أن بعض الجماعات الجهادية في المنطقة مثل «الحركة الإسلامية لأوزبكستان» بدأت تؤسس علاقات مع تنظيم «ولاية خراسان»[257].

كما يمكن أن يتمدد «داعش» في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية وبخاصة في ظل طبيعتها التضاريسية الوعرة، ووجود جماعات وعناصر جهادية موالية للتنظيم في العديد من دول المنطقة مثل مالي والنيجر وبوركينافاسو والكاميرون وتشاد ونيجيريا التي تنشط فيها «جماعة بكوحرام» الموالية لـ«داعش»، التي غيرت اسمها بعد مبايعته إلى «ولاية غرب أفريقيا»، فضلًا عما تعانيه بعض دول المنطقة من توترات عرقية وطائفية ومشكلات داخلية يمكن أن يستغلها «داعش» لتعزيز دوره[258].

2-المسار الثاني: تصاعد دور «القاعدة» في ظل تراجع «داعش»

لقد تنبأ الكثيرون في غير مناسبة بقرب نهاية تنظيم «القاعدة»، وذلك على غرار ما حدث في أعقاب إطاحة نظام طالبان في أفغانستان في عام 2001م، أو مقتل زعيم التنظيم أسامة بن لان في عام 2011م، أو صعود نجم «داعش» وتصدره مشهد الجهادية الإرهابية في عام 2014م.

ولكن جاءت التطورات على الأرض لتثبت خطأ هذه التوقعات، حيث استطاع التنظيم الحفاظ على استمراريته، وبخاصة في ظل تعدد الفروع التابعة له، المنتشرة في عدة مناطق، وقد عبر أحد الباحثين عن هذا الواقع بالقول: «إنه من الصعب موت تنظيم القاعدة»[259].

وثمة عدة عوامل ومؤشرات ترجح احتمال صعود دور التنظيم خلال المستقبل المنظور، لاسيما أنه أثبت قدرة على التكيف مع المستجدات على نحو ما سبق ذكره.

كما أنه استفاد من حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي ضربت - وتضرب - المنطقة، وبخاصة في ظل التداعيات الكارثية لما يُعرف بـ« الربيع العربي»، بل إنه استفاد من الصعود السريع لتنظيم «داعش»، ففي الوقت الذي كان فيه الأخير يتلقى الضربات العسكرية الموجعة من قبل التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، ويخوض مواجهات حادة على الجبهتين العراقية والسورية، استمر «تنظيم القاعدة» في تعزيز حضوره من خلال فروعه وخلاياه المنتشرة في عدة مناطق.

وثمة عدة عوامل ترجح احتمال صعود تنظيم «القاعدة» خلال الأجلين القصير والمتوسط:

أولها، أن الهزيمة العسكرية التي مُني بها تنظيم «داعش» في كل من سوريا والعراق ترتب عليها إنهاء دولته المزعومة، وتدمير قدراته العسكرية، خلقت حالة من الفراغ، حيث أزاحت «داعش» عن صدارة التنظيمات الجهادية الإرهابية، وبددت الصورة التي حاول التنظيم ترسيخها لنفسه باعتباره نجح في تحقيق ما أخفق فيه «القاعدة» وغيره من التنظيمات الجهادية.

257 الحسيني، هدى. 2019. « دولة داعش تستعيد أنفاسها تحت اسم ولاية خراسان.» جريدة الشرق الأوسط اللندنية، أبريل 25. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. 2019. تحركات متواصلة: كيف يحاول «داعش» تجنيد الشباب في أفغانستان؟ تقديرات المستقبل، أبوظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة.

258 Crone, Manni. 2017. "Islamic State's Incursion into North Africa and Sahel: A Threat to al-Qaeda." Connections: The Quarterly Journal 63 -76. Celso, Anthony N. 2015. The Islamic State and Boko Haram: Fifth Wave of Jihadist Terror Groups. Foreign Policy Research Institute.

259 Berman, Ilan. 2014. "The Once and Future Threat: Al-Qaeda is Hardly Dead." World Affairs 76 - 85.

وفي هذا الإطار فإن انحسار «داعش» يمثل فرصة لـ«القاعدة» للتمدد والصعود من جديد، لاسيما أن التنافس والصراع شكل ملمحًا بارزًا للعلاقة بين التنظيمين.

وثانيها، على الرغم من أن تنظيم «القاعدة» له فروعه وخلاياه المنتشرة في دول ومناطق عديدة على نحو ما سبق ذكره، إلا أنه من غير المستبعد انضمام بعض عناصر «داعش» الذين هربوا من سوريا والعراق إلى صفوفه.

وهذه الظاهرة معروفة على مستوى التنظيمات الجهادية، حيث إنه كثيرًا ما حدثت انشقاقات داخلية في العديد من التنظيمات، وعادة ما يشكل المنشقون تنظيمًا جديدًا، أو ينضموا إلى تنظيمات أخرى منافسة.

ومن المفارقات أن «تنظيم داعش» نفسه كان في مرحلة من المراحل فرعًا لـ«تنظيم القاعدة» في العراق.

وثالثها، على الرغم من أن «تنظيم القاعدة» لم يستبعد هدف مواجهة العدو البعيد متمثلًا في الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عمومًا، فإن ذلك لم يعد يمثل الأولوية بالنسبة له، حيث بات يهتم أكثر بمواجهة العدو القريب.

ومن المرجح أن يستمر على هذا النهج خلال المستقبل المنظور، لاسيما أن ذلك يقلل من احتمالات تشكيل تحالف دولي مضاد له على غرار التحالف الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية ضد تنظيم «داعش»، وقام بدور مهم في هزيمة التنظيم في كل من سوريا والعراق[260].

ورابعها، أن متغيرًا جديدًا بدأ يتبلور بشكل تدريجي على مستوى قيادة التنظيم، وسوف يكون له على الأرجح أثر واضح في منحه المزيد من الزخم والحضور خلال المستقبل المنظور، وهذا المتغير هو الصعود التدريجي لحمزة بن لادن (29- 30 عامًا) نجل أسامة بن لادن، حيث بدأ التنظيم يروج له منذ عام 2016م، وبدأت أخباره تتزايد عبر وسائل الإعلام، وبخاصة بعد أن رصدت الخارجية الأمريكية مبلغ مليون دولار مكافأة لمن يقدم معلومات تفيد في القبض عليه باعتباره قيادياً إرهابياً صاعداً، نشر مقاطع فيديو هدد فيها بشن هجمات ضد الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها انتقامًا لمقتل والده.

وثمة من يرى أن حمزة قد يتولى قيادة الجناح العسكري لـ«للقاعدة» فيما يتفرغ الظواهري للأمور الدينية والشؤون المعنوية في مرحلة أولي، ثم يتولى قيادة التنظيم بعد غياب الظواهري المتقدم في السن.

ولكن أيًا كانت صيغة الترتيبات المحتملة على مستوى قيادة التنظيم، فالمؤكد الآن أن نجم حمزة بن لادن في صعود، لاسيما أنه يستند إلى إرث والده، وكذلك إلى الخبرة التي اكتسبها في معسكرات التدريب التابعة للقاعدة، ناهيك عن توفر بعض الظروف الموضوعية لصعوده مثل تقدم الظواهري في السن، وسقوط هالة البغدادي بعد الهزيمة الثقيلة لـ«داعش» في كل من سوريا والعراق.

ومن المتوقع أن يتمكن حمزة بن لادن بحكم عناصر السن وإرث الأب وحماسية الخطاب أن يعيد القاعدة إلى صدارة الحركات الجهادية من خلال استقطاب المزيد من الشباب إلى صفوف التنظيم، ما يعني تعزيزه بجيل جديد من الراديكاليين، فضلًا عن إمكانية إعادة بعض الذين انشقوا عن التنظيم إلى صفوفه من جديد.

260 Mendelson, Barak. 2018. "The Future of al-Qaeda: Lessons from the Muslim Brotherhood." Survival: Global Politics and Strategy 151 - 178.

كما أنه قد يستقطب بعض عناصر «داعش» الذين خاب أملهم في تجربة البغدادي، ناهيك عن تطلعه إلى تحقيق المزيد من التنسيق بين فروع القاعدة[261].

3-المسار الثالث: استمرار ظاهرة التنظيمات الجهادية المحلية التي تنشط داخل حدود الدول مع تزايد احتمالات الإرهاب العشوائي

يتعلق هذا المسار بالتنظيمات الجهادية غير المرتبطة بالتنظيمين الرئيسيين وهما «داعش» و«القاعدة».

وهي تنظيمات تنتشر بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في العديد من البلدان العربية.

ومن المرجح أن تستمر مثل هذه التنظيمات، لاسيما أنها لم تغب عن المنطقة العربية منذ سبعينيات القرن العشرين.

ويُلاحظ بهذا الخصوص أن بلدانًا عربية عرفت هذه الظاهرة أكثر من غيرها. كما أنه في الكثير من الحالات حدثت انشقاقات في صفوف هذه التنظيمات، ما أسهم في ظهور تنظيمات جديدة. وأكثر من هذا فإنه كثيرًا ما اندثرت تنظيمات جهادية لسبب أو لآخر ثم أعقبها ظهور تنظيمات أخرى.

وتُعد دول مثل مصر والجزائر واليمن وغيرها حالات نموذجية بهذا الخصوص.

ومن المتوقع أن مثل هذا النمط في مسار تطور التنظيمات الجهادية الإرهابية المحلية سوف يستمر خلال المستقبل المنظور طالما استمرت بعض العوامل الموضوعية التي توفر بيئات ملائمة لظهور مثل هذه التنظيمات واستمرارها. كما أنه من الأرجح أن تتزايد ظاهرة الإرهاب العشوائي في بعض البلدان، حيث إن تصعيد المواجهة الأمنية ضد هذه التنظيمات عادة ما يدفعها إلى ممارسة الإرهاب بشكل عشوائي اعتمادًا على وسائل بدائية في الكثير من الأحيان.

ويكفي في هذا المقام مراجعة العمليات الإرهابية التي قامت بها تنظيمات جهادية إرهابية (غير تنظيم ولاية سيناء) داخل مصر منذ عام 2013[262].

رابعًا: تأثير التنظيمات الجهادية الإرهابية على الأمن الإقليمي:

لقد شكلت التنظيمات الجهادية الإرهابية أحد المصادر الرئيسة لتهديد الأمن والاستقرار في العالم العربي منذ سبعينيات القرن والعشرين، لاسيما أن الكثير من هذه التنظيمات استهدف الدول والمجتمعات على حد سواء.

وعند استشراف مستقبل هذه التنظيمات، وانعكاسات ذلك على الأمن الإقليمي، فإنه من المهم التأكيد على حقيقة مهمة مفادها أن خطر التنظيمات المعنية يأتي في سياق مصدر أكبر للخطر والتهديد، وهو المتمثل في ظاهرة الدول المتصدعة في المنطقة، التي تشكل بيئات ملائمة لظهور التنظيمات الجهادية وتصاعد أدوارها.

وفي ضوء ما سبق، وبدون التوصل إلى تسويات سياسية تاريخية تضع حدًا للحروب الأهلية والصراعات الداخلية التي تشهدها المنطقة، وتمهد

261 Jones, Seth G. 2017. Rebuilding the Base: How Al-Qaida Could Resurge. Testimony, Santa Monica, CA: RAND Corporation. Withnall, Adam. 2016. " Hamza Bin Laden: Could Osama's Son be the Future Leader of al-Qaeda?" The Independent, May 11.

262 جمعة، محمد. 2015. الجماعات الإرهابية الجديدة في مصر: الأبنية الفكرية والتنظيمية. كراسات استراتسجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام.

الطريق لإعادة بناء الدول المتصدعة علي أسس صحيحة، فإنه سوف تظل التنظيمات الجهادية الإرهابية، وبخاصة تنظيمي «القاعدة» و«داعش» وفروعهما المنتشرة في العديد من الدول والمناطق، سوف تظل تشكل مصادر لتهديد الأمن والاستقرار سواء على الصعد الوطنية أو على الصعيد الإقليمي، بل إن هذا الخطر قد يمتد إلى الصعيد العالمي، وذلك باستهداف دول غير عربية وغير إسلامية كما حدث في الماضي، لاسيما أن لكل من «داعش» و«القاعدة» خلايا نائمة ومتعاطفين منتشرين في العديد من دول العالم.

وبناءً عليه، فإنه من المتوقع أن تعمد هذه التنظيمات إلى تخريب جهود إعادة الإعمار - في حال انطلاقها - في دول مثل اليمن وسوريا وليبيا والعراق، فضلًا عن استهداف مرافق اقتصادية ونفطية وسياحية وأمنية ودور عبادة في دول أخرى، وذلك بهدف إشاعة الفوضى، وخلق حالة من الزعر، وإظهار عجز النظم الحاكمة أمام مواطنيها.

ونظرًا لأن التوترات والصراعات المذهبية والطائفية شكلت بيئة ملائمة لتمدد التنظيمات الجهادية الإرهابية، فإنه من المتوقع أن تعمل هذه التنظيمات على تغذية هذه الصراعات والتوترات في المستقبل ما يمكنها من الاستمرارية، وذلك من خلال تنفيذ عمليات إرهابية ضد بعض الأقليات الدينية أو الطائفية أو العرقية، فضلًا عن الترويج لخطاب تحريضي عدائي ضد هذه الأقليات[263].

كما أنه من المرجح في هذا السياق أن تطور بعض التنظيمات الجهادية الإرهابية من أساليبها حتى تتكيف مع المستجدات.

ومن ذلك على سبيل المثال التوسع في اللجوء إلى أساليب حرب العصابات وإرهاب الذئاب المنفردة على نحو ما سبق ذكره.

كما أن بعض التنظيمات قد تنخرط أكثر في بناء علاقات مع تكوينات قبلية أو طائفية ناقمة على الأوضاع القائمة، أو مع عصابات للجريمة المنظمة وبخاصة في المناطق التي تنعدم أو تضعف فيها سلطة الدولة، الأمر الذي سيوسع من نطاق ما يسميه البعض بـ«الإرهاب الهجين»، بحيث يشكل أحد ملامح المرحلة القادمة[264].

وعلى الرغم من الجهود التي تقوم بها دول ومنظمات إقليمية ودولية وشركات متخصصة للحد من قدرة التنظيمات الجهادية الإرهابية على استخدام بعض وسائل ثورة المعلومات والاتصالات، وبخاصة منصات التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك وتويتر وغيرهما، في خدمة أهدافها ومخططاتها، فإنه من غير المتوقع القضاء علي هذه الظاهرة، وبخاصة في ظل تعدد طرق الاحتيال علي القيود التي يتم فرضها على استخدام منصات التواصل الاجتماعي من قبل التنظيمات المعنية، ما يعني أنها سوف تظل تستخدمها بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة من أجل نشر أفكارها ومعتقداتها، وتجنيد أعضاء جدد في صفوفها، وتنسيق عملياتها[265].

263 Kadercan, Burak. 2016. "What ISIS Crisis Means for the Future of the Middle East." Insight Turkey 63 - 84.

264 Liang, Christina Schori. 2016. The Criminal - Jihadist: Insights into Modern Terrorist Financing. Strategic Security Analysis, Geneva Center for Security Policy.

265 إبراهيم، حسنين توفيق. 2016. التنظيمات الجهادية الإرهابية وشبكات التواصل الاجتماعي: داعش نموذجًا. كراسات استراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

Seib, Philib and Dana M. Janbek. 2011. Global Terrorism and New Media: The Post-Al Qaeda Generation. London: Routledge.

خاتمة: متطلبات المواجهة الفعالة للتنظيمات الجهادية الإرهابية

استنادًا إلى التحليل السابق، تصل الدراسة إلى نتيجة رئيسية مفادها أن مستقبل التنظيمات الجهادية الإرهابية في العالم العربي، وبخاصة تنظيمي «داعش» و«القاعدة»، تحكمه في المقام الأول مجموعة من العوامل الموضوعية المتداخلة التي لا علاقة لها بهذه التنظيمات، فهي تخلق بيئات ملائمة وظروفًا مواتية لانتشار الفكر التكفيري المتطرف، وظهور مثل هذه التنظيمات وتمدد أدوارها. كما تحكمه عوامل أخرى مرتبطة بمدى فاعلية استراتيجيات وإجراءات مكافحة التطرف والإرهاب على الصعد الوطنية، وكذلك على الصعيدين الإقليمي والدولي، فضلًا عن مدى قدرة التنظيمات الجهادية على التكيف مع المستجدات.

ونظرًا لأن هناك مؤشرات عديدة ترجح احتمالات استمرار بعض العوامل المساعدة على انتشار التطرف والإرهاب خلال الأجلين القصير والمتوسط على الأقل، فإنه الصعوبة بمكان القضاء على التنظيمات الجهادية الإرهابية، بل يمكن تهميشها ومحاصرتها، وبالتالي الحد من قدرتها على تنفيذ عمليات إرهابية كبيرة وخطرة، وذلك متى ما توفرت مجموعة من الشروط الموضوعية اللازمة لتحقيق ذلك.

وبناءً عليه، فإن مستقبل التنظيمات الجهادية الإرهابية سوف يكون على الأرجح صورة قريبة من ماضيها، حيث من المتوقع بروز تنظيم «القاعدة» وتصدره مشهد التنظيمات الجهادية وذلك في ظل التراجع المُتوقع لـ«داعش» على أثر الهزيمة العسكرية التي مُني بها في كل من سوريا والعراق.

وهذه الهزيمة لا تعني نهاية الأخير، بل ستدفعه إلى تغيير أساليبه للتكيف مع الحقائق الجديدة، لاسيما وأنه شبكة دولية إرهابية تضم فروعًا وخلايا نائمة في عديد من دول العالم.

كما أنه قد تندثر تنظيمات جهادية قائمة، وتظهر تنظيمات أخرى تتبنى نفس الفكر أو تكون أكثر تشددًا، وقد تحدث انشقاقات داخل بعض التنظيمات، ما يفرخ تنظيمات جديدة، وهذه سمة بارزة ميزت التنظيمات الجهادية الإرهابية منذ سبعينيات القرن العشرين.

كما أنه قد تشهد دول عديدة أشكالًا من الإرهاب العشوائي الذي تمارسه تنظيمات صغيرة، أو الإرهاب التي تمارسه خلايا صغيرة أو عناصر موالية لتنظيمات أكبر، وهو ما يُعرف بـ«إرهاب الذئاب المنفردة».

وتوجد تعقيدات مرتبطة باستمرارية ظاهرة التنظيمات الجهادية الإرهابية، حيث تستند إلى فكر تكفيري متطرف مغلق يؤسس لاستخدام العنف والإرهاب استنادًا إلى تفسيرات وتأويلات دينية مغلوطة، وأزمات بنيوية تساعد على انتشار هذا الفكر، وبالتالي تستمر الظاهرة في حالة من المد والجزر، تحدد مسارها مدى فاعلية السياسات والإجراءات التي تتخذها الحكومات في التعامل التنظيمات المعنية من ناحية، ومع العوامل البنيوية التي تغذي التطرف والإرهاب من ناحية أخرى.

ورغم أن أيًا من التنظيمات الجهادية الإرهابية التي عرفها العالم العربي منذ سبعينيات القرن العشرين لم تحقق أهدافها، إلا أنها ظلت على الدوام تشكل مصادر رئيسة لتهديد الأمن والاستقرار ليس علي

الصعيد الوطني في عديد من الدول العربية فحسب، بل على الصعيدين الإقليمي والعالمي[266].

وفي ضوء ما سبق، تتمثل أهم شروط ومتطلبات المواجهة الفعالة للتنظيمات الجهادية الإرهابية، بمعني محاصرتها وتهميشها والحد من مخاطرها، فيما يلي:

أولًا: التوصل إلى تسويات ومصالحات سياسية تاريخية تضع حدًا للحروب الأهلية والصراعات الداخلية الدائرة في العديد من دول المنطقة.

فعلى الرغم من كثرة الجهود والمحاولات التي بُذلت لتسوية الصراعات في كل من سوريا وليبيا واليمن والسودان، فإنها لم تسفر عن نتائج ملموسة حتى الآن (يونيو 2019م) بسبب قيام أطراف محلية بعرقلة هذه الجهود لأسباب مختلفة، فضلًا عن الانقسامات في صفوف الأطراف الإقليمية والدولية المنخرطة في هذه الصراعات سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ثانيًا: أن التسويات السياسية المستهدفة لصراعات المنطقة يجب أن تكون مقترنةً باستراتيجيات وخطط لإعادة بناء الدول المتصدعة على أسس جديدة منها إعادة بناء الجيش الوطني والمؤسسات الأمنية على أسس احترافية[267].

ثالثًا: مع التسليم الكامل بأهمية المواجهة الأمنية والعسكرية للتنظيمات الجهادية الإرهابية باعتبارها ضرورية لكسر شوكة هذه التنظيمات، وتدمير قدراتها العسكرية، فإنها ليست كافية لتجفيف منابع التطرف والإرهاب، والمتمثلة في المشكلات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تعاني منها دول عربية وإذا كان من غير المتوقع أن تكون هناك حلولًا سحرية سريعة لأزمات حادة ومتزامنة، فإن المهم هو التحرك في الاتجاه الصحيح بسياسات جادة ومدروسة، تحدث تراكما بشكل تدريجي[268].

رابعًا: التصدي بحسم لإشكالية «تسييس الدين» و«تديين السياسة» مع تجديد الخطاب الديني على أسس علمية صحيحة.

فالإشكالية الأولى جلبت كوارث على المسلمين، حيث أصبح الدين يُوظف من أجل تحقيق أهداف وغايات سياسية، الأمر الذي فتح أبوابًا للتطرف، وأضر بكل من الدين والسياسية على حد سواء.

ولذلك فمن المهم اتخاذ إجراءات دستورية وقانونية حاسمة تمنع الخلط بين الدين والسياسة، أو توظيف الدين لأغراض سياسية.

أما من حيث تجديد الخطاب الديني، فقد تزايد الاهتمام بهذا الموضوع خلال العقد الأخير. ورغم كثرة المحاولات التي بُذلت بهذا الخصوص من قبل مؤسسات حكومية وغير حكومية، فإن الحصيلة حتى الآن لا تزال متواضعة، حيث يتم تكرار واجترار الأسئلة نفسها والقضايا نفسها في كل مناسبة.

وبالتالي فإذا كان تجديد الخطاب الديني ضرورة، فإن هناك حاجة ملحة لتحقيق ذلك استنادًا إلى أسس ومبادئ تراعي حقائق العصر ومستجداته، وتأخذ بعين الاعتبار التكامل بين عدة تخصصات

266 Hafez, Mohammed M. 2018. "Fratricidal Jihadists: Why Islamists Keep Losing Their Civil Wars." Middle East Policy 86 - 99.

267 United Nations. 2011. Securing Peace: State-building and Economic Development in Post-conflict Countries. London: Bloomsbury Academic.

268 Wittes, Tamara Cofman (Convener). 2016. Politics, Governance, and State - Society Relations: A working Group Report of the Middle East Strategy Task Force. Brookings and Atlantic Council.

معرفية بهذا الخصوص، بحيث تكون هناك روافد علمية متنوعة لتحقيق هذه الغاية.

خامسًا: لقد لعب التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية من أجل محاربة «تنظيم داعش» دوراً بارزًا في هزيمة التنظيم في كل من سوريا والعراق. ولذلك فإنه من المهم في هذه المرحلة الانتباه إلى الخطورة التي يمثلها «القاعدة» بفروعه المنتشرة في عدة مناطق، وكذلك «داعش» بفروعه وخلاياه النائمة.

ولذلك فإن بناء تحالف دولي لمواجهة شبكة «القاعدة» وبخاصة فروعها المعروفة، وبقايا «داعش» هو مسألة مهمة، بحيث تتكامل جهود هذا التحالف مع الجهود الوطنية والإقليمية لمكافحة الإرهاب.

والمشكلة هنا إن إدارة ترامب تركز على هدف «أمريكا أولًا»، وقد لا تحبذ تكرار التجربة بتشكيل تحالف دولي جديد وقيادته لمحاربة «القاعدة» وبقايا «داعش».

ومن نافلة القول: إن مسؤولية توفير المتطلبات سالفة الذكر وإنضاج شروطها تقع في المقام الأول على عاتق الأطراف المحلية المنخرطة في الصراعات والحروب الأهلية التي تغلب مصالحها الضيقة على المصالح الوطنية، وكذلك على عاتق النظم الحاكمة المسؤولة عن وضع السياسات والبرامج اللازمة لمواجهة المشكلات والتحديات المجتمعية.

كما تقع المسؤولية على عاتق الأطراف الإقليمية والدولية المنخرطة في صراعات المنطقة، والتي أدت انقساماتها وخلافاتها إلى تغذية الصراعات وعرقلة فرص تسويتها في كثير من الحالات.

وبدون التحرك بفاعلية لإنضاج المتطلبات سالفة الذكر أو بعضها على الأقل، فإن العالم العربي سيظل خلال الأجلين القصير والمتوسط على الأقل غارقا في الحروب الأهلية والصراعات الداخلية، ومخاطر تفكك بعض الدول العربية.

كما أن بلدانًا عربية عديدة سوف تظل تعاني بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة ما يمثل بيئة خصبة لاستمرارية التنظيمات الجهادية الإرهابية وتمدد أدوارها، بل وظهور تنظيمات جديدة.

القسم الرابع:
عروض الكتب والمؤتمرات

تقديم الملف

أولاً: عروض والكتب.

ثانياً: المؤتمرات.

تقديم الملف

تتعدد الخيارات الدفاعية للدول الصغرى لعل أهمها خياران مهمان الأول: بناء القوة الذاتية، والثاني: تأسيس سلسلة من التحالفات مع القوى والمنظمات الدفاعية الكبرى في العالم، فعلى صعيد خيارتحقيق الأمن الذاتي لوحظ اهتمام دول الخليج بتعزيز تسلحها من خلال تحديث قواتها المسلحة في كافة الأفرع الجوية والبرية والبحرية، بالإضافة إلى الاهتمام بإجراء المناورات المشتركة سواء فيما بينها أو مع شركائها سواء من الدول العربية المحورية أو القوى العالمية الكبرى، ولاشك أن ذلك الخيار يكتسب أهمية بالغة بالنسبة لدول الخليج من أجل تحقيق مفهوم توازن القوى الإقليمي الذي يعد الركيزة الأساسية للأمن والاستقرار الإقليميين، وانطلاقاً من هذا تعرض دورية دراسات في هذا العدد لأحد المؤلفات المهمة التي تناولت مؤشرات إيلاء إحدى دول الخليج اهتماماً بالأمن الذاتي وهو كتاب«الصناعات الدفاعية في دولة الإمارات العربية المتحدة من منظور القوة الشاملة للدولة» ويكتسب الكتاب أهميته من كونه يقدم رؤية أحد أبناء دولة الإمارات حيث لوحظ وجود العشرات من المؤلفات عن تلك القضايا ولكن جلها كان بأقلام غربية، ومن ثم فإنه من الأهمية بمكان التعرف على رؤى وطنية لتلك القضية، من ناحية ثانية يستهدف المؤلف إبراز العلاقة بين الصناعات الدفاعية والقوة الشاملة للدولة من خلال التطبيق على حالة دولة الإمارات وهو أمر مهم بالإمكان الاستفادة منه في بقية دول الخليج الأخرى.

من ناحية ثانية وعلى صعيد خيار التحالفات الدولية وبالرغم من أن التحالفات مع الدول الغربية والمنظمات الدفاعية الكبرى في العالم لاتزال هي الخيار الاستراتيجي لدول الخليج فإنه وفي ظل التطورات العالمية الراهنة التي من أبرز ملامحها سعي الدول الآسيوية للنهوض بدور في ذلك النظام ومنها الهند الصين فقد سعت دول الخليج عموماً والمملكة العربية السعودية على نحو خاص للتفاعل مع هذا الواقع الجديد من خلال ما عرف بسياسة «التوجه شرقاً» وفي هذا السياق يتضمن هذا العدد من الدورية عرضاً لمؤلفين في هذا الشأن الأول يتناول علاقة الصين بدول الخليج وهو كتاب صدر حديثاً تتمثل فكرته الأساسية في أن علاقة الصين بدول الخليج ترتكز على أبعاد اقتصادية مهمة حيث تسعى الصين لاستقطاب الاستثمارات وتطوير علاقاتها التجارية ضمن مبادرة الحزام والطريق فإن دول الخليج التي تقوم بتنفيذ رؤى اقتصادية طموحة لها مصلحة أكيدة في تنمية علاقاتها مع الصين، من ناحية أخرى لوحظ تنامي اهتام الصين بتطوير قدراتها العسكرية والسعي للتواجد في بعض مناطق التماس الاستراتيجي لأمن الخليج العربي مثل القرن الإفريقي وهو أمر جدير بالاهتمام من جانب دول الخليج، أما الكتاب الثاني فيتناول علاقة الهند بالمملكة العربية السعودية من خلال تتبع المسار التاريخي لتلك العلاقات في محاولة لتقديم تفسيرلتوترتلك العلاقات عبرحقب تاريخية مضت وتطورها على النحو الراهن، ويسعى المؤلفان للتأكيد على أن هناك جوانب مختلفة للعلاقات بين الهند والمملكة العربية السعودية ما يجعلها علاقات استراتيجية للجانبين.

وعلى صعيد المؤتمرات تقدم الدورية في هذا العدد فعاليات منتدى دراسات الثاني الذي عقد في الثامن والعشرين من إبريل 2019م بمملكة البحرين وشارك فيه نخبة من أبناء دول مجلس التعاون وكذلك الدول العربية حيث تناول المشاركون العديد من القضايا المهمة ذات الصلة بمراكز البحوث والدراسات من حيث التعرف على طبيعة تلك المراكز وهياكلها التنظيمية والدور المنوط بها الذي يختلف باختلاف طبيعة تلك المراكز، فضلاً عن علاقاتها بالحكومات ومدى الدعم الذي تحصل عليه تلك المراكز، وصولاً إلى علاقة تلك المراكز بوسائل الإعلام سواء التقليدية أو الحديثة، ثم دور تلك المراكز تجاه خطط التنمية الاقتصادية المختلفة التي تقوم دول الخليج بتنفيذها، وقد توافق المشاركون على عدة أمور أن دور مراكز الدراسات يظل أساسياً، لصياغة رؤى واستراتيجيات وطنية، وتقديم حلول ابتكارية للتحديات التي تواجه دولنا في الوقت الراهن، أهمية تعزيز العلاقة بين مراكز البحوث وصانعي القرار، ما يتيح لتلك المراكز الحصول على البيانات والمعلومات الصحيحة، أن مراكز البحوث الاستراتيجية، إحدى أدوات القوة الناعمة للدولة، ضرورة تأسيس شراكة ممتدة بين مراكز الدراسات ووسائل الاتصال المختلفة، كما أن مراكز الدراسات يجب أن تضطلع مراكز الدراسات، بدور محوري، لمواجهة ظاهرة التطرف، فضلاً عن إبراز التجارب والنماذج الاقتصادية العالمية الناجحة.

أولاً: عروض الكتب:

1: الصناعات الدفاعية في الإمارات من منظور القوة الشاملة للدولة

الناشر: دار الفجر للطباعة والنشر، الإمارات العربية المتحدة

سنة النشر: 2019 (الطبعة الأولى)

تأليف: يوسف جمعة يوسف الحداد[269]

عرض: د.إدريس لكريني[270]

ينطوي الاستثمار في قطاع الصناعات العسكرية في عالم اليوم على أهمية استراتيجية كبيرة، بالنظر إلى الانعكاسات الإيجابية المفترضة لهذا الخيار، على أمن الدول بمفهومه الشامل، وعلى مستوى تعزيز القوة، والحضور الدولي من خلال إرساء عنصر الردع، كما لا تخفى أهميته على مستوى دعم جهود التنمية لارتباطه بعدد من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وقد تنبّهت الكثير من دول العالم إلى أهمية الاستثمار في هذا القطاع، ما جعلها تتبوّء مكانة رائدة بين الأمم، سمحت لها بتحقيق مجموعة من الأهداف والمصالح في أبعادها الاقتصادية والاستراتيجية المختلفة.. كما مكنتها من ضمان أمنها في مواجهة مختلف التهديدات والمخاطر سواء من جانب الدول أو الجماعات دون الدول.

وفي المنطقة العربية، ورغم تموقعها في منطقة تعج بالتهديدات المختلفة، سواء تعلّق الأمر بتلك المرتبطة بالتوجهات التوسعية لإسرائيل، أو الأطماع التي مصدرها إيران، التي يوازيها سعي الطرفين إلى امتلاك أسلحة استراتيجية وأكثر فتكا وتدميرا، وإلى إرباك الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة العربية كسبيل لتكريس هذه الهيمنة.. ما زال خيار الصناعات الدفاعية والعسكرية لم ينل الاهتمام اللازم من صانعي القرار في المنطقة العربية، مع بعض الاستثناءات، كما هو الشأن بالنسبة للمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة..، وهي من ضمن أهم الدول التي تسعى إلى ملء الفراغات الاستراتيجية الناجمة عن تدهور النظام الإقليمي العربي بكل مكوناته، وسقوط عدد من أركانه خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

269 كاتب ورئيس تحرير درع الوطن (مجلة عسكرية استراتيجية)، دولة الإمارات العربية المتحدة،

270 أستاذ جامعي ومدير مختبر الدراسات الدولية حول تدبير الأزمات، جامعة القاضي عياض، المملكة المغربية

تنطوي التجربة الإماراتية على قدر كبير من الأهمية في هذا الصدد، ذلك أن الاستثمار في الصناعات الدفاعية يمثل أحد الخيارات الاستراتيجية التي تتبناها الدولة، حيث وفّرت لها التمويل والتشريعات اللازمين لتطورها، لاعتبارات متّصلة بتعزيز مسارات التنمية في إطار مواكبة مرحلة ما بعد عصر النفط، وأخرى مرتبطة بتعزيز مقوّمات القوة الداعمة لسيادة الدولة واستقلالية قراراتها وأمنها الخارجي وضمانا لمصالحها المختلفة.

وفي هذا السياق، يأتي مؤلف «الصناعات الدفاعية في الإمارات من منظور القوة الشاملة للدولة»، لمؤلفه الأستاذ يوسف جمعة يوسف الحداد، الصادر ضمن طبعته الأولى (2019م) عن دار الفجر للطباعة والنشر في 300 صفحة من الحجم المتوسط.

ينطوي الكتاب على أهمية كبرى، بالنظر إلى كونه يقارب موضوعا راهناً، وما زالت الكتابة بصدده نادرة في السياق العربي، كما أنه يقدم للقارئ تجربة عربية واعدة، استطاعت معها دولة الإمارات العربية المتحدة أن تراكم الكثير من المنجزات والمكتسبات في هذا المجال الحيوي في إطار من التخطيط والرؤية الاستشرافية.. علاوة عن كونه يتناول موضوع الصناعات العسكرية من منظور القوة الشاملة، المتصلة باستثمار مختلف المقومات والإمكانات البشرية والاقتصادية والطبيعية والتكنولوجية.. لكسب رهانات القرن الحادي والعشرين في أبعادها المختلفة.

ويهدف المؤلّف من وراء هذا العمل إلى تحديد العلاقة القائمة بين الصناعات الدفاعية وعناصر القوة الشاملة للدولة في أبعادها المتباينة، مع رصد طبيعة هذه الصناعات المركّبة التي تعد من القطاعات التي تتطلّب وجود مقومات عديدة.

انطلق المؤلّف من فرضيتين أساسيتين، **أولهما**، تفيد بوجود علاقة طردية بين التطور الذي تشهده الإمارات في مختلف المجالات، وبين مثيله الحاصل على مستوى الصناعات العسكرية.. **وثانيهما**، تحيل إلى تلك العلاقة التي تجمع بين التطور الحاصل على مستوى الصناعات العسكرية، ومنحى القوة الشاملة للبلاد.. وللتأكد من صحة أو نسبية الفرضيتين، وظّف الباحث مجموعة من المناهج في إطار من التكامل، ويتعلق الأمر بالمنهج الوصفي، والمنهج الاستقرائي، ومنهج صنع القرار، إضافة إلى أسلوب التحليل الاستراتيجي الذي يقوم على الاستشراف.. وظّف الكاتب عددا كبيرا من المراجع باللغتين العربية والإنجليزية، واعتمد في ذلك على عدد من الدراسات والأبحاث والمؤلفات المتخصّصة والعامّة، كما استحضر عددا من التقارير والإحصائيات، ما انعكس بالإيجاب على مضمون الكتاب.

تدرّجت الدراسة بين مقدمة طرح فيها المؤلّف سياق الموضوع ومفاهيمه الأساسية، وثمانية فصول، تناول فيها عددا من القضايا والإشكالات ذات الصلة بالموضوع.

تمحور الفصل الأول حول الإطار النظري للصناعات الدفاعية والعسكرية من حيث مفهومها، ومرتكزاتها، ومردوديتها على مختلف الواجهات، والإشكالات التي تواجهها، مع استحضار عدد من التجارب العربية والإقليمية المتميّزة في هذا الصدد.

وتركّز الفصل الثاني حول أهم المراحل التي قطعتها الصناعات الدفاعية في الإمارات، من خلال استحضار عدد من المحطات الأساسية في هذا الشأن، منذ سنوات السبعينيات من القرن الماضي، سواء تعلق الأمر بمبادرات تمّت في إطار تعاوني أو من

خلال رسم استراتيجيات مستقلة في هذا الخصوص.

أما الفصل الثالث فتطرق للدور الذي تلعبه القيادة السياسة في دعم هذه الصناعات والحرص على الارتقاء بجودتها، وتعزيز تنافسيتها، وتطويرها، كسبيل لولوج التنافسية الدولية في هذا المجال، ضمن رؤية استشرافية، تروم تطوير أداء القوات المسلحة ومهامها المتّصلة بتعزيز القوة في أبعادها الشمولية.

وسلّط الباحث في الفصل الرابع الضوء على عدد من المؤسسات التي تقوم عليها الصناعات الدفاعية في الإمارات بصورة مباشرة أو غير مباشرة، سواء تعلق الأمر منها بوزارة الدفاع، ومجلس التوازن الاقتصادي، ومجلس الإمارات للشركات الدفاعية، أو مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الذكاء الاصطناعي، ووزارة الاقتصاد، إضافة إلى القطاع الخاص.

وتطرّق الفصل الخامس لأهمّ المقومات التي ترتكز عليها الصناعات الدفاعية في الإمارات، والقطاعات الرئيسية لهذه الصناعات، سواء فيما يتعلق منها بصناعة الطائرات، والأسلحة، والذخائر، وأنظمة الجنود، وصناعة الإلكترونيات، وتقنية المعلومات، والاتصالات، وصناعة الآليات البرية، وصناعة السفن، والأنظمة البحرية، وصناعة الفضاء.

فيما تناول الفصل السادس عدداً من المعارض الأمنية والدفاعية التي دأبت الإمارات على احتضانها بشكل منتظم، (آيدكس، ودبي الدولي للطيران، ومعرض الدفاع البحري «نافدكس»، ومؤتمر أبوظبي العالمي للأوفست..)، مع الإشارة إلى أهميتها وانعكاساتها على المستوى الاقتصادي بشكل عام، وعلى تطور هذه الصناعات بشكل خاص.

وفي الفصل السابع، تم رصد مكانة الصناعات الدفاعية على مستوى تعزيز القوة الشاملة للإمارات، وذلك بالتركيز على عوائد الاستثمار في هذا القطاع الحيوي.

وضمن رؤية استشرافية، وانطلاقا من المعطيات والمعلومات المختلفة التي طرحها الباحث على امتداد صفحات الكتاب والمتعلقة بالمقومات الجغرافية والبشرية والتنظيمية والاقتصادية والتكنولوجية المتوافرة، جاء الفصل الثامن حافلاً بمجموعة من التصورات المتصلة بمستقبل الصناعات الدفاعية في الإمارات، حيث خلص إلى أن هذه الأخيرة مرشّحة لتكون مركزاً إقليمياً رائدا للصناعات الدفاعية المتطورة في المنطقة خلال السنوات المقبلة.

يؤكّد الكاتب أن الصناعات الدفاعية تقوم على مجموعة من المقومات والمرتكزات، لخّصها في وجود إمكانات تكنولوجية متطورة، ومتّصلة بمنظومة حديثة من البحث العلمي الذي تراكمه وتساهم فيه مراكز البحث والتطوير والتدريب، إضافة إلى القدرة على بلورة علاقات تعاون وشراكة مع الدول التي تمتلك خبرات متقدمة في مجال الصناعات الدفاعية والعسكرية، والاستفادة من خبراتها في تطوير صناعاتها في هذا المجال.. مع تبنّي أساليب إدارية سليمة وفاعلة، تقوم على التخطيط الاستراتيجي، وعلى تفعيل الرقابة كسبيل لتحديث المعدّلات والمعايير، ومواكبة وتصحيح الانحرافات المحتملة في هذا الشأن، إضافة إلى توفير التّمويل اللازم لإنجاح هذه الصناعات، وضمان استمراريتها وتطوّرها.. والكوادر البشرية المؤهّلة للانخراط بكفاءة في كسب رهانات هذه الصناعات، ثمّ العمل على تطوير مراكز البحوث الداعمة لهذه الأخيرة، ثم القدرة أيضا على بلورة تسويق جيّد، يدعم تطوير المبيعات، وتحقيق

عنصر الرّدع في صورته الاستراتيجية.

كما يؤكد الباحث على أهمية توافر المواد الأولية والصناعات المغذّية في هذا الصدد، علاوة على انخراط القطاع الخاص بفعالية وجدّية على مستوى تطوير هذا القطاع.

يتوقّف الباحث عند طرح مزايا الاستثمار في هذه الصناعات التي يلخصها في تعزيز الأمن الوطني الشامل، و دعم الاستراتيجية الدفاعية للدولة، والتحرّر من القيود المفروضة على تجارة السلاح وكلفتها، كما يبرز مردودها السياسي والاستراتيجي، من حيث إتاحة هامش واسع للمناورات، ودعم استقلالية القرار السياسي، وتحقيق المصالح المختلفة.. وكذلك انعكاساتها الاقتصادية في علاقة ذلك بإنعاش خزينة الدولة.

يشير الكتاب إلى أن الانفتاح على هذه الصناعات، ظلّت حاضرة لدى الشيخ زايد، رحمه الله، اقتناعا منه بأهمية المحدّد العسكري في تحقيق الأمن القومي لدولة الإمارات، وتعزيز استقرارها في الداخل.. وقد مرّت الصناعات الدفاعية في الإمارات بثلاث مراحل، الأولى ضمن الهيئة العربية للتصنيع في مصر بالاشتراك مع عدد من الدول العربية عام 1975م، كسبيل لتأسيس قاعدة تكنولوجية للتصنيع الحربي العربي، ثمّ المرحلة الثانية، التي ظهرت من خلال طرح مشروعات مشتركة مع عدد من دول الخليج (السعودية والعراق والكويت وقطر).. أما المرحلة الثالثة من هذه الصناعات، فبدأت مع مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، وظهور برنامج التوازن الاقتصادي(الأوفست)..

يبرز الكتاب أن الصناعات الدفاعية في الإمارات وعلاوة على الدعم اللامحدود الذي تتلقّاه من القيادة السياسية، فهناك عامل آخر يقوّيها، ويتمحور في وجود منظومة قويّة من المؤسسات تتعاون فيما بينها من أجل تطويرها وجعلها قادرة على كسب رهانات المنافسة في الأسواق العالمية، ويشير الكاتب في هذا الصدد إلى كل من وزارة الدفاع، ومجلس التوازن الاقتصادي، ومجلس الإمارات للشركات، إضافة إلى مؤسسات أخرى داعمة لهذه الصناعات، كما هو الشأن بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة الاقتصاد التي تسعى إلى توفير المناخ الملائم لجلب الاستثمارات الخارجية لهذا القطاع الحيوي.

يؤكد المؤلّف أن دولة الإمارات العربية المتحدة نجحت إلى حد كبير في بناء قاعدة متطوّرة من الصناعات الدّفاعية المتطورة، استنادا إلى تضافر عدد من العوامل من قبيل وجود إرادة سياسية داعمة، وإيلاء الاهتمام الكبير لهذا القطاع من قبل وزارة الدفاع لهذه الصناعات وللشركات الوطنية العاملة فيها، إضافة إلى ما تتّسم به هذه الصناعات من «دقة واهتمام وإتقان»، وقدرة على الاندماج ضمن المنظومة الدولية للصناعات الدفاعية والعسكرية، عبر شبكة واسعة من العلاقات التعاونية مع الدول الرائدة في هذا المجال.. وإلى اعتماد تخطيط استراتيجي بعيد المدى يضمن رسم معالم السياسات والتوجهات الكبرى المتصلة بهذه الصناعات ومواكبتها ببرامج تدريبة وتأهيلية للعنصر البشري.. وتوفير التمويل اللازم لكسب رهاناتها.

يتوقف الكتاب عند أهم الصناعات الدفاعية في الإمارات، والمتصلة ب«تصميم وتصنيع وتحديث المركبات العسكرية والاتصالات والأنظمة الإلكترونية، والأنظمة غير المأهولة، بما في ذلك الطائرات بدون طيار، فضلاً عن التميّز الحاصل في أعمال الصيانة والإصلاح والإصلاح»، التي يمكن أن

تنافس من خلالها سوق الدفاع الدولي.. قبل التطرق للتطورات التي لحقت صناعة وتنظيم المعارض الدفاعية والأمنية بالبلاد (معرض ومؤتمر الدفاع الدولي «آيدكس»، و معرض دبي الدولي للطيران، و معرض الدفاع البحري «نافدكس» ومعرضي «يومكس» و«سيمتكس»..)، من حيث التنظيم الاحترافي، وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة في هذا الخصوص، ولانعكاساتها الإيجابية على مستوى التسويق، والاطلاع على آخر التطورات الحاصلة على مستوى هذه الصناعات دولياً.. خاصة أن الإمارات «لم تعد تكتفي بدور المستضيف لهذه المعارض، وإنما باتت حاضرة فيها بفاعلية إلى جانب عشرات المشاركين من مختلف الدول المتقدمة».

ينتهي الكتاب إلى أن للصناعات الدفاعية أثرا كبيرا في تعزيز القوة الشاملة للإمارات، فالاستثمار في الصناعات الدفاعية – في رأي المؤلّف- هو «ضرورة وطنية واستراتيجية، ليس فقط لأنها تندرج ضمن تطويروتحديث القوات المسلحة والارتقاء بجاهزيتها، كي تؤدي المهام الموكولة إليها بكل كفاءة وفاعلية، وإنما أيضاً لأنها تعزّز من قوتها الشاملة، السياسية والاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية»، خاصة أن القوة العسكرية، وما يتّصل بها من صناعات في هذا الشأن، ما زالت تشكّل محدّدا أساسيا ضمن مقوّمات وعناصر القوّة بمفهومها الاستراتيجي (الجغرافيا، والقوة الاقتصادية، والقوة البشرية، والقوة السّياسية والقوة التكنولوجية، والقوة الناعمة بروافدها الإعلامية والثقافية والفنية..) رغم التحولات الكبرى التي شهدها العالم منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي.

ولذلك يخلص الكاتب إلى أهمية الاستثمار في الصناعات الدفاعية كمدخل أساسي لتعزيز القوة الشاملة للدولة، فعلى المستوى العسكري، يسمح هذا الخيار بضمان استدامة تسليح القوات المسلحة الإماراتية، وتمكينها من الحاجيات الضرورية من العتاد والمعدات، وتحديث وتطوير أدائها، علاوة على تعزيز قوّة الردع بالنسبة للإمارات، ما يجعلها قادرة على مواجهة مختلف المخاطر والتحديات التي من شأنها تهديد أمنها واستقرارها.

فهذه الصناعات تمثل في اعتقاده «أهم عناصر الاستراتيجية الدفاعية والأمنية الشاملة للإمارات، التي تسعى من خلالها إلى الاستعداد (المبكر – الوقائي) لمواجهة تحديات المستقبل».. كما أنها تسهم بشكل أساسي في تعزيز مكانة الإمارات السياسية والاستراتيجية على الصعيد الدولي، باعتبارها ركيزة أساسية لتحصين السيادة الوطنية، وعنصرا له حضوره على مستوى تدبير الأزمات الدولية، والمساهمة في حفظ السلام العالمي، وسبيلا لتعزيز الشراكات مع عدد من الدول المتقدمة.

يرى الباحث أيضا أن هذ الاستثمار يقوى من القدرات الاقتصادية للدولة لما بعد مرحلة النفط، ما يجعلها إحدى محركات النمو الاقتصادي والصناعات المحلية، عبر جلب الاستثمارات الخارجية ونقل التكنولوجيا الحديثة، وتوظيفها في مختلف القطاعات العسكرية والمدنية، انسجاما مع «خطط الدولة المستقبلية الرامية إلى بناء اقتصاد مستدام قائم على المعرفة».

لا يخفي الكاتب تفاؤله إزاء مستقبل الصناعات الدفاعية في الإمارات، وانطلاقا من طرح مجموعة من الأرقام والإحصائيات والدراسات الحديثة، ينتهي إلى أن دولة الإمارات استطاعت في السنوات الأخيرة أن تقتحم بكفاءة ونجاح حقل الصناعات الدفاعية والعسكرية، ما يجعل منها مركزا إقليميا

رائدا في هذا المجال.. اعتمادا على مؤشّرات يطرحها الكتاب متّصلة بالانتقال إلى قائمة الدول المصدّرة، مع القدرة على ولوج التنافسية الإقليمية والدولية، فيما يتعلق بعدد من الصناعات ذات الصّلة، وتحقيق إنجازات وتراكمات هامة على مستوى صناعة المعارض الدفاعية والأمنية.يشكل الكتاب إضافة نوعية في حقل الدراسات الاستراتيجية والعسكرية في المنطقة، وهو يقدم للقارئ تجربة عربية واعدة، تحيل إلى أن الاستثمار في هذا المجال أمر ممكن رغم كل الصعوبات والإكراهات، فهو يتطلب بداية إرادة سياسية حقيقية منفتحة على المستقبل، كما يتطلب التسلّح بمقومات العصر في أبعادها التكنولوجية، والعلمية، والتشريعية، علاوة على اعتماد تدبير محوكم وتخطيط استراتيجي.

لقد استطاعت دولة الإمارات - تبعا لمضامين المؤلّف- أن تحقق مكتسبات مهمة على هذا الطريق، من خلال التوطين المتدرّج للتكنولوجيا في الصناعات العسكرية كما المدنية، وبناء كوادر مواطنة ومؤهّلة للانخراط بقدر كبير من الجدية والمسؤولية في هذا المجال.

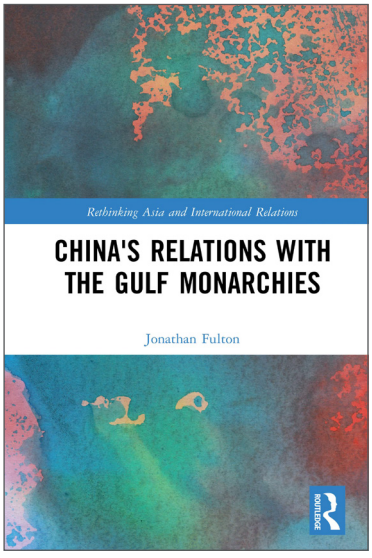

2- Rethinking Asia and International relations

Title: China's relations with the Gulf monarchies

Author: Jonathan Fulton

Publishing house: Routledge

Year: 2019

2- علاقة الصين بدول الخليج

الناشر: روتلدج

سنة النشر: 2019

المؤلف: جوناثان فولتون

عرض: الدكتورة دانية قليلات الخطيب[271]

تحرص دول الخليج على تنويع شراكاتها الدولية عموماً وتعد الدول الآسيوية أحد أبرز شركائها الدوليين ومن بينها الصين التي وجدت في التعاون مع دول الخليج فرصة سانحة لتنويع مصادر دخلها القومي من خلال تبادل السلع والخدمات وهو الأمر الذي يلتقي في الوقت ذاته مع توجهات دول الخليج التي تعمل على تنفيذ رؤى اقتصادية طموحة تستهدف الحد من الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل القومي ما يتطلب تفعيل الشراكات الاقتصادية الدولية، وتتجازو العلاقات الخليجية-الصينية المسألة الاقتصادية فالصين تعد قطباً دولياً صاعداً وتسعى الآن لتطوير قدراتها العسكرية بوتيرة متسارعة، بالإضافة إلى سعيها للعمل مع دول العالم من أجل مواجهة التحديات الأمنية الراهنة.

ومن هنا تجئ أهمية هذا الكتاب الذي يتناول طبيعة العلاقات الخليجية الصينية من زوايا مختلفة، إذ يرى أن تلك العلاقات تطورت من علاقات اقتصاية بحتة إلى علاقات متعددة الجوانب.

فهناك على سبيل المثال أكثر من 4000 شركة صينية مقرها دولة الإمارات العربية المتحدة، كما أن النظرة الاقتصادية للصين قد تغيرت اليوم بسبب مشروع الحزام والطريق فبعد أن كانت الصين مصدراً للسلع الاستهلاكية الخفيفة المنخفضة السعر ينظر إليها الآن في دول الخليج كمصدر للبنى التحتية المتطورة.

و بينما كان حجم التبادل التجاري بين الصين ودول الخليج عام عام 2000م حوالي 9.9 مليار دولار أصبح في عام 2014م، 114 مليار دولارو يتوقع أن يصل إلى 350 مليار دولار في عام 2023م.

وتعتبر دول الخليج العربية ثامن شريك للصين بالنسبة للتبادل التجاري، وقد شهدت العلاقة

271 باحث مشارك في مركز عصام فارس للدراسات العامة والعلاقات الدولية و مدير تنفيذي للمركز الاستشاري الاستراتيجي للدراسات الاقتصادية و المستقبلية في ابو ظبي

بين دول الخليج والصين تطوراً وخاصة مع إطلاق الصين مشروع الحزام و الطريق وذلك بالنظر لكون منطقة الخليج تقع ضمن ممر مهم هو ممر الصين آسيا الوسطى، آسيا الغربية حيث يصل الخليج الصين بالشرق الأوسط و منها بالأسواق الأوروبية.

ويقسم الكاتب العلاقات الصينية-الخليجية إلى خمس مراحل، المرحلة الأولى هي عدم الاكتراث (1949-1965)، المرحلة الثانية هي مرحلة العداء (1965-1971)، المرحلة الثالثة هي مرحلة انتقالية من (1971-1990)، المرحلة الأخيرة هي مرحلة الترابط (1990-2013) والمرحلة الأخيرة هي مرحلة مبادرة الحزام والطريق.

ويحلل الكاتب العلاقات الصينية- الخليجية من منظور العلاقات الدولية وكذلك العوامل الداخلية في الجانبين، حيث يرى الكاتب أنه منذ الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج ولدى دول الخليج العربي علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة ومن ثم فكانت علاقة دول الخليج مع الصين شبه منعدمة، إلا أن ذلك الوضع قد تغير مع انفتاح الصين على الغرب ومشاركتها في النظام العالمي، وقد أدى ذلك إلى انفتاح الصين على دول الخليج في الوقت ذاته.

وعلى الرغم من أن الصين تعتبر مشروع الحزام والطريق مشروعاً اقتصادياً بحتاً فإنه في الوقت ذاته يعد أداة للقوة الناعمة، و يجادل الباحث دايفد شامبوه في دراسته 2013م أن الصين وبالرغم أن لديها تبادلاً تجارياً وبضائع تغزو كل دول العالم فإن علاقاتها لا تزال تحتاج أن تكون أكثر عمقاً مع تلك الدول.

إلا أن الأمر لا ينطبق على دول الخليج وفقاً لذلك الكاتب حيث تطورت علاقة الجانبين عبر حقب زمنية مختلفة، ويرى الكتاب أن الصين ومن خلال إطلاق مشروعات عملاقة مثل الحزام والطريق، فضلاً عن الاستثمار في البنية التحتية فإنها تكون قد بدأت في «خلق نظام جديد موازٍ للنظام العالمي الموجود حالياً» ولكنه لايتعارض معه بل يعد مكملاً له، إلا أن الصين تسعى لأن تلعب دوراً في ذلك النظام وفي مؤسساته مثل صندوق النقد الدولي والأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية، ولكن لايمكن القول إن الصين في وضع تنافسي مع الولايات المتحدة ولكنها تعد قوة متوسطة مثل فرنسا أو الهند أو بريطانيا.

الجدير بالذكر أن الناتج القومي الإجمالي 11,2 تريليون عام 2016م والنمو في الصين يشكل 40 بالمئة من النمو العالمي.

وتعد الصين ثاني أكبر مستقطب للاستثمارات الأجنبية والتي تبلغ 105,7 بليون دولار.

وبينما كانت الصين في عهد ماو تسي تونج دولة شيوعية صرفة خارجة عن النظام العالمي إلا أنها في عهد دنغ شياو بينج -وهو محدث الصين- أصبح التركيز على النمو الاقتصادي بدلاً من التركيز على الإيديولوجيا، وأصبح التوجه هو الاستفادة و الانخراط في النظام العالمي بدلاً من الحياد عنه.

وبينما في وقت ماوكان الاتجاه السائد هو التصادم مع الدول القائمة وتشجيع الحركات الثورية أصبح الاتجاه في عهد دنغ شياو بينج هو بناء العلاقات الحميدة مع مختلف الدول.

وكان الأساس لما يسمى بحقبة الإصلاح هو الانفتاح الاقتصادي والمشاركة في النظام العالمي مع المحافظة على المبادىء الشيوعية في النظام الداخلي للبلاد.

وهنا كان تطبيقاً لحكمة دنغ شياو بينج ومفادها «لا تظهر قوتك و اصبر» و مغزى هذه الحكمة هي أن

على الصين أن تولي تعزيز نموها الاقتصادي أهمية أولاً إذا ما أضحى لديها القوة بإمكانها فرض ذاتها على النظام العالمي، ورأى دنغ شياو بينج أن بناء العلاقات مع الدول أهم من دعم الحركات الثورية.

كما أن الصين تواجه تحديات كثيرة داخلياً ومنها النزعات الانفصالية، وفي سعيها للإصلاح والتحديث قامت الصين بالخصخصة الأمر الذي أسفر عن خسارة حوالي 20 مليون وظيفة إلا أن الصين في النهاية أثبتت ذاتها كمركز صناعي عالمي بالرغم من المعوقات الداخلية.

ويرى المؤلف أن الصين لديها سياسة براجماتية في التعامل مع شركائها الأمر الذي يحث دول الخليج على التعامل معها حيث إن الصين لا تتدخل في شؤون نظرائها الداخلية وهو المنحى الذي تتبعه دول الخليج في علاقاتها الخارجية.

فعلى سبيل المثال عقب ثورة الطلاب في ميدان تيناتام عام 1989م التي نتج عنها قتلى قامت الدول الغربية بفرض عقوبات على الصين.

ولكن دول الخليج اعتبرت هذا «شأناً داخلياً» وعقب انتهاء تلك الثورة قام الرئيس الصيني بزيارة لدول الخليج.

ومن هذا المنطلق قال الأمير تركي الفيصل السفير السعودي السابق لدى الولايات المتحدة الأمريكية إن «الصين ليس صديقاً أفضل للخليج من الولايات المتحدة ولكن الصين صديق أقل تعقيد».

يرى المؤلف أن الصين اليوم تسعى للعب دور يتجاوز محيطها الإقليمي، حيث أسست قاعدة عسكرية عام 2017م في جيبوتي.

كما قامت ببناء مرفأ جوادار في باكستان وهو على بعد600 كيلومتر من مضيق هرمز.

وحتى اليوم تركز الصين على دورها الاقتصادي في المنطقة بينما يأتي الدور السياسي في المرتية الثانية.

أما بالنسبة للدور السياسي فالصين تستفيد من عضويتها الدائمة في مجلس الأمن لتلعب دوراً سياسياً ما يدفع الدول لاسترضائها.

ففي الحقب الماضية لم تعارض الصين قرارات مجلس الأمن ولكن في الأعوام القليلة الماضية استخدمت الصين حق النقض«الفيتو» بشأن سوريا الأمر الذي عزز من دورها كلاعب على الساحتين الإقليمية والدولية.

وبحسب مركز التفكير الأمريكي هيرتدج فقد وقعت الصين عقود مع دول الخليج العربي بحوالي 30 مليار دولار ما 2004م -2015م، واليوم يوجد توافق بين رؤى دول مثل المملكة العربية السعودية والكويت مع الصين.

فالصين من خلال مشروع الحزام والطريق تسعى لبناء بنية تحتية في آسيا، والكويت مثلا لديها رؤية الكويت الجديدة 2035م، وهناك رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية، كل من المشروعين يتضمان التحديث، وجزء مهم من ذلك التحديث هو تطوير البنية التحتية ومن ثم حدوث تلاقي بين المشروعات الخليجية للتنمية ومشروع الحزام والطريق خاصة أن الصين تقدم شروطاً سهلة حتى تروج لمشروعها.

كما تثار أحاديث بأن الصين لديها اهتمام للاستثمار في شركة أرامكو الأمر الذي سوف يوفر العوائد المالية للمملكة من أجل تنفيذ رؤية 2030 الطموحة.

وبالعودة إلى تاريخ العلاقات الخليجية-الصينية، نجد أنه خلال حقبة الخمسينيات لم يكن في الخارجية الصينية قسم للشرق الأوسط.

وقد بدأت العلاقة مع دول الخليج و خاصة مع المملكة العربية السعودية ببعثات الحج لمكة والمدينة بين عامي 1955م و1964م، وفي عام 1965م أقامت الصين علاقات دبلوماسية مع كل من مصر واليمن وسوريا التي سحبت اعترافها بتايوان.

ولكن العلاقة لم تكن دائماً جيدة وكما أشار الكاتب فقد شهدت تلك العلاقة مراحل أربعة أدت في النهاية إلى العلاقة القوية التي نشهدها اليوم.

والجدير بالذكر أنه مع تدهور علاقات الصين بالاتحاد السوفيتي نهاية حقبة الستينيات بدأت الصين بإعادة النظر في علاقاتها مع كل من الولايات المتحدة ودول الخليج.

من ناحية ثانية فقد رأت الصين أن الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي عام 1971م كان بمثابة ناقوس خطر حيث إن ذلك الانسحاب كان يمكن أن يخلق فراغاً يسعى الاتحاد السوفياتي لملئه، وهو أمر غير مستحب بالنسبة للصين بعد تدهور العلاقات بين الجانبين، ما حدا بالصين لبدء علاقات ودية مع دول الخليج، وتأسيس علاقات مع كل الأطراف الإقليمية حيث كانت تبيع الأسلحة لإيران والعراق في ذات الوقت، وقد سعت للاستفادة من توتر العلاقات بين بعض دول الخليج والولايات المتحدة ففي 1988م، حين رفضت الولايات المتحدة أن تبيع للمملكة لعربية السعودية صواريخ برشينج قامت المملكة بشراء صواريخ من الصين وأقامت علاقات دبلوماسية كاملة معها في عام 1990م، وتلا ذلك تخفيض العلاقات الدبلوماسية بين تايوان والمملكة، فقد طلبت المملكة من تايوان أن تتحول سفارتها في الرياض إلى مكتب تمثيلي.

ويشير المؤلف إلى وجود زيادة مضطردة في حجم التبادل التجاري بين الصين والمملكة العربية السعودية ففي حين كان في عام 1990م 417 مليون دولار أصبح 45 مليار في عام 2016م، ويرى الكاتب أنه كان للصين مصلحة أكيدة في الانفتاح على الصين التي تعد عملاقاً صناعياً لديه نهم على استهلاك الطاقة، ويشيرالكاتب إلى علاقة الصين بدول خليجية أخرى ومنها سلطنة عمان بيد أن تلك العلاقات الجيدة سبقتها مرحلة توتر وعداء ولكن العلاقات شهدت تحسناً ملموساً بعد تغير سياسة الصين تجاه قضايا عمان والخليج عموماً، ويرى الكاتب أن اهتمام الصين بسلطنة عمان يرجع لعاملين، هما النفط والموقع الجغرافي، فالصين تستورد 10 % من نفطها من عمان، من ناحية أخرى فإن لديها مصلحة أكيدة في الحفاظ على علاقات طيبة مع السلطنة حتى يمكنها تأمين الطريق البحري للنفط من خلال بحر العرب في حال حدوث أي أزمات قد تؤدي إلى إغلاق مضيق هرمز.

من ناحية أخرى لدى الصين علاقات مهمة مع دولة الإمارات العربية المتحدة التي تعتبر مركزاً مهماً لإعادة تصدير المنتجات الصينية للعالم، كما تطورت العلاقة في مجال الأمن البحري حيث أمضت قوات من سلاح البحرية في الجيش الصيني قرابة ستة أشهر في أحد الموانئ الإماراتية عام 2010م، تلا ذلك زيارتان في عامي 2014م و2017م.

ومن جانبها سعت دولة الإمارات لتأسيس علاقات ثقافية مع الصين حيث أنشأت مركزاً لتعليم اللغة العربية في بكين عام 1994م، و قد نتج عن هذا الاستثمار الثقافي قوة ناعمة إذ إن 8 من سفراء الصين لدى للدول العربية هم من خريجي هذا المعهد.

ومن جانبها قامت الصين بتطوير ذلك التبادل الثقافي من خلال تأسيس مركزين لكونفوشيوس أحدهما في جامعة زايد في بمدينة أبوظبي والآخر في

جامعة دبي. و تقوم تلك المراكز بتعليم اللغة الصينية والطب الصيني وغيرهما.

كما قامت الصين بتأسيس مدرسة المشرف التي تضطلع بتعليم اللغة الصينية إلى جانب اللغة العربية، من ناحية أخرى فإن المنطقة الحرة في جبل علي تعد مقراً مهماً للشركات الصينية التي تعمل في منطقة الخليج العربي.

حيث يوجد في تلك المنطقة أكثر من 132 شركة صينية وهي من أهم الشركات الصينية كما قامت الصين في عام 2012م ببناء أنابيب لنفط تصل حقل حبشان بالفجيرة وتقع بعد مضيق هرمز.

كما أولت الصين اهتماماً بمجال المعاملات المالية والتمويل الإسلامي وفي هذا المجال نظمت مؤتمرا «لمدة يومين في سبتمبر 2017م في مدينة شنزن.

ومجمل القول فإن الكاتب يرى أن العلاقات الخليجية-الصينية تشهد تطوراً مستمراً حيث تجاوزت مسألتي النفط والتجارة لتطال الأمن والثقافة، وعلى الرغم من علاقة الشراكة الاستراتيجية التي تربط دول الخليج بالولايات المتحدة فإنها في الوقت ذاته أسست شراكات آسيوية مهمة ومن بينها مع الصين التي تبرز كقوة عظمى يوماً تلو الآخرومن جانبها ترى الصين منطقة الخليج العربي مركزاً جغرافياً مهماً يصلها بالشرق الأوسط وأوروبا.

من ناحية أخرى ترى الصين في توثيق علاقاتها مع المملكة العربية السعودية تحديداً أمر من شأنه أن يكسبها شرعية في التعامل مع الأقليات المسلمة في الغرب الصيني، وبوجه عام فإن كل المؤشرات الراهنة تؤكد -بما لايدع مجالاً للشك- أن علاقات الصين مع دول الخليج في تطور دائم.

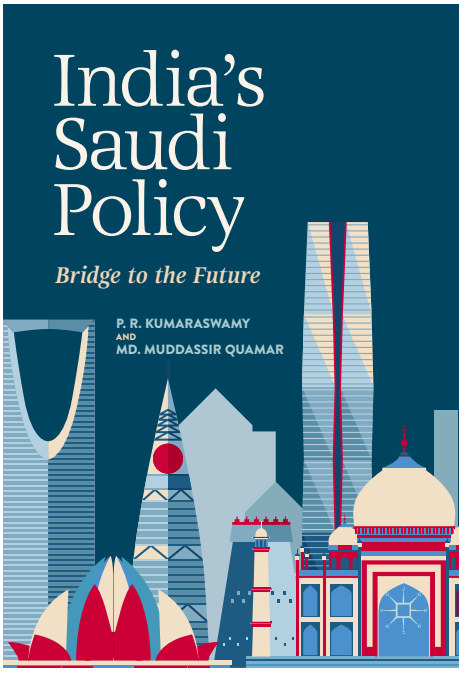

3- Title: India's Saudi Policy

Publisher: Palgrave MacMillan

Year: 2018

Authors: P. R. Kumaraswamy and Md. Muddassir Quamar

Book Reviewed by: Neha Naeem

3- سياسة الهند السعودية: جسر إلى المستقبل

الناشر: بلجريف مكملان

سنة النشر: 2018

المؤلفان: بيه آر كوماراسوامي ومدثر قمر

عرض: نها نعيم [272]

يمكن إرجاع علاقة الهند بشبه الجزيرة العربية إلى الألفية الثالثة عندما بدأ تبادل السلع والأفكار في الازدهار بين المنطقتين.

ولعدم وجود ما يفصل بين التجار الهنود والعرب سوى بحر العرب فقط، طور سكان المنطقتين روابط تجارية قوية بينهم.

وقد أدى ظهور الإسلام إلى تقوية هذه الروابط الجغرافية التاريخية، وقد كانت الهند قبل التقسيم موطناً لأكبر عدد من السكان المسلمين في العالم.

وهكذا فقد تمت إضافة بعد ديني واجتماعي جديد للعلاقات الهندية العربية بعد وقت قصير من وفاة النبي محمد (صلى الله عليه وسلم).

وخلال الحكم البريطاني، جذبت مؤسسات التعليم وفرص الأعمال التجارية أثرياء العرب آنذاك إلى الهند وأصبح هذا مصدراً آخر للتفاعل بين الأمتين الهندية والعرب (كوماراسوامي وقمر، 2018).

وفي أعقاب اكتشاف النفط في دول الخليج العربي وما تلاه من نمو كبير لاقتصاداتها فقد شهدت تدفقاً هائلاً من المهاجرين الهنود.

نتيجة لذلك، اكتسبت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أهمية إضافية وجديدة لشبه القارة الهندية حيث إن التحويلات المالية المرسلة إلى الوطن توفر الدعم والاستقرار للاقتصاد الهندي الضخم.

بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الهند على دول الخليج العربي لتلبية احتياجاتها من المواد الهيدروكربونية في حين تعتمد الأخيرة على الهند كسوق مستقرة لبيع نفطها.

وهكذا، استمرت الروابط الحضارية والدينية

272 بكالوريوس اقتصاد، جامعة كولومبيا البريطانية

والتجارية التي امتدت لقرون في الازدهار بين ا لمنطقتين .

ومع ذلك، من بين دول شبه الجزيرة العربية، برزت المملكة العربية السعودية باعتبارها اللاعب الرئيسي في سياسة الهند في الشرق الأوسط، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى كون المملكة العربية السعودية تضم الحرمين الشريفين وهما أقدس مكانين لدى المسلمين، كما أنها أكبر مورد للنفط الخام وتوفر فرص عمل لأكثر من 3 ملايين عامل هندي في المملكة.

وتأسيساً على ما سبق يلقي كتاب «سياسة الهند السعودية - جسر إلى المستقبل» لمؤلفيه بيه آر كوماراسوامي ومدثر قمر، المنشور في عام 2018م، نظرة شاملة على العلاقات الهندية السعودية منذ عام 1947م.

هذا الكتاب هو الأول من نوعه ويستهدف جمهوراً عريضاً من القراء المهتمين بفهم الحالة السابقة والحالية للعلاقات الثنائية وتطور سياسة الهند السعودية عبر حقب زمنية مختلفة.

وفقاً لتحليل كوماراسوامي وقمر في كتابهما، ظلت العلاقات الهندية السعودية حتى القرن الحادي والعشرين جزئية إلى حد كبير على الرغم من الموقف المتميز للمملكة العربية السعودية تجاه الهند مقارنة بغيرها من الدول العربية.

يرى المؤلفان أن السبب الرئيسي وراء ذلك هو أن نهج السياسة الخارجية للهند تجاه المملكة العربية السعودية قد تأثر بشكل كبير بديناميكيات الحرب الباردة والنظرة تجاه باكستان، وهو ما يسميه المؤلفان «العامل الباكستاني»، الذي أدى إلى تفاعل سياسي محدود حتى أواخر التسعينيات.

يقول المؤلفان بأن نهج الهند تجاه المملكة العربية السعودية قد بدأ يشهد تحولاً مع نهاية الحرب الباردة.

ولدعم رأيهما هذا، قدم المؤلفان تحليلاً شاملاً للأحداث والتطورات التي أدت إلى تباعد سياسي بين هاتين الدولتين القريبتين جغرافياً من بعضهما البعض.

لقد أوضحا بأن حقبة الحرب الباردة قد شهدت اصطفاف كل من الهند والمملكة العربية السعوددية في معسكرين متعارضين أيديولوجياً.

على الرغم من أن كلا البلدين في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، كانا بشكل عام يتبنيان موقف عدم الانحياز فيما يتعلق بسياسات كتلة دول الغرب، إلا أن التطورات الإقليمية قد أجهضت هذا التقارب الأولي في المصالح.

فكما يشير المؤلفان، تطورت العلاقة بين الهند ومصر الناشئة في الخمسينيات (بسبب تشارك المصالح وتوافق الأيديولوجيات) أثناء فترة شهدت توترات متزايدة بين مصر والمملكة العربية السعودية.

لقد أثار موقف الرئيس المصري جمال عبد الناصر المناهض للأنظمة الملكية ودعم الهند له شكوك وامتعاض الملكيات العربية.

هذا الشك، كما يقول المؤلفان، أصبح تهديداً أمنياً إقليمياً للأنظمة الملكية خلال حرب اليمن عام 1957م عندما دعمت مصر الثورة الجمهورية في اليمن ضد دعم المملكة العربية السعودية للإمامة المتوكلية.

وهكذا، وفقاً للمؤلفين، أدت الصداقة بين الهند ومصر إلى توتر في العلاقات الهندية السعودية في السنوات الأولى من الحرب الباردة.

وبدورها شجعت هذه التوترات الإقليمية المملكة العربية السعودية على التحالف مع الولايات المتحدة للحصول على الدعم السياسي والعسكري بينما انجذبت الهند نحو الاتحاد السوفياتي لأغراض أمنية.

كانت الحرب الأفغانية في سبعينيات القرن العشرين، حسب المؤلفين، تتويجاً لهذه الاختلافات المتزايدة، وهكذا، خلال فترة الحرب الباردة، قادت التوترات الإقليمية كلاً من الهند والمملكة العربية السعودية إلى دعم المعسكرين المتعارضين، الغرب وغريمه الأيديولوجي في الشرق، ما أدى إلى اختلاف وجهات النظر في الشؤون الدولية بين الهند والمملكة العربية السعودية وبالتالي تقلصت فرص التلاقي والاتفاق.

من المثير للاهتمام أن نلاحظ قول كوماراسوامي وقمر بأن اختلاف وجهات النظر بين الهند والمملكة العربية السعودية فيما يتعلق بالشؤون الدولية «كان من الممكن التغاضي عنه إن لم يكن تجاهله بالكامل»، لولا أمر واحد.

هذا الأمر هو ما أسماه المؤلفان «العامل الباكستاني، الذي يريان أنه السبب الأكثر أهمية وراء عدم وجود علاقات سياسية هندية سعودية قوية حتى التسعينيات. يتناول الكتاب قضية باكستان في فصل خاص تحت عنوان «العامل الباكستاني»، وقد تم في هذا الفصل مناقشة قلق نهرو من الهوية الإسلامية لباكستان، بعد التقسيم.

يوضح المؤلفان أن الهند طورت، بسبب التنافس مع باكستان، هوية وطنية خاصة بها بناءً على العلمانية والاشتراكية، وسعت إلى الحصول على دعم الدول العربية ذات التوجه المماثل، في حين سعت باكستان إلى جذب اهتمام الحكام العرب المحافظين.

ومع أن هذه الاستراتيجية قد كانت في مصلحة الهند في عصر هيمنة مصر على الشأن العربي، إلا أن صعود المملكة العربية السعودية في المنطقة وأجندتها لجمع شمل الدول الإسلامية، بعد حرب يونيو 1967م، جاء لصالح باكستان كمنافس للهند.

ويرى المؤلفان أن ازدهار العلاقات السعودية الباكستانية قد أدى إلى تمكين باكستان من استخدام نفوذها المتزايد في المنطقة لتعزيز نهجها المعادي للهند. يوضح هذا الفصل من الكتاب دعم المملكة العربية السعودية القوي لباكستان في الحرب الهندية الباكستانية عام 1971م وتأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي في العام نفسه، باعتبارهما من أكثر الفترات توتراً في العلاقات الهندية السعودية. ويشير المؤلفان إلى أنه على الرغم من أن الإسلام كان يمكن أن يكون عاملاً لتقارب المصالح بين الهند والسعودية، نظراً لكون الهند تحتل المرتبة الثانية في العالم من حيث عدد السكان المسلمين، فإن العامل الباكستاني جعل من الإسلام سبباً للشك والريبة بين الهند والسعودية.

لذلك، كان انزعاج الهند من الأجندة الإسلامية لباكستان، كما يذكر هذا الفصل من الكتاب، هو الذي كان يعيق التعاون والتفاعل مع المملكة العربية السعودية خلال حقبة الحرب الباردة.

ومع ذلك وعلى الرغم من عدم وجود تقارب إيديولوجي أو سياسي بين الدولتين، لاحظ المؤلفان أن العلاقات الثنائية كانت لا تزال قائمة بين الهند والمملكة العربية السعودية خلال تلك الفترة.

على سبيل المثال، يكشف الكتاب أنه في عام 1948م، ذهب 140,000 هندي مسلم للحج، وهو الحج السنوي للمسلمين إلى مكة المكرمة في المملكة العربية السعودية.

وبالمثل، ذكر المؤلفان أن طفرة النفط والبناء في المملكة العربية السعودية في السبعينيات قد أدت إلى تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين الهنود إلى المملكة للعمل؛ ففي عام 1975م تم توظيف 34,500 عامل هندي وارتفع هذا العدد إلى 270,000 في عام 1979م.

وهكذا، نرى أن العلاقات الثنائية على المستوى الاقتصادي قد شهدت ازدهاراً مزدهرة، على الرغم من الاتصالات السياسية المحدودة.

ويوضح المؤلفان أنه لم يتم فصل «العامل الباكستاني» عن اعتبارات السياسة الخارجية للهند إلا بعد زيارة وزير الخارجية الهندي سينج للمملكة العربية السعودية في عام 2001م.

ومع ذلك، فإن نقطة التحول في العلاقات الهندية السعودية لم تأت سوى في السنوات الأخيرة من التسعينيات نتيجة لمجموعة من الأسباب.

وفقاً لتحليل كوماراسوامي وقمر، كان النمو الاقتصادي في الهند هو السبب الأكثر أهمية وراء تطور العلاقات الهندية السعودية.

لقد عزز نمو الهند الاقتصادي نفوذها السياسي على الصعيدين الإقليمي والدولي، خاصة بعد أن تمكنت من الصمود أمام العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إثر إجراء الهند لتجارب نووية في عام 1998م.

يؤكد المؤلفان أن النهوض الاقتصادي للهند قد زاد من حاجتها للطاقة بالإضافة إلى زيادة نفوذها السياسي.

قادت الحاجة لإمدادات ثابتة ومستمرة من الطاقة الهند إلى التطلع نحو دول الخليج الغنية بالنفط للحصول على امدادات مستقرة من هذه المادة الحيوية.

لماذا برزت المملكة العربية السعودية باعتبارها المورد الرئيسي للهند، على الرغم من التوترات الهندية السعودية السابقة، هذا ما يركز عليه المؤلفان في الصفحات اللاحقة، يوضح الكتاب بأن هجمات 11 سبتمبر أدت إلى تعرض المملكة العربية السعودية لمواقف غربية سلبية.

يقول المؤلفان بأن ذلك أجبر المملكة العربية السعودية على تبني سياسة «الاتجاه شرقاً» لأن بيئة أسواقها الغربية السابقة أصبحت معادية لها، ولكون المملكة العربية السعودية أكبر منتج للنفط الخام وموطناً لأكبر عدد من الهنود خارج البلاد، وجدت كل من الهند والسعودية في الآخر شريكاً راغباً في تعزيز التعاون بينهما.

ونتيجة لذلك، يذكر المؤلفان أن واردات الطاقة ازدهرت، وأصبحت المملكة خامس أكبر شريك تجاري للهند. وهكذا، جاءت نهاية الحرب الباردة بتحول في العلاقات الهندية السعودية لأسباب اقتصادية في البداية، ومع ذلك، يجادل المؤلفان بشكل مقنع أن هذه الأسباب الاقتصادية استلزمت بعد ذلك فصل مواجهة باكستان عن أجندة السياسة الخارجية للهند، الأمر الذي أدى بدوره إلى زيادة التعاون السياسي بين الهند والسعودية، لأنه لم يعد مطلوباً من الأخيرة اختيار واحدة من الدولتين الجنوب آسيويتين.

يذكر المؤلفان أن إعلان دلهي لسنة 2006م، وإعلان الرياض لسنة 2010م، والبيان المشترك لسنة 2016م جميعها دعت إلى زيادة التعاون في مجالات أخرى غير ثالوث الطاقة التقليدية، والمغتربين والتحويلات.

إن تعهد كلا البلدين بالتعاون في مجالات مثل البحوث الزراعية والخدمات الصحية والسياحة،

يدل على تغير جذري في العلاقات بينهما، يلاحظ المؤلفان أيضاً أنه كان هناك تغيير إيجابي ملموس في العلاقات الهندية السعودية منذ انتخاب رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي في عام 2014م، حيث اتخذ البلدان خطوات لزيادة التعاون الأمني من خلال مكافحة التطرف الديني والإرهاب، هذا، حسب تحليل المؤلفين المثير للاهتمام، أدى إلى تحول الإسلام إلى عنصر تقارب في المصالح بين الهند والمملكة العربية السعودية، بدلاً من كونه عائقاً كما كان في السابق.

وقد عرض المؤلفان قيام المملكة العربية السعودية بترحيل الإرهابيين المطلوبين من قبل الهند وإدانة هجمات يوري التي رعتها باكستان في عام 2016م – وفقاً للكتاب-كأمثلة على زيادة تفهم المملكة العربية السعودية لمصالح الهند، وبالتالي، وفقاً للمؤلفين، فإن فصل موضوع باكستان عن ارتباط الهند بالعالم الخارجي، كان الدافع الأكثر أهمية بالنسبة للعلاقات الهندية السعودية.

إن التطورات الإقليمية والتأثيرات الدولية وتحول وجهات النظر للشؤون الدولية التي تم استعراضها في الكتاب توضح مسار سياسة الهند الخارجية في الشرق الأوسط.

للأسباب التي تمت مناقشتها أعلاه، كان للهند في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي سياسة خارجية تتمحور حول القاهرة، ثم أصبحت السياسة الخارجية للهند تركز على العراق البعثي في سبعينيات القرن العشرين، بعد فرض الولايات المتحدة عقوبات على العراق، غيرت الهند سياستها لتتجه إلى إيران. ومع ذلك، فإن العقوبات المفروضة على إيران دفعت الهند إلى توجيه سياستها الخارجية نحو التقارب مع المملكة العربية السعودية في أواخر التسعينيات، وفي السنوات الأخيرة، سيطرت كل من إيران والسعودية على اهتمامات سياسة الهند في الشرق الأوسط.

كما أوضح المؤلفان، تعد إيران أساسية للهند فيما يتعلق بتوسيع نفوذها في آسيا الوسطى وأفغانستان، ومن ناحية أخرى فإن المملكة العربية السعودية مهمة جداً لأمن الطاقة والتعاون الأمني ورفاهية مواطنيها المغتربين في السعودية.

ومع ذلك، بسبب التوترات الطائفية المتزايدة بين المملكة العربية السعودية وإيران، يحذر المؤلفان من أنه يتعين على الهند أن تسلك طريقاً شديد الحذر بينهما وأن تتجنب الانحياز لأي من الدولتين.

يوصي المؤلفان أيضاً بأن تواصل الهند النظر إلى الإسلام كصلة بينها وبين العالم العربي، إذا كانت تهدف إلى تكوين علاقات تتجاوز أمر التجارة وواردات الطاقة. كما ينصح المؤلفان بزيادة مشاريع الاستثمار الثنائية.

وتتفق الباحثة التي تقدم عرض الكتاب مع كوماراسوامي وقمر بأنه يجب على الهند أن تركز أكثر على أوجه التشابه والاتفاق التي تجمع بين الهند والمملكة العربية السعودية، ويتعين على الهند أن تتعلم من ماضيها وألا تسمح لنفوذ الدول الأجنبية بإملاء علاقاتها مع الدول الأخرى.

والجدير بالذكر أن ولي عهد المملكة العربية السعودية، الأمير محمد بن سلمان، قام بزيارة الهند في فبراير 2019م. وهكذا، يبدو أن المستقبل يبشر بمآلات إيجابية للعلاقات الهندية السعودية حيث يواصل البلدان التعاون السياسي مع بعضهما البعض ومتابعة مشاريع متنوعة ومتعددة معاً.

ثانيا: المؤتمرات

منتدى دراسات الثاني«دور المراكز البحثية وتأثيرها على سياسات الشرق الأوسط» مملكة البحرين 28 إبريل 2019م

عرض د.أشرف كشك[273]

تتنوع المهام التي تضطلع بها مراكز الدراسات سواء دعم صانع القرار من خلال تقديم تقارير استشارية رصينة، أو إعداد دراسات تحليلة حول مجمل القضايا الراهنة أو محاولة استشراف المستقبل، بالإضافة إلى الفعاليات التي تقيمها تلك المراكز وتتنوع ما بين الحلقات النقاشية أو الحوارات الفكرية أو المؤتمرات والمنتديات.

ومع أهمية الدور الذي تضطلع به تلك المراكز إلى الحد الذي تعتبرها بعض الدول مصدراً من مصادر قوتها الناعمة فإنها تثير العديد من التساؤلات من حيث طبيعة تلك المراكز وهياكلها التنظيمية والقضايا التي يجب أن تتناولها، ومدى الدعم الذي تحصل عليه من حكومات الدول المختلفة، بالإضافة إلى علاقتها بوسائل الإعلام.

وتأسيساً على ما سبق عقد مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات» المنتدى الثاني للمركز في الثامن والعشرين من إبريل 2019م بعنوان«دور المراكز البحثية وتأثيرها على سياسات الشرق الأوسط»، استضاف فيها عددا من العاملين في مراكز الدراسات في المنطقة العربية بهدف مناقشة طبيعة تلك المراكز وآليات عملها والتحديات التي تواجهها، وقد بدأت أعمال منتدى من خلال كلمة ترحيبية ثم تلاها أربع جلسات وصولاً إلى البيان الختامي للمنتدى، ويمكن على فعاليات المنتدى على النحو التالي:

- كلمة الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة:

وقد جاء فيها:

إنه لمن دواعي سروري، أن أرحب بكم في انطلاق أعمال منتدى «دراسات» السنوي في دورته الثانية، ونعتز كثيرا بحضور هذا الجمع المميز، والنخب الكريمة من المسؤولين والخبراء، وأصحاب الفكر والرأي، والباحثين والإعلام، وممثلي منظمة الأمم المتحدة، والمجتمع المدني.

ويسرني أن ألمس حجم ونوعية الاهتمام والتفاعل الكبير مع منتدى «دراسات» منذ نسخته الأولى، وقدرته على أن يفرض موقعه، كملتقى فكري وإنساني جامع، ومنصة للحوار المفتوح والمسؤول، حول مستجدات منطقتنا والعالم.

إننا في مركز «دراسات» نسعى إلى أن يكون منتدانا السنوي ذا أهمية استثنائية، ليس لتحقيق رسالتنا الوطنية فقط، إنما للإسهام أيضا في رسم مسار جديد للتقدم والشراكة، وذلك انطلاقا من عدة اعتبارات :

الاعتبار الأول: الموقع الفريد والريادي الذي تتبوأه مملكة البحرين، بقيادة سيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل

273 مدير تحرير دورية دراسات

البلاد المفدى، حفظه الله ورعاه، كمركز للحوار والتفاهم، ومنارة لتكريس السلام، وتعزيز الحريات والتعايش السلمي.

لقد جسدت البحرين، على مدار تاريخها، القيم الإنسانية النبيلة، وساهمت بفعالية في القضايا العادلة، والمملكة تصبو بالتعاون مع الجميع لإنهاء عوامل التوتر والمسببات التي تستنزف الكثير من مقدرات دولنا.

ومازال الأمل يحدونا إلى أن نصل إلى القلوب والعقول، عبر توفير المعرفة النافعة والإلهام اللازمين، من أجل عالم يسوده الاستقرار والرخاء.

الاعتبار الثاني: إن الشرق الأوسط، يشهد تحديات عميقة وتحولات جذرية، وبات بؤرة مضطربة وغير مستقرة، ومسرحًا للنزاعات الداخلية، وتفشي وباء الإرهاب، وتحولت الفوضى والطائفية إلى صناعة ترعاها دول، وتجارة محرمة تقوم عليها أنظمة، فمنطقتنا أمام ما يمكن أن نطلق عليه «متلازمة الفوضى والتخريب» وتتضمن ثلاثة مراحل (أولها اختراق المجتمعات، وتعقبها مرحلة الفوضى والإرهاب، وأخيراً إسقاط المؤسسات الوطنية).

ولعل من بواعث القلق، أن الأمر تجاوز مجرد أحداث عابرة وخسائر مادية، إلى تداعيات سلبية وخطيرة على الأمن العربي بمعناه الواسع، وكذلك الأوضاع الاجتماعية والثقافية، وتنشئة الأجيال الجديدة.

وإذا كان كل طرف دولي وإقليمي، لديه تصور خاص، لترتيب أوضاع المنطقة، ينطلق من مصالح ذاتية، فإن من حقنا وواجبنا... أن نتساءل أين موقع العرب في النظام الإقليمي في ظل واقع يتشكل حاليا؟ وكيف يمكن لمراكز البحوث أن تسهم في التعامل مع التطورات والتفاعلات الجارية؟

الاعتبار الثالث: أثبتت الأحداث أن دول الاعتدال العربي، هي صمام الأمان في مواجهة التدخلات الخارجية ومشاريع الهيمنة، بعد أن أخذت زمام المبادرة، بإجراءات عملية ومؤثرة، لمكافحة الإرهاب، والدفاع عن قضايا الأمة ووحدتها، لذلك لم يكن غريباً الحملات الممنهجة العدائية، التي تستهدف دولنا، ومحاولة إشغالها عن تنفيذ خططها الإصلاحية، وجهودها الإقليمية، لاسيما أن هذه الدول قطعت شوطًا طويلاً في ترسيخ موقعها بمعادلة التقدم التي تشمل (الأمن والإصلاح والتنمية).

وقادت تلك التطورات، إلى إطلاق مركز «دراسات» مبادرة تأسيس اتحاد مراكز الدراسات العربية، ككيان فكري وبحثي، يعبر عن هويتنا وقيمنا، وأن يكون الفكر في خدمة السلام والتنمية، عبر إقامة الفعاليات المشتركة، والتبادل المعرفي، والتعاون البحثي، وتسليط الضوء على دور المراكز البحثية، في دعم صناعة القرار، وتنوير وتوعية الرأى العام.

الاعتبار الرابع: إن مصيرنا واحد وهدفنا مشترك، وعلينا تطوير أنماط التفكير وآليات العمل، بشكل دوري، لنتدارك حاضرنا، ونبني مستقبلنا.

ولاشك أن هذه المرحلة الفاصلة، بحاجة إلى مبادرات جديدة، ورؤى واقعية، للتصدي للأخطار المحدقة بالمنطقة، ولم يعد ممكنا أن تتم بأمنيات أو تحركات فردية معزولة، بل من خلال جهد مشترك، يتقدمه البحث العلمي وجوهره التفكير الاستراتيجي، كعامل حاسم في تحديد خيارات المستقبل.

وأتشرف بأن أشير في هذا الصدد، إلى الرؤية الملكية السامية، لسيدي حضرة صاحب الجلالة عاهل البحرين المفدى، حول أهمية تضافر جهود مراكز الدراسات العربية الفاعلة، لدعم عملية صناعة القرار، وتعزيز المعرفة القائمة على أسس ومناهج

علمية وعملية، إلى جانب دعوة جلالته الكريمة، لإيجاد منظومة فكرية، تدرس وتطرح ستراتيجيات، لمواجهة التحديات الأمنية التي تواجه منطقتنا.

وقطعًا، فإن مراكز الدراسات والبحوث، تتحمل جزءًا مهمًا من المواجهة الحالية، وعليها الاستثمار في الفكروالبحث، لاستدامة إنتاج الرؤى والمقاربات غير التقليدية، وتقديم قراءة استشرافية واضحة ومتكاملة للقضايا والأحداث.

ونطمح أن يكون هذا المنتدى، منصة تقدم خيارات استراتيجية، ومبادرات خلاقة، وإسهامات بناءة، من شأنها صياغة مستقبل أفضل، وتعزيز فرص الوقاية من الأزمات، وصيانة الأمن الجماعي، ونعول كثيراً على مناقشاته والأفكار التي ستطرح فيه، لتحقيق هذه الغاية.

لقد خطا مركز «دراسات» خلال الفترة الماضية، خطوات مهمة ومتقدمة، وأخذ على عاتقه أن يكرس إمكانياته وأدواته، من أجل بناء القدرات وتبادل الخبرات حول الحوكمة، وتشجيع التفاهم، وتعزيز الشراكات مع مراكز الأبحاث الإقليمية والدولية، وتحقيق التواصل الفكري بين الباحثين وصانعي السياسات، بالإضافة إلى رصد توجهات الرأي العام، وإجراء الاستطلاعات العلمية، وإقامة الفعاليات المتخصصة، لنبذ التعصب والتطرف، وإرساء ثقافة السلام والتسامح والوسطية، ودعم التنمية المستدامة.

وختامًا، أشكركم مرة أخرى على حضوركم الكريم، والشكر موصول لإخواني فريق عمل المركز، ولكل من ساهم في الإعداد والتنظيم، متطلعا باهتمام كبير للنقاشات والحوارات المثمرة، والتوصيات القيمة خلال جلسات المنتدى التي تضع المعرفة أولوية، وضمير الأمة ميثاقاً.

ثانياً: جلسات المنتدى

تضمن المنتدى أربع جلسات على النحو التالي:

الجلسة الأولى: تأثير المراكز في صنع السياسات... آراء متباينة

وخلال تلك الجلسة أثار المشاركون عدداً من القضايا المهمة منها التحديات التي تواجه عملية تأسيس مراكز دراسات وهي إيجاد باحثيت متخصصين في قضايا بعينها، ثم تحديد مهام تلك المراكز حيث تضطلع مراكز الدراسات عموماً بدور مهم في دعم صانع القرار إلا أن طبيعة تلك المراكز تختلف من دولة لأخرى فعلى سبيل المثال تتسم تلك المراكز في الدول الغربية بعدة سمات منها التنظيم والاستقلالية واحتواؤها على خبرات متنوعة ثم حرصها على إجراء دراسات على المديين القريب والبعيد، بما يعنيه ذلك أنه من أجل تقييم مراكز الدراسات عموماً يجب النظر للمعايير التي تضعها الجهات المختلفة لتصنيف تلك المراكز ومنها مدى قدرتها على تقديم أفكار ابتكارية وتنظيم الفعاليات المختلفة، والإدارة المتميزة والقدرة على الاهتمام بالكوادر البشرية، وبوجه عام على الرغم من إجماع المشاركين في تلك الجلسة على دور مراكز الدراسات فإنهم قد أشاروا إلى وجود عدة تحديات لا تزال تواجه عملها وهي انتهاج بعض المراكز الجانب الدعائي وغياب منهجية واضحة وبناء الثقة بين تلك المراكز وصانعي القرار، كما أن بعض المراكز تفتقر إلى الموارد اللازمة لعملها بالإضافة إلى ارتباطها ببعض مراكز القوى في المجتمع، وبغض النظر عن درجة الاختلاف والاتفاق بين المشاركين في تلك الجلسة فقد أجمعوا على أن هناك عدة متطلبات من أجل النهوض بعمل مراكز الدراسات وأهمها تأسيس حوار جاد مع صانع القرار بهدف التعرف على أهم القضايا

الملحة التي يتعين معالجتها، وضرورة الاهتمام بنوعية التقارير والدراسات التي تصدرها تلك المراكز من حيث النوع وليس الكم، مع الاهتمام باللغات والتعليم عموماً كمتطلبات لإعداد كوادر بشرية لديها القدرة على العمل في تلك المراكز، بالإضافة إلى تهيئة البيئة اللازمة لعمل تلك المراكز وخاصة على صعيد الإطار التشريعي الذي يضمن حقوق الملكية الفكرية وهي أمر جوهري في عمل تلك المراكز.

الجلسة الثانية: تعزيز القرار عبر التعاون بين المراكز البحثية والإعلام:

وفي تلك الجلسة تناول المشاركون عدة قضايا منها أن هناك علاقة واضحة بين المراكز البحثية ووسائل الإعلام المختلفة حيث تهتم تلك الوسائل بنشر مخرجات المراكز البحثية وأيضاً تقوم بنشر موضوعات لها جانب صحفي تخضع للمراجعة والتدقيق من جانب الصحيفة بالنظر إلى تأثيرها على توجهات الرأي العام، من ناحية أخرى فإنه يمكن توصيف الحالة الراهنة بشأن تلك العلاقة هو أننا أمام إعلام لايصنع الحدث ولكن يقوم بنقله، ومراكز تفكير لا تصنع القرار ولكنها تسهم فيه، ومن ثم فإنه تقع على عاتق وسائل الإعلام تعزيز التفكير العلمي المنظم تجاه التحولات الراهنة، وعلى الرغم من ذلك لاتزال هناك فجوة بين مراكز الدراسات ووسائل الإعلام المختلفة الأمر الذي يتطلب تأسيس مواقع إلكترونية لبناء المعرفة والتفكير حيث إنه في الوقت الذي يؤدي فيها الباحثون دوراً مهماً في تشكيل وعي الجمهور فإن الإعلام اليوم وخاصة الحديث يعد مصدراً رئيسياً للمعلومات والأفكار وليس إعلام إثارة، حيث يضطلع بمهمة إيصال الخلاصات الفكرية للمراكز البحثية لكافة شرائح المجتمع إلا أن ذلك يتطلب في الوقت ذاته إيجاد البيئة الملائمة للباحثين من أجل تقديم رؤاهم بشأن التحديات التي تواجه مجتمعاتهم وكيفية مواجهتها، من ناحية أخرى فإنه لاتزال هناك حاجة لتأسيس شراكة بين مراكز البحوث والدراسات ووسائل الإعلام من أجل تعزيز جهود حفظ السلام المتعددة الأطراف، كما أن وسائل الإعلام باستطاعتها إشراك السكان المحليين في دعم السلام والتنمية المستدامة، وبعيداً عن الاتفاق أو الاختلاف بين المشاركين حول واقع العلاقة بين مراكز الدراسات ووسائل الإعلام فقد أكد المشاركون على ضرورة أن تولي وسائل الإعلام اهتماماً بالمخرجات البحثية لمراكز الدراسات بما يحقق التكامل بين الجانبين، وفي الوقت ذاته وفي ظل التحولات التي تشهدها العديد من دول العالم وتطلب رؤى رصينة فإن ذلك يعني إمكانية أن تقوم مراكز الدراسات بتنظيم فعاليات متخصصة ليس بالضرورة أن يتم تغطيتها من جانب وسائل الإعلام، مع التأكيد على أهمية انتقاء وسائل الإعلام لغة سهلة لإيصال مخرجات مراكز الدراسات بحيث يسهل على كل شرائح المجتمع استيعابها وذلك من خلال عمل خلاصات لتلك المخرجات وإتاحتها للمجتمع من خلال وسائل الإعلام الحديثة.

الجلسة الثالثة: دور المراكز البحثية في مكافحة الإرهاب والتطرف:

وقبيل تناول تلك القضية أثار المشاركون الجدل حول مسببات الإرهاب التي تعد نتاجاً لعوامل اقتصادية واجتماعية وفكرية وثقافية ما يعني أنه لابد من وجود مقاربات شاملة تتوازى مع تلك المسببات، من ناحية ثانية نبه البعض إلى أن هناك سوء فهم من جانب الدول الغربية بشأن واقع ظاهرة الإرهاب في الدول العربية، من ناحية ثالثة أثار البعض فكرة تأثير الثورة التكنولوجية الراهنة على

تطور التهديدات الأمنية وهو ما ذكره معالي الفريق أول ركن الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية بمملكة البحرين بالقول إن هناك مصطلح جديد وهو « الإرهاب الذكي»، من ناحية رابعة أثار المشاركون حالة التوتر التي تشهدها العديد من دول العالم في الوقت الراهن وتعد مصدراً للتطرف.

وحول دور مراكز الدراسات في مواجهة التطرف والإرهاب طالب المشاركون بضرورة تجاوز تلك المراكز مرحلة التوصيف إلى صياغة استراتيجيات عملية بحيث تتجاوز مفهوم المعالجة الدينية لظاهرة تتعدد مسبباتها وذلك من خلال إجراء بحوث ميدانية تستهدف رصد قوى التطرف بما يسهم في إجهاض العمليات الإرهابية قبل وقوعها وهو ما يتطلب دعم مراكز الدراسات بالكوادر البشرية والتمويل المالي اللازم من أجل الاطلاع بمهامها، من ناحية ثانية من المهم إجراء دراسات تطبيقية من أجل التوصل إلى نتائج واقعية ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر إجراء دراسات حول العائدين من مناطق القتال المختلفة من أجل التعرف بشكل دقيق حول العوامل التي حدت بهم للذهاب إلى تلك المناطق وإلى أي الفئات العمرية ينتمي هؤلاء، فضلاً عن خلفيتهم الاجتماعية والعلمية والثقافية، وفي نهاية الجلسة طالب المشاركون بضرورة أن تضطلع مراكز البحوث بمهمة تعريف مسببات التطرف والإرهاب، بالإضافة إلى أهمية اضطلاع تلك المراكز بدورها في إقناع الدول الغربية بالواقع الحقيقي لظاهرة التطرف وذلك من خلال رؤى وطنية من تلك المراكز بعيداً عن الاعتماد على مراكز أجنبية أو شركات وسيطة، كما أن المراكز يمكنها المبادرة من تلقاء ذاتها بإعداد تلك الدراسات أو يمكن للدولة تكليفها للقيام بتلك الدراسات ذات الطابع العملي والهدف في النهاية هو وضع آليات عملية قابلة للتطبيق في مواجهة ذلك التحدي ويمكن لمراكز الدراسات عرض تجارب دول أخرى في مواجهة ذلك التحدي لإمكانية الاستفادة منها من خلال ما يعرف «بالدراسات المقارنة».

الجلسة الرابعة: أهمية البحوث للرؤى الاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة:

وخلال تلك الجلسة تناول المشاركون عدة قضايا منها أن مدى الاهتمام بمراكز الدراسات والبحوث من حيث إمدادها بالكوادر البشرية اللازمة ذات القدرة على التحليل العلمي الرصين سوف ينعكس بشكل مباشر على تعزيز مفهوم التنمية المستدامة من حيث المساعدة في تحقيق أهدافها، من ناحية ثانية فإنه في ضوء بدء دول الخليج العربية تنفيذ رؤى اقتصادية طموحة فإن مراكز البحوث يقع على عاتقها مهمة صياغة آليات تنفيذية لتلك الخطط من منظور وطني حيث يتمثل الدور الأساسي لمراكز البحوث والدراسات في إيجاد المعرفة وليس استيرادها وذلك ضمن منظومة متكاملة ربما لم تجد اهتماماً بعد من جانب مراكز الدراسات ويطلق عليها «إدارة البحث العلمي»، من ناحية ثالثة ولأجل إجراء بحوث اقتصادية رصينة فإن مراكز الدراسات بإمكانها دعوة صانع القرار للمشاركة في فعاليات مراكز الدراسات ويمكن أن تكون بعضاً من تلك الفعاليات مغلقة من أجل التوصل إلى رؤى واقعية بشأن متطلبات صانع القرار وما يمكن أن تقدمه مراكز الدراسات والبحوث، من ناحية ثالثة أكد المشاركون على أن مدى نجاح الرؤى الاقتصادية يعتمد بشكل كبير على صياغة استراتيجيات تعزز تنفيذ تلك الرؤى وهو ما يسير بشكل صحيح اليوم في دول الخليج حيث يوجد حوار مباشر بين الباحثين وصانعي القرارات.

وفي نهاية الجلسة أكد المشاركون على أنه من

متطلبات إجراء بحوث رصينة إتاحة المعلومات لمراكز الدراسات بشكل أفضل، وتطوير البيئة التي تعمل فيها مراكز البحوث والدراسات، بالإضافة إلى أهمية أن تضع مراكز البحوث أهداف التنمية ضمن خطة عملها بحيث تكون في بؤرتها.

ثانياً:البيان الختامي للمنتدى

في نهاية أعمال المنتدى قدم الدكتور الشيخ عبدالله بن أحمد آل خليفة رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بياناً ختامياً جاء فيه:

«فبعون الله وتوفيقه، اختتمت أعمال منتدى «دراسات» السنوي في نسخته الثانية، الذي نظمه مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة، تحت عنوان: «دور المراكز البحثية وتأثيرها على سياسات الشرق الأوسط»، وذلك يوم 28 أبريل 2019، الموافق 23 شعبان 1440هـ، في فندق «سوفيتيل البحرين»، بمشاركة واسعة من قادة ومسؤولي مراكز دراسات وبحوث مرموقة، ونخب فكرية وأكاديمية وإعلامية، إلى جانب خبراء ومختصين، وممثلي منظمات دولية عريقة.

وقدم المشاركون، أوراق عمل وكلمات ومداخلات، ثرية ومهمة، تناولت محاور وجلسات المنتدى، وهي:

تأثير المراكز البحثية في صنع السياسات: آراء متباينة.

و تعزيز صنع القرار عبر التعاون بين المراكز البحثية والإعلام.

و دور المراكز البحثية في مكافحة الإرهاب والتطرف.

كذلك أهمية البحوث للرؤى الاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة.

وقد أكد المشاركون في المنتدى على:

1) انطلاقاً من حالة التأزيم التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، فإن دور مراكز الدراسات يظل أساسياً، لصياغة رؤى واستراتيجيات وطنية، وتقديم حلول ابتكارية للتحديات التي تواجه دولنا في الوقت الراهن.

2) أهمية تعزيز العلاقة بين مراكز البحوث وصانعي القرار، ما يتيح لتلك المراكز الحصول على البيانات والمعلومات الصحيحة، التي من شأنها أن تثري عمل تلك المراكز، وتحقيق فهم أفضل للسياسات كي يكون دورها ليس فقط كخزان للمعلومات، وإنما أيضا كمكون مهم بمنظومة التفكير الاستراتيجي للدول.

3) تمثل مراكز البحوث الاستراتيجية، إحدى أدوات القوة الناعمة للدولة، الأمر الذي يتطلب دعم تلك المراكز، سواء مالياً أو بالكوادر البشرية المؤهلة، للاضطلاع بالدور المنوط بها في مجالات عملها المختلفة.

4) ضرورة تأسيس شراكة ممتدة بين مراكز الدراسات ووسائل الاتصال المختلفة، لضمان نشر أهداف ومخرجات عمل تلك المراكز، بالإضافة إلى إمكانية استفادة مراكز الدراسات ما تثيره وسائل الاتصال من قضايا تشغل المجتمع بكل شرائحه.

5) في ظل سعي بعض الدول والجماعات الراعية للإرهاب إلى توظيف المنصات الإعلامية، لبث دعايات مغرضة، بهدف النيل من مقدرات ومنجزات الدول الأخرى، فإنه يجب أن تتفاعل مراكز الدراسات مع تلك المنصات، لإزالة اللبس حول بعض المفاهيم المغلوطة، ورفع الوعي لدى

الرأي العام، بشأن كل القضايا، وخاصة تلك التي ترتبط بالأمن الوطني.

6) ينبغي أن تضطلع مراكز الدراسات، بدور محوري، لمواجهة ظاهرة التطرف من خلال إعداد دراسات تطبيقية، والاهتمام بورش العمل والحلقات النقاشية، لرفع الوعي المجتمعي، والاستعانة بخبراء متخصصين لعرض التجارب الناجحة في مواجهة تلك الظاهرة، وبناء خارطة طريق فكرية ذات منهجية واضحة للتعامل مع ذلك التحدي، بالإضافة إلى اعتماد استطلاعات الرأي، لتقديم مؤشرات احصائية واقعية.

7) ضرورة قيام مراكز البحوث، بإبراز التجارب والنماذج الاقتصادية العالمية الناجحة، ذات السمات المماثلة لمنطقتنا، التي تقدم دروسا مستفادة، في ظل تنفيذ العديد من دول المنطقة رؤى اقتصادية طموحة.

يقع على عاتق تلك المراكز إعداد قاعدة بيانات صحيحة وموثقة من أجل إعداد دراسات، تتضمن حلولاً فعالة للتحديات الاقتصادية الراهنة.

وبناءً على ما تقدم من آراء ونتائج، فقد أوصى المشاركون في المنتدى بما يلي:

أولاً: أهمية الاستثمار في الفكر، لمواجهة متلازمة الفوضى والتخريب، وضرورة الربط بين الأمن والإصلاح والتنمية، من أجل استدامة التقدم والاستقرار، وفي هذا الصدد، وافق المشاركون على مقترح مركز «دراسات» بشأن بحث إنشاء قاعدة بيانات مشتركة، بين مراكز الدراسات، لإثراء العمل البحثي والشراكة المتنامية.

ثانيًا: يؤكد المنتدى على الموقف الثابت تجاه مكافحة الإرهاب والتطرف، ونبذ كل أشكاله وصوره، ورفض دوافعه ومبرراته، أياً كان مصدره، داعيا إلى استمرار العمل على تجفيف مصادر تمويله، ومشددًا على أن ترويع الآمنين، وقتل الأبرياء، وانتهاك المقدسات الدينية، هي جرائم ضد الإنسانية، مدانة شكلًا وموضوعًا، وكذلك فإن استهداف الدولة الوطنية بالفوضى والتفتيت، لا يمكن القبول به أو التهاون معه.

ثالثًا: بيان أن تعدد الأديان والأعراق والمذاهب ليس ظاهرة طارئة في تاريخ المنطقة والعالم؛ فقد كان هذا التعدد وسيظل مصدر ثراء وقوة، وأن التسامح والتعايش بين الأمم والشعوب من أهم المبادئ والقيم التي تشكل مسيرة الحضارة الإنسانية.

وفي المقابل لا يمكن غض الطرف عن محاولات بعض الجهات، تقديم صورة نمطية سلبية عن الإسلام، والافتراء على الدين الحنيف شرعة ومنهاجًا.

رابعًا: أكد المنتدى دعمه الكامل، لرؤى الإصلاح الوطنية التي طرحت توجهات واقعية نحو المستقبل، وأنتجت استراتيجيات للتطوير والتحديث، جوهرها الاستثمار في المواطن، عبر تعزيز حقه في بيئة آمنة، ومستوى معيشي لائق، بالإضافة إلى تهيئة السبل والفرص التي تضمن له الحصول على حقوقه الطبيعية، وفي ظل مجتمع متلاحم يعتز بهويته وانتمائه.

خامسًا: أثنى المنتدى على التعاون المثمر القائم بين مراكز البحوث ووسائل الإعلام، كأحد مظاهر الشراكة المجتمعية لدعم ركائز الاستقرار، وخدمة أهداف التنمية المستدامة، داعيا إلى إيجاد آليات جديدة لتعزيز هذا التعاون.

سادسًا: ثمن المشاركون، مبادرة مركز «دراسات» بشأن تأسيس اتحاد مراكز الدراسات والبحوث

العربية، يعنى بالقضايا الاستراتيجية، لخدمة قضايا السلام والتنمية، وتعزيز التعاون البحثي، من خلال إقامة الفعاليات المشتركة، والتبادل المعرفي، وبناء القدرات، وصولاً إلى شراكة وثيقة وعميقة، لمواجهة التحديات التي تواجه دول الاعتدال، وتسليط الضوء على دور المراكز البحثية، في دعم صناعة القرار، وتنوير وتوعية الرأى العام.

سابعًا: يثني المشاركون في المنتدى على مبادرة مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة «دراسات» كمركز فكري مستقل ورائد، وحرصه على توثيق التعاون الفاعل بين مراكز الدراسات والبحوث العربية، وتطوير دورها في صناعة القرار، ويرفعون بالغ الشكر والتقدير إلى مملكة البحرين، ملكًا وحكومةً وشعبًا، متمنين للمملكة العزيزة كل التوفيق والنجاح في أداء دورها الريادي في دعم العمل العربي المشترك، وتطوير البحث العلمي، ويتقدمون بجزيل الشكر والثناء إلى مركز «دراسات» رئيسًا وإدارة وباحثين، على جهوده البناءة، وللتسهيلات التي بذلت في إعداد وتنظيم هذا المنتدى الدولي المتميز والمرموق.

صدر في المنامة – مملكة البحرين
28 أبريل 2019م

قواعد وإجراءات النشر في الدورية

أوّلاً: ترحّب دوريّة «دراسات» بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصّصين في المجالات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة، والفضاء الرقمي، وتقبل الدراسات والتقارير باللغتين العربية والإنجليزية، مع توافر الشروط والضوابط التالية:

أ. أن تتّسم بالجدّة والأصالة العلمية والموضوعية، وألّا تكون قد سبق نشرها، كليّاً أو جزئياً، ورقياً أو إلكترونياً، وألّا تكون مرشّحة للنشر في الوقت نفسه في وسائل نشر أخرى.

ب. يوضّح الباحث إنْ كان بحثه ملكاً لجهة بحثية أو أكاديمية معيّنة، وفي هذه الحالة فإنّه لا بدّ من الحصول على موافقة تلك الجهة.

نت. التقيّد بمنهج علمي دقيق، وتتوفر فيها شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية، والالتزام بقواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمَد.

ث. أن تندرج المادة ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن تقدّم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.

ج. أنْ تلتزم الدقة والسلامة اللغوية، وألّا تزيد عن (4000) كلمة، بما فيها الهوامش والمصادر والمراجع، وأنْ تكون مطبوعةً إلكترونياً.

ح. يرفق مع الدراسة أو التقرير ملخّص تنفيذيّ لا يزيد عن (250) كلمة، باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية، يتضمن أهداف الدراسة أو التقرير والنتائج.

خ. تجري هيئة تحرير الدوريّة التقويم الأوليّ للعمل، على أن يلتزم المؤلف بإجراء أي تعديلات قد تطلبها هيئة التحرير من أجل إجازة البحث أو الدراسة للنشر في الدوريّة.

د. يلتزم مدير التحرير بإخطار الباحثين بتلقّي أعمالهم في غضون أسبوعين من تلقّيها، كما يلتزم إبلاغ المؤلف بقرار صلاحية العمل للنشر من عدمه خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تسلّم العمل.

ذ. يلتزم المؤلف بدفع كل النفقات المالية المترتبة على إجراءات التحكيم في حالة طلبه سحب العمل وعدم رغبته بمتابعة إجراءات النشر.

ر. في حال الموافقة بشكل نهائي على النشر، تؤول حقوق النشر كافة تلقائياً إلى الدوريّة.

ثانياً: ترحّب الدوريّة بنشر مراجعات الكتب العربية والأجنبية، على أن تتوافر في المادة المقدّمة للنشر الشروط التالية:

أ. لا يزيد عرض الكتاب الواحد عن 1000 كلمة.

ب. يشترط أن يكون تاريخ إصدار الكتاب في العامين الأخيرين.

ت. أن يندرج موضوع الكتاب ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن يقدّم العرض إضافة نوعية في هذا الشأن.

ث. يلتزم الموضوعية، وتناول أبرز محتويات الكتاب برؤية تحريرية متوازنة، ولغة عربية رصينة وسليمة.

ج. ألّا تكون المادة المقدّمة قد سبق نشرها، ورقياً أو إلكترونياً، وألّا تكون مقدّمة في الوقت نفسه إلى وسائل نشر أخرى.

ح. يرفق مع المادة صورة واضحة لغلاف الكتاب،

بالإضافة إلى البيانات الأساسية للكتاب (العنوان، اسم المؤلف، تاريخ النشر، الناشر، عدد الصفحات، الرقم الدولي المعياري للكتاب).

ثالثاً: قواعد عامة:

أ. تلتزم الدوريّة حزمة من المبادئ في تقويم المواد المرشحة للنشر، أبرزها رفض أي أعمال قائمة على الإساءة إلى الأديان أو الثقافات، واحترام حقوق الملكية الفكرية، ونبذ أي ممارسات من شأنها الإساءة إلى البحث العلمي.

ب. تترقّب الدوريّة من الأكاديميين والباحثين والمتخصّصين إرسال سيرة ذاتية مختصرة تتضمّن الخلفية العلمية، وأبرز الأعمال المنشورة، ووسائل الاتصال الشخصية.

ت. تحتفظ الدوريّة بحقّ إجراء تعديلات في الصياغة التحريرية للمادة المقدّمة، حسب مقتضيات النشر، على ألاّ تؤثّر هذه التعديلات في محتوى النص.

ث. تقدّم الدوريّة خمس نسخ من العدد لكل مؤلف مشارك في العدد.

رابعاً: الهوامش والمراجع:

يتبع في كتابة الهوامش والمصادر والمراجع الأسلوب التالي:

الدورية تعتمد على طريقة شيكاغو في توثيق الهوامش والمراجع وهي متاحة على الرابط التالي:

http://www.chicagomanualofstyle.org/tools_citationguide/citation-uide-1.html

خامساً: قواعد الاستكتاب للدوريّة:

أ. يُشترط في الاستكتاب أنْ يتناول موضوعات ذات العلاقة بأولويات الدوريّة، وتهمّ المنطقة، وتنسجم مع أهداف المركز.

ب. يكون اقتراح موضوعات الاستكتاب من قبل هيئة التحرير، كما يجوز أن يتقدّم بها المُستكتب لمدير التحرير، وفي الحالتين يكون إقرارها من قبل هيئة التحرير.

ت. يقدّم المؤلف إقرارًا لمدير التحرير بعدم سبق نشر البحث، أو أجزاء مهمّة منه، وعدم تقديمه للنشر إلى جهة أُخرى.

ث. يُبرم بالاستكتاب عقد بين المركز والمؤلف يتضمّن حقوق الطرفين وواجباتهما.

ج. صرف مكافأة المؤلف بعد التحكيم، كما هو موضح بعقد الاستكتاب.

ح. يلتزم المؤلف بالقواعد والأصول العلمية المذكورة في اللائحة التنفيذية.

خ. يُرفق بالعمل ملخّصان، أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغة الإنجليزية.

د. الأعمال المستكتبة تخضع للتحكيم العلمي وفقاً للقواعد المذكورة في اللائحة التنفيذية.

ذ. يحتفظ المركز بحقوق النشر والتوزيع للمادة المستكتبة لمدة (5) سنوات من تاريخ نشره.

ر. يُطبع الاستكتاب ضمن أعداد الدوريّة.

سادساً: الإسهامات البحثية:

أ. ترحّب دوريّة «دراسات» بإسهامات المؤلفين في الشأن البحريني والخليجي والعربي.

ب. جميع الآراء الواردة في هذه الدوريّة تعبّر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر الدوريّة أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

ت. لا تلتزم الدوريّة بإعادة أي مادة تتلقّاها للنشر.

ث. جميع حقوق النشر والتوزيع محفوظة للدورية.

ج. لا يسمح بإعادة نشر الأعمال المنشورة في الدوريّة «تقليدياً أو إلكترونياً» دون الحصول على إذن خطّيّ مسبق من الدورية.

سابعاً: الاشتراك السنوي

يرسل طلب الاشتراك الى عنوان الدوريّة باسم مدير التحرير بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

ثامناً: الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في الدورية يمكن الاتصال الإلكتروني المباشر بمدير التحرير على العنوان التالي:
akishk@derasat.org.bh

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية «دراسات» على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية:
StrategicJournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي:
دورية «دراسات"
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
ص. ب. 39443، المنامة، مملكة البحرين
هاتف: 17752762 (973+)
فاكس: 17754678 (973+)

www.derasat.org.bh